توضيح الكافية الشافية

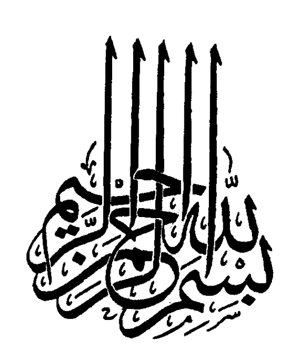
في

الانتصار للفرقة الناجية

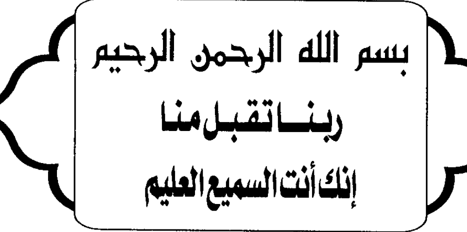
لشمس الدين بن القيم

توضيح الشيخ : عبد الرحمن بن السعدي

دار البصيرة
الاسكندرية




توضيح
الكافية الشافية



الطبعة الأولى

رقم الإيداع
١١٦٩٤/ ٢٠٠٥

دار البصيرة
للطبع والنشر والتوزيع

إسكندرية شارع كانوب ـ كامب شيزار تليفون وفاكس ٥٩٠١٥٨٠
فرع محطة مصر: شارع القنطرة (المكتبات) خلف مسجد الشهداء
محطة مصر ـ إسكندرية ت: ٠١٠١٧٦٨٥٢٥

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ به من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهدِ الله فلا مُضل له، ومن يُضلل الله فلا هاديَ له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلىٰ الله عليه وسلم تسليمًا.

أما بعد:

فهذا توضيح لمعاني **(الكافية الشافية، في الانتصار للفرقة الناجية)** لشمس الدين ابن القيم قدّس الله روحه، لكون هذا الكتاب عديم النظير في استيفائه لأصول الدين، والرد علىٰ الجهمية والمعطلة والملحدين. بالنقول الصحيحة، والأصول السلفية، والقواعد والعقول الصريحة، وفيه من الفوائد الفرائد، وما تصح وتكمل به العقائد، ما لا يوجد في كتاب سواه. ولما كان النظم معناه بعيد المنال، ودلالته علىٰ المعنىٰ المراد يكثر فيها الاشتباه والإشكال، أحببت أن أقرّبه للقارئين، بحله إلىٰ معناه المنثور فقط من غير زيادة علىٰ ما دل عليه، إلاّ إذا اقتضت الحال الزيادة أو كان المعنىٰ يتوقف عليها، ولم أشتغل بشرح لها كالشروح المعتادة لتيسر حل ألفاظها علىٰ الراغب من كتب اللغة العربية، لكون الشرح العادي يقتضي بسطًا وتطويلاً.

واعلم أن هذا التوضيح والتعليق علىٰ اختصاره قد حوىٰ جميع المقاصد والعقائد الدينية، وحصل به التوضيح التام «للكافية الشافية»، حيث اختير فيه أسهل العبارات وأوضحها، فأغنىٰ عن شرح كبير وعمل كثير، وتضمن من البراهين النقلية والعقلية

والرد على أصناف المبتدعين وسياق المذاهب والرد عليها بأسلوب واضح . ومتى أردت معرفة مقداره فتأمل كل فصل من فصول الكافية ، واستعن عليه بما يقابله من هذا التعليق يحصل لك المقصود ، وتحظى بالمطلوب ، واقتديت في عملي هذا بابن هشام في توضيحه لألفية ابن مالك رحمهم الله . وأرجو الله أن يعينني على ما قصدت وينفعني وإخواني بما أوردت ، ويجعل عملنا خالصًا لوجهه ، موافقًا لمرضاته ، وأن ينزل علينا من لطفه وتوفيقه ما تصلح به أمورنا ، وييسر لنا الطريق الموصل إلى رحمته ، إنه جواد كريم .

عبد الرحمن بن ناصر آل سعدي

فصل

أما مقصود هذا الكتاب فهو معرفة الله تعالىٰ بإثبات ما لله من صفات الكمال ونعوت الجلال، وتنزيهه عن كل نقص وعيب ومشابهة المخلوقات. وتفريع هذا الأصل العظيم وتقريره والتنبيه علىٰ أصول العقائد كلها وعلىٰ أدلة ذلك من الكتاب والسنة والعقل والفطرة. وتقرير توحيد العبادة وعبودية الله ومحبته وحده والإنابة إليه، ودفع ما يعارض هذه الأصول، والرد علىٰ المبتدعين المعارضين، وذم الغافلين المعرضين، ومدح أهل السنة القائمين بهذه الأصوال علمًا وعملاً وحالاً ودعوة، وبيان ما لهم عند ربهم من الكرامة بتفصيل أصناف النعيم.

ولا ريب أن هذه المواضيع الجليلة أصل العلوم كلها وأشرفها وأفرضها وأفضلها وأنفعها.

فصل

ولما كان موضوع هذا الكتاب ما ذكرنا، وكانت تلك المواضيع أقوىٰ الدواعي إلىٰ محبة الله التي هي أصل الخير والسعادة والفلاح، ذكر المصنف رحمه الله في أول فصل منها «حكم المحبة ثابت الأركان» لتوفر شروطه وهي كمال المحبوب المطلق من جميع الوجوه، وآلاؤه ونعمه المتنوعة، وقوة المحبة من الأنبياء والأصفياء وأتباعهم، والموانع منتفية في حق خواص الخلق، وقيام البراهين والأدلة والشواهد علىٰ ذلك عقلاً ونقلاً وفطرة وذوقًا ووجدانًا، فصار هذا الحكم ثابتًا كاملاً علميًا اعتقاديًا وجدانيًا عقليًا، وأنه لا سبيل للعذال واللوام يريدون إبطال الحقائق الثابتة ومحو الأمور اليقينية، ولا طريق لهم إلىٰ نقضه وإبطاله، لأنه تم وأبرم ونفذ، بل هو علىٰ الدوام في نمو وازدياد، لثبات أصوله، واستمرار ينابيعه وموارده.

ثم إن المؤلف رحمه الله شبب تشبيبًا خياليًا بالمحبوبة، كعادة الشعراء يشببون

بأعلى محبوباتهم، ثم ينتقلون منها إلى الأغراض التي يقصدونها في غاية اللطف والخفاء، فيقع ذلك من الحسن في أعلى المراتب وأعذب المشارب، فإن كان غرضهم مدحًا انتقلوا إليه من ذلك المحبوب الموصوف بالصفات التي يذكرونها، فيكون معنى ذلك ومضمونه أن الغرض المنتقل إليه أعلى عندهم وأشرف من المنتقل منه، وإن كان الغرض الذي يريدونه ذمًا وقدحًا وتخلصوا إليه من وصف ذلك المحبوب، كان ذلك المنتقل إليه فيه القبح والقدح والذم أبلغ وأعظم مما في هجر المحبوب وصده الذي هو أكره شيء للمحبين، فلذلك سلك المؤلف هذا المسلك، فإنه لما شبب بمحبوبته الخيالية وذكر أوصافها وشدة تعلقه بها وأنه لا زال يتمنى وصلها يقظة ومنامًا وأن محبوبته فاجأته بوصلها بعدما وعدته وصدقت في موعدها وأن هذا اللقاء إنما هو في المنام أو تخيل في الوهم، فلما حصل له ذلك اللقاء الذي هو أغلى عنده من روحه اندهش وهام بحديثها الشافي للسقام فقال لها في تلك الحال:

إن كنت كاذبة الذي حدثتني فعليك إثم الكاذب الفتان

وهو جهم بن صفوان وشيعته، ثم جعل يذكر مذهب الجهمية المنتسبين إلى جهم بن صفوان، فوقع هذا التخلص في نهاية الحسن. فللَّه دره ما أبلغه، وما أشد شكيمته في الحق، وكان الجهم بن صفوان معروفًا بين الأمة بهذه البدعة الشنعاء الجامعة لشرور كثيرة أعظمها وأطمها نفي صفات الله التي تواترت في الكتاب والسنة واتفق عليها جميع سلف الأمة، إلا هؤلاء المبتدعة ومن سلك سبيلهم فإنهم زعموا أن الله معطل عن صفات الكمال، وأنه ليس على العرش رب يعبد، وأن حظ العرش منه كحظ الأرض السابعة السفلى، تعالى الله عن قولهم علوًا كبيرًا، وكذلك قالوا إنه ليس له سمع ولا بصر ولا قدرة ولا علم ولا إرادة ولا رحمة ولا وجه ولا يدان ولا له صفة تقوم به، وإنما هو على قولهم ذات مجردة عن الأوصاف الخالية من المعاني والنعوت، فأثبتوا الأسماء ونفوا ما دلت عليه الصفات، وهذا مجرد تصوره كاف في رده وإبطاله، ويعلم به مخالفته للسمع والعقل كما سيأتي شرح ذلك، وزعموا مع هذا أنه ليس له خليل من خلقه فنفوا محبة الله وخلته لمن

اصطفاه من عباده، وزعموا أنه لم يتخذ إبراهيم خليلاً ولا كلم موسىٰ تكليمًا، فأنكروا صريح الكتاب والسنة، وفسروا معنىٰ خليل الله بأنه الفقير إلىٰ الله، ومعلوم أن هذا التفسير باطل فإنه يدخل فيه الأبرار والفجار وأهل الجنة وأهل النار فكلهم مفتقرون إلىٰ الله ليس لأحد غنىٰ عنه طرفة عين، فلزم من هذا مساواة خليل الرحمن إبراهيم عليه السلام في الخلة لكل أحد، وهذا من أبطل الباطل.

ولما كان هذا القول متقرراً قبحه وبطلانه عند سلف الأمة وأئمتها وأمرائها وعامتها، وأظهر الجعد بن درهم شيخ الجهم بن صفوان هذا القول، طلبه ولاة أمر المسلمين، فأخذه خالد بن عبد الله القسري أحد أمراء بني أمية علىٰ العراق فأوثقه وخرج به للمصلىٰ يوم عيد الأضحىٰ فقال: أيها الناس ضحوا تقبل الله ضحاياكم فإني مضح بالجعد بن درهم، فإنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولا كلم موسىٰ تكليمًا تعالىٰ الله عن قوله، ثم نزل فذبحه بالمصلىٰ، فشكر الناس له هذا الفعل بشيخ الجهمية.

ثم تمم المؤلف مقالات الجهمية في هذه الفصول المتوالية، فذكر أن مذهبهم في باب القضاء والقدر وأفعال العباد (الجبر)، وأن العبد عنهم مجبور ومقهور علىٰ أفعاله كلها خيرها وشرها، وأنه ليس بفاعل حقيقة، وأن فعله بغير اختياره بمنزلة هبوب الرياح وتحرك الأشجار وحركة المرتعش والنائم ونحوهم ممن حركاتهم بغير اختيارهم، وهذا باطل شرعًا وعقلاً، فإنه من المعلوم عقلاً وحسًا الفرق بين الحركة الاختيارية الواقعة بقدرة العبد وإرادته، والحركة القسرية التي لا إرادة له فيها ولا اختيار.

والشارع أضاف الأعمال خيرها وشرها للعباد، وأخبر بوقوعها بقدرتهم ومشيئتهم وأن لهم الاختيار في الفعل والترك، وهؤلاء الجبرية سووا بين النوعين ظنًا منهم أن هذا مدلول القضاء والقدر، وأنه كيف يقضي عليهم ما يعاقبهم عليه، وهذا من أقبح الأغلاط وأشنعها، فإن القضاء والقدر لا ينافي أن العباد هم العاملون لأعمالهم، فإنه تعالىٰ خالق كل شيء من الأعيان والأفعال والصفات، وأفعال

العباد تقع بقدرتهم وإرادتهم التي خلقها الله فيهم، وأعطاهم الاختيار في ترجيح ما يختارون، وخالق السبب التام خالق للمسبب. وأيضًا فإنه يعاقبهم على كفرهم ومعاصيهم وهو الحكم العدل، فكيف يعاقبهم على ما ليس من فعلهم؟! هذا من أنكر المنكر وأبطل الباطل، وعند هؤلاء الجبرية الظلم محال عندهم لا يتصور وقوعه، فانظر كيف قادهم هذا الأصل الخبيث، إلى إبطال الأمر والنهي والجزاء بالعدل وإقامة المعذرة لكل ظالم ومجرم، فالظلم الذي نزه الله عنه نفسه وتمدح به أنه لا يعذب أحدًا بغير ذنبه ولا يهضمه من حسناته شيئًا ولا يزيد في سيئاته ما لم يعمله، فهو تعالى قادر عليه، ولكن لكمال عدله وحمده حرمه على نفسه وأخبر بنفيه عنه في مواضع كثيرة من القرآن.

ثم ذكر في الفصل الذي بعد هذا أن الجهمية كما نفوا صفاته فإنهم نفوا حكمته في خلقه وأمره، وما احتوت المخلوقات والشرائع عليه من الحكمة، وما توصل إليه من الغايات الحميدة المرادة لله في شرعه وخلقه، كما دل على ذلك اسمه الحكيم وإخباراته الصادقة، وما هي موجودة عليه في نفس الأمر، واتفق على ذلك الصحابة والسلف الصالح وأئمة الدين على أن حكمته وصفه العظيم القائم به الناشيء عنه وقوع الأشياء في أحسن صنع وأكمل نظام، وإحكام أحكامه بالحكمة التي صارت بها أحسن الأحكام، وفسروا الحكمة بأنها وضع الأشياء مواضعها وتنزيلها منازلها اللائقة، فنفى الجهمية ذلك كله: فلم يثبتوا لله حكمة حقيقية، بل جعلوا حكمته نفس مشيئته، وزعموا أنه يجمع بين المختلفات بأوصافها ويفرق بين المتماثلات، فيرجح مثلاً على مثل بلا مرجح، ومع ذلك فهذه الحكمة التي يثبتونها على هذا الوجه المنحرف ليست عندهم صفة قائمة بالله، بل يفسرونها إما بأنها ترجع إلى مجرد الذات العارية عن الصفات، أو أنها راجعة إلى المفعولات، كما قالوا ذلك في كلامه إذا زعموا أنه مخلوق خلقه في بعض الأجسام كسائر المخلوقات؛ لأن كلامه على أصلهم غيره، وما كان غيره كان مغايراً له مخلوقًا، وهذا معلوم البطلان، فإن صفات الله التي من جملتها الكلام داخلة في مسمى ذاته، فهو الله

الموصوف بجميع صفاته، وهو بأسمائه وصفاته الخالق وما سواه مخلوق، وسيأتي إن شاء الله الكلام في الغيرية هل تطلق على الصفات أم لا وما في ذلك من التفصيل.

ومن مقالة الجهمية التي لم يسبقهم إليها أحد من سلف الأمة وأئمتها كلامهم في تفسير الإيمان، حيث زعموا أن الإيمان هو إقرار العبد بأن الله خلقه ودبره فقط، وأما أعمال القلوب من محبة الله وخوفه ورجائه والإنابة إليه والتوكل عليه فإنها لا تدخل في الإيمان عندهم، وكذلك عندهم أعمال الجوارح وأقوال اللسان غير داخلة في مسمى الإيمان عندهم، وهذا خلاف ما دل عليه الكتاب والسنة وأجمع عليه السلف من دخول جميع المذكورات في الإيمان، وأنه اسم لعقائد القلوب وأعمالها وأعمال الجوارح، وأن الناس فيه متفاوتون جدًا بحسب ما قاموا به من أمور الإيمان، وعند الجهمية إيمان أصلح الناس وأكملهم إيمانًا كإيمان أفسقهم وأنقصهم إيمانًا، فكلهم في الإيمان على حد سواء عندهم. فمن لوازم هذا القول الفاسد المعلوم فساده بالضرورة أن إبليس وفرعون وقارون وقوم عاد وثمود وقوم نوح ونحوهم وإيمان أبي جهل وأبي لهب ونحوهما من أئمة الكفر وسائر الكفرة الذين يعرفون أن الله خلقهم ليسوا كفارًا، وهذا اللازم لهذا القول الباطل معلوم عند كل أحد أنه باطل منكر، حتى عند هؤلاء الجهمية ينفون الإيمان عن هؤلاء ويتولون كل من حكم الشارع بكفره فإنه دليل على أنه ليس في قلوبهم شيء من الاعتراف بالله، وإنما هم جاهلون بربهم غير مقرين بربوبيته، وهذا من أبطل الباطل، وهو نوع من المكابرة والسفسطة، لما صرح به الكتاب والسنة من اعترافهم بربوبية الله وخلقه، ولما هو معلوم من أحوالهم. فقول المؤلف: «هم عند جهم كاملو الإيمان» أي هذا لازم قوله، وإلا فلو قال ذلك وصرح به لكان كفره ظاهرًا لكل أحد، ولكن يستدل بفساد اللازم على فساد الملزوم.

وأما الإيمان الشرعي عند السلف فإنه شامل للعقائد الدينية وأعمال القلوب وأعمال الجوارح، وفي هذا من النصوص ما لا يعد ولا يحصى، ويترتب على هذا

أن الإيمان يزيد بزيادة هذه الأمور وينقص بنقصها، وأن المؤمن الفاسق ناقص الإيمان، فهو مؤمن بما معه من الإيمان، فاسق بما معه من المعاصي، تتجاذبه أوصاف الخير والشر، وله من الثواب وعليه من العقاب بحسب ما قام به واتصف به من أمور الإيمان، وهذا كما أنه القول الذي أجمع عليه السلف الصالح مستندين فيه إلىٰ نصوص الكتاب والسنة فإنه القول الموافق للعقل وللفطرة التي فطر الله عليها عباده.

ثم ذكر المؤلف في الفصل بعده أن الجهمية ومن تبعهم، أن مذهبهم في أفعال الله الاختيارية المتعلقة بمشيئته وقدرته من أفسد المذاهب وأبعدها عن الصواب، فإنهم زعموا أن الله كان في الأزل معطلاً عن أفعاله وأن يمتنع عليه الفعل غاية الامتناع، ثم بعد هذا الامتناع استحال الأمر فصار قادراً علىٰ الفعل من غير أن تحدث له صفة فوجب حدوث فعله وانقلاب الممتنع ممكنًا، بل أن حاله قبل ذلك ومعه وبعده علىٰ حد سواء، والذي قادهم إلىٰ هذا القول الباطل نفيهم للتسلسل في أفعال الله زعمًا منهم إن إثبات التسلسل ودوام فاعلية الرب يقتضي قدم المخلوقات، وأنه لا يمكنهم إثبات حدوثها إلا بهذا الأصل الذي أصلوه وخالفوا به الكتاب والسنَّة وأقوال سلف الأمة. وطردوا أصلهم هذا فقالوا: كما أن التسلسل منفي في الماضي فهو منفي في المستقبل، فإن أفعال الله علىٰ قولهم تعدم في المستقبل كما كانت معدومة عندهم في الماضي، فتفنىٰ الجنة والنار وأهلهما وما فيهما من النعيم والعذاب.

وزعم أبو الهذيل العلاف المعتزلي أن الفناء يكون في الحركات لا في الذات، وأن أهل الجنة والنار سيأتي عليهم زمان تنقطع فيه حركاتهم ويبقون جمادات في سكون أبدًا، والنار وأهلها كذلك، وهذا - مع مخالفته للكتاب والسنة والإجماع - مما يضحك السفهاء، فلذلك صور المصنف قوله هذا، فإنه بمجرد تصوره يكفي الإنسان معرفة بسخافته وهجنته، فإنه علىٰ قول أبي الهذيل وأتباعه من المعتزلة إذا جاء ذلك الوقت الذي ينقطع فيه فعل الله أن أهل الجنة وأهل النار يكونون فيها كالحجارة والصور، وأن من صادفه ذلك الزمان وقد امتدت يده إلىٰ ثمرة في الجنة

يسكن وتبقىٰ يده ممتدة علىٰ الدوام، ومن رفع لقمة إلىٰ فيه فأتىٰ عليه ذلك الوقت بقيت يده مرفوعة فيها اللقمة وفمه مفتوحًا مستعدًا لتناولها، ومن كان في تلك اللحظة مواقعًا لزوجته بقيا حجرين متصلين علىٰ الدوام، وهكذا، وكذا بقية الصفات، فتبًا لهذه العقول والأذهان، والحمد لله علىٰ نعمة السنة والقرآن.

وأما مذهب أهل السنة والجماعة في هذه المسألة العظيمة وهي أفعال الله فهو ما دل عليه الكتاب والسنة والعقل السليم، أن الله تعالىٰ لم يزل ولا يزال كاملاً متصفًا بجميع صفات الكمال فيما لم يزل ولا يزال ولم يزل يفعل ما يشاء في الوقت الذي يشاء، فإنه لم يزل فعالاً لما يريد، والفعل من أعظم صفات الكمال، بل لا يتأتىٰ الكمال إلا بتنوع الأفعال، فكيف يمكن أن يكون في وقت من الأوقات خاليًا من هذا الكمال، وهذا يقتضي أنه ما من مخلوق إلا وقبله مخلوق، ولا محدث إلا وقبله حوادث صادرة عن كمال قدرة الله وإرادته، مرتبطة بحكمته، وهذا لا يقتضي كون شيء من أعيان العالم قديمًا، بل إثبات هذا الأصل أكبر دليل علىٰ حدوث العالم، فالتسلسل الباطل الذي اتفق العقلاء علىٰ بطلانه هو التسلسل في العلل والمؤثرات، هذا هو المحال الممتنع، وأما التسلسل في الآثار فإنه ثبات بالأدلة السمعية والعقلية، لا يمكن غيره، فالله تعالىٰ لم يزل قادرًا علىٰ الفعل، ولم يزل يفعل ولا يزال يفعل، وأفعاله لا تنفد ولا تبيد، والجنة والنار وأهلهما في خلود دائم ونعيم أو عذاب مستمر. والله أعلم.

ثم ذكر المصنف في الفصل الذي بعد هذا مذهب الجهمية، وقولهم في المعاد، وأنه قول باطل، فإنهم زعموا أن الله تعالىٰ يعدم الخلق عدمًا محضًا: العالم العلوي والسفلي وما فيهما من المخلوقات كما يزول الظل بالشمس، ثم يعيد هذا المعدوم ثانيًا فيكون المعاد بعينه هو المفني، فقالوا هذا القول الفاسد الذي مجرد تصوره يكفي في إبطاله، ونسبوا هذا القول الباطل للقرآن والسنة، وما في الكتاب والسنة مبطل له كما سيأتي التنبيه عليه، فلما نسبوه للإسلام ورأىٰ الفلاسفة بطلانه ببديهة العقل، فظنوا بالإسلام الظنون السيئة، فتجرأ ابن سينا القرمطي وأتباعه ومن

قال بقوله على الكفر العظيم والتكذيب بما جاء به الرسول، فإن الأذهان لا تقبل هذا القول ولا تتصوره، بل تحيله وتراه من الممتنعات، فأوجب لهؤلاء الملاحدة التمسك بما هم عليه من الكفر وإنكار المعاد رأسًا.

فهذا القول الذي قاله جهم في المعاد ليس في كتاب الله ولا سنة رسوله ولا قاله الصحابة والتابعون لهم بإحسان، وإنما مذهب سلف الأمة وأئمتها ما دل عليه الكتاب والسنة، أن حقيقة المعاد هو إعادة الله ما تفرق من أجزاء الأموات ورد ما استحال منا من عين إلى أخرى فإنه جل جلاله لما كان واسع العلم: يعلم ما تنقص الأرض منهم، ولا يخفى عليه ما تفرق في ظلمات الأرض وقرار البحار، ولا ما استحال في الفيافي والقفار والأماكن الظاهرة والخفية، ولا ما أحالته بطون السباع والطيور والنار، وهو مع سعة علمه كامل القدرة نافذ المشيئة إنما أمره إذا أراد شيئًا قال له كن فيكون، فإنه يعيد العالمين بجميع ما تفرق منهم، ورد ما استحال، فيعودون بأعيانهم، ولا يمتنع على قدرته ردهم وإعادتهم من عين إلى أخرى، وقد أرى الله عباده من آياته في الآفاق وفي أنفسهم ما يبين لهم أنه الحق فأشهدهم من أعمال الكهرباء والمخترعات الحادثة ما يدلهم أكبر دلالة على إمكان وقوع جميع ما أخبر الله به وأخبرت به رسله من أمور الغيب والبعث والجزاء وغيرها، فالذي أقدر المخلوق على هذه الأعمال الباهرة ألا يدل أنه على كل شيء قدير وأنه لا يمتنع ولا يتعاصى على قدرته شيء. فهذا القول الذي دلت عليه الكتب المنزلة وجاءت به الرسل هو الذي تقبله الأذهان وتعترف به العقول وتخضع له الأبواب، وأن المعادين بأعيانهم هم الذين أماتهم الله ثم نقلهم لأطوار متنوعة ثم أعادهم بأعيانهم، فإن الوحي صرح بأنه يغير الأكوان وينقلها من صفة إلى أخرى لا يفنيها فناء محضًا ثم يعيدها، فأخبر أنه يبدل السماوات والأرض وهذا تبديل لصفاتها ولذاتها كما يبدل الله جلود أهل النار إذا احترقت جلودًا غيرها، فإنها استحالت فحمًا فيعيدها ويردها على حالتها الأولى وهكذا، وإخباره أنه يقبض السماوات والأرض بيده وهما المعروفتان، لأنهما لو كانتا فانيتين لم يتصور أن يخبر أنه يقبضهما، بل يخبر أنه يقبض غيرهما.

وكذلك أخبر أن الأرض يومئذ تحدّث أخبارها وتشهد بما عمل عليها من خير وشر، فلو كانت غيرها من كل وجه لم يكن الخبر على حقيقته، وكان الذي يتحدث ويشهد غيرها، وإنما الله يسويها ويبسطها ويبدل صفتها ويكون لها في ذلك اليوم أحوال متنوعة وصفات متعددة، وكذلك السماوات يحصل لها تغير في الصفات فتكون الجبال كثيبًا مهيلاً، ثم تكون كالعهن وكالهباء المبثوث، ويمد الله الأرض فيجعلها قاعًا صفصفًا مستويًا لا ترىٰ فيها عوجًا ولا أمتًا، وتخرج الأرض كنوزها من الذهب والفضة كالأسطوان العظيم لا يستطيع أحد أن يأخذ منه، كل مشغول بنفسه، وكذلك تسجر البحار فتكون بحرًا واحدًا وكذلك يأذن الله للشمس والقمر فيجتمعان، فالشمس مكورة والقمر خاسف ويطرحان في النار ليعلم من عبدهما أنهم كانوا كاذبين وأنهما من جملة المخلوقات المسخرات المدبَّرات لا المدبِّرات، وتنشق السماء فتكون وردة كالدهان تتلون من عظم ذلك الهول، وتمور مورًا فتنثر كواكبها، وكل ما ذكر الله من هذه الأوصاف هو تغير لصفاتها لا لذاتها خلاف ما يقوله جهم وأصحابه.

ومما يدل على بطلان قول جهم أن جميع العالم العلوي والسفلي عنده يفنىٰ فناء محضًا يدل علىٰ بطلانه أنه قد دلت الأدلة الشرعية أن العرش والكرسي والجنة وما فيها من الولدان والحور كل ذلك مخلوق للبقاء لا يفنىٰ ولا يبيد، وهذا متفق عليه بين سلف الأمة، إلا الجهمية فإنهم زعموا أن الجنة والنار لم تخلقا، وأنهما لا تخلقان إلا يوم القيامة، ثم بعد ذلك يفنيان عنده كما تقدم، وهذا من أبطل الباطل، ومما يدل أيضًا علىٰ فساد قولهم أنه ثبت أن الأرض لا تأكل لحوم الأنبياء وأجسامهم، وأن عجب الذنب من كل أحد لا يبلىٰ كما يبلىٰ الجسد بل يبقىٰ، منه يركب الله خلقة الإنسان، فلو كان الفناء يعم الأشياء كلها لاضمحلت أجساد الأنبياء وعجب الذنب من الإنسان. ومما يدل علىٰ ذلك ما توارت به النصوص من بقاء الأرواح بعد الموت في البرزخ منعمة أو معذبة إلىٰ يوم القيامة، فإذا كان يوم القيامة وأراد الله بعث العباد وإخراجهم من القبور أمطر علىٰ الأرض أربعين يومًا

مطرًا عظيمًا غليظًا كمني الرجال لا يكن منه بيت مدر ولا بيت شعر، فينبت الخلق من ذلك كنبات الطراثيث، فإذا تكاملت الأجساد نفخت الأرواح فدخلت في الصور، فهذا هو المعاد الذي دل عليه الكتاب والسنة، وهذه هي النشأة الأخرى، وهذا الذي تتصوره العقول والأذهان: لم يقل الله ورسوله إن الله يعدم خلقه عدمًا محضًا كما قالته الجهمية. ولما كان هذا هو القول الذي لا شك فيه وعليه سلف الأمة وأئمتهما، وكانت أدلته وبراهينه النقل المؤيد بالعقل، لم يكن ملحدًا ولا زنديقًا أن يقاوم هذا القول أو يورد عليه إشكالاً يمنعه، وتمكن أهل السنة من كسر الفلاسفة الملاحدة، والحمد لله رب العالمين.

فصل

ومن أقوال الجهمية الباطلة نفي أفعال العبيد كما نفوا أفعال الله في قولهم إن أفعال الله لا تقوم به، والفعل عندهم عين المفعول، كذلك قالوا: إن العبد مجبور على أفعاله طاعاتها ومعاصيها، وأنها واقعة بغير اختياره، وأن الله كلفهم ما لا يطيقونه، فالعبد عندهم كالنعامة التي قد كلفت بالطيران لما لها من الأجنحة ومشابهة الطيور، وبالجمل لما له من كبر الجسم، وهي لا قدرة لها على واحد منها، فلزمهم على تقريرهم هذا أمران باطلان:

أحدهما: أن تنفي عن العباد قدرتهم على أفعالهم.

ثانيــــا: أن ينفي صدورها منهم، فيقال على قولهم: لم يقدروا على الإسلام والإيمان ولا الصلاة والصيام ونحوها، وإذا فعلوها يصح أن يقال: لم تصدر منهم، وإنما يقال ذلك على وجه المجاز لا الحقيقة، ولا فرق عندهم أن يوصفوا بهذه الأفعال أو يوصفوا بالبياض والسواد وبقية الألوان؛ لأن الجميع قامت بهم، فتصور قولهم بلوازمه المذكورة تعرف به فساده وبطلانه، فإذا جمعت مقالات جهم المذكورة وهي نفي صفات الله، ونفي أفعاله، ونفي خلته ومحبته، ونفي كلامه وتكلمه، ونفي

أفعال العبيد، لزم من ذلك بطلان الخلق والأمر والوحي والشرع والتكاليف، فإذا ضممت ذلك إلى قول غلاتهم بنفيهم لأسماء الله الحسنى عرفت أن هذا القول مفض إلى تعطيل رب العالمين وجحده، ولكنهم موهوا قولهم وزخرفوه، وحسنوا له العبارات، وهولوا مخالفتها، وضموا إلى ذلك القدح في مذهب السلف وتسميته بأسماء قبيحة، فتولد من ذلك قبول الناس له وافتتانهم به كما افتتن بنو إسرائيل بعبادة العجل المصوغ المزخرف، فافتتنوا بصورته وشارته كما افتتن هولاء بتحسين القول وزخرفة عبارته، فأخذت طوائف البدع من أقوال جهم بحسب بعدهم عن مذهب السلف: فطائفة أثبتت الأسماء ونفت الصفات وهم جمهور الجهمية والمعتزلة، وطائفة غلت فنفت الأسماء الحسنى، وطائفة وافقت الجهمية بنفي الأفعال الاختيارية ووافقوا السلف في إثبات الصفات السبع وهي الحياة والعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام وهم الأشعرية والماتريدية، وطائفة أخذت بقوله: إن العباد مجبورون على أفعالهم وهم الملقبون بالجبرية. وطائفة وافقته في أن القرآن الموجود المحفوظ في الصدور المكتوب في المصاحف مخلوق، والمعنى القديم النفسي غير مخلوق، كالكلابية والأشعرية.

ونجّى الله أهل السنة والجماعة من جميع أقواله الباطلة فأثبتوا جميع أسماء الله الحسنى وما دلت عليه من الصفات العليا لا فرق بين الصفات الذاتية المتعلقة بذاته التي لا ينفك عنها كالحياة والعلم والقدرة والإرادة ونحوها، ولا بين صفات الأفعال القائمة بذاته المتصف بها المتعلقة بمشيئته وقدرته، وأثبتوا محبته وخلته لأوليائه وأصفيائه وكلامه وتكليمه حقيقة، وكذلك قالوا: إن الإيمان هو قول القلب واللسان وعمل القلب واللسان والجوارح، وأنه يزيد بالطاعات وينقص بالمخالفات، وأن العباد هم الفاعلون لأفعالهم حقيقة، ليسوا مجبورين عليها بل هم مختارون لها واقعة بقدرتهم ومشيئتهم، وإن كانت مندرجة بقضاء الله وقدره، فإنه قد أرادها منهم خلقًا وتقديرًا، وهم فعلوها حقيقة ومباشرة، لم يقهروا عليها، ولهذا وصفوا بما عملوه من خير وشر، وثبت بقولهم الوحي والشرع والقدر، وصدقوا بكل ما أخبر الله به ورسوله من غير رد لشيء من ذلك.

فصل

في مقدمة نافعة قبل التحكيم

وذلك أن المؤلف رحمه الله جعل هذا الكتاب حكمًا وحاكمًا بين مذاهب الجهمية والمعطلين وبين مذاهب أهل السنة والجماعة المثبتين، والحاكم لا يمكنه أن يحكم بالعدل حتىٰ يعلم العدل ويتخلق بالأخلاق الجميلة ويتخلّىٰ عن الأخلاق الرذيلة، فأعظم الأخلاق الجميلة الواجبة خصوصًا في هذا المقام هو التمسك بكتاب الله وسنة رسوله، وأن يكون هذا الأمر هو قاعدة العبد واخيته التي يرجع إليها ويرد ما تنازع فيه المتنازعون إليه، فما وافقه فهو الحق المقبول وما ناقضه فهو الباطل المردود وما لا يعلم موافقته ولا مناقضته وقف فيه حتىٰ يتبين أمره، فإذا بنىٰ العبد أقواله وعلومه ونظره ومناظرته علىٰ هذا الأصل أفلح وأنجح وكان علىٰ ثقة من أمره ويقين من براهينه، ولكن لا يصلح هذا ولا يتم إلا لمن كان عارفًا بالأدلة الشرعية، وأما الجاهل فما يفسده أكثر مما يصلحه فعليه أن يتعلم ليتكلم، فالجاهل المركب الذي لا يدري ولا يدري أنه لا يدري، والجاهل البسيط هو الذي لا يدري ويدري أنه لا يدري، كلاهما إذا تكلم كان مع تحريم كلامه ضرره أكثر من نفعه سواء انتسب إلىٰ الحق أو إلىٰ الباطل.

فإذا وفق العبد للعلم ورزق خشية لله وإنصافًا بأن يكون مراده الحق فيقبل الحق مع من كان وأين كان فهذا موفق محمود، فإذا رزق مع ذلك الإخلاص والمتابعة بأن تقع أقواله وأفعاله وجميع حركاته وسكناته خالصة لوجه الله مرادًا بها رضاه وطلب ثوابه وكان في ذلك دائرًا مع سنة نبيه ﷺ فقد كمل أمره، وحينئذ لا يبالي كثرة المعارضين. وكلما كثر خصومه ازدادت شجاعته لعلمه وخشيته وإخلاصه ومتابعته ومعرفته أن ما معه من الحق لا تثبت له الجبال الرواسي، فإن أهل الحق لا يقاتلون بكثرة عدد ولا قوة عدد مادية وإنما قوتهم ومدارهم علىٰ القوة

الحقيقية المعنوية قوة الإيمان وقوة الحق وما يقتضيه من المقويات المعنوية وما يتبعها من القوة المادية، وبهذا فتح الصحابة وقرون الأمة المفضلة القلوب بالعلم والإيمان، واحتلوا بهذه القوة وبالعدل والرحمة الأقطار، لأنهم جمعوا أصناف الشجاعة لاعتمادهم على الحق وزهدهم في النفوس وتمام ذلك زهدهم في الثناء الباطل، فإن هذه الأمور متى اجتمعت تمت الشجاعة ومتى فقد واحد منها أو كلها نقصت أو فقدت، فمن لم يعتمد على حق بل ينصر الباطل فما أسرع ما يخالطه الجبن والخيالات المتولدة من الباطل، ومن لم يزهد بنفسه بل حببت إليه ولم يهن عليه إقدامها في الحق المشق على النفوس أو كان يخشى لوم اللائمين أو يقف عند مدح المادحين أو يعرقل مساعيه ذم الذامين فهذه كلها علل توقف سيرة القوة وتمنع الشجاعة، فالحق الذي لا يبالي بالمشاق ولا يقف إلا عند مدح الله ورسوله وذمهما هو القوي الشجاع.

ولا بد أن يبتلى إذا وصل إلى هذه الحال بالمعرضين والمعارضين له الرادين لما قاله، فإذا تيقن أنه على الحق وما مع المعارضين باطل ما بين بدعة أو فرية أو رأي مخالف للشرع أو شبه وتشكيكات يشككون فيها الخلق أوجب له أن يصدع بالحق ولا يخشى إلا الله، ولكنه في هذه الحال يحتاج إلى صبر جميل وصفح جميل، والجميل من ذلك ضد القبيح، فهو الخالص لوجه الله، الموافق لمرضاة الله، الخالي من هوى النفس وحمية الشيطان، ومن التسخط والشكاية إلى المخلوقين، بل إذا اشتكى فإلى رب العالمين، ويستعمل الهجر في محله لأهل البدع والانحراف والمعاصي، حيث كان فيه مصلحة ونصر للحق وتخفيف للباطل والشر، وعليه أن يحمد الله على الهداية إلى الحق ويرحم الخلق، فإنه إذا نظر إلى أقدار الله إذ خذلهم وولاهم ما تولوا لأنفسهم من الباطل والغي، وأبقاهم في ضلالهم يعمهون، رحمهم ودعا لهم وجد وحرص على السعي في هدايتهم بحسب إمكانه، ثم إذا نظر إليهم بعين الشرع والأمر أقام عليهم ما أمر به الشارع من العقوبات، وحملهم عليه وعلى التزام أحكامه، وهو مع ذلك خائف مشفق على إيمانه، فإن الله مقلب

القلوب، فما استبقيت نعم الله بمثل حمده والثناء عليه، والخوف والحذر من زوالها، والسعي في الأسباب الجالبة لها، والبعد عن المخالفات والبطر والبغي الذي يزيلها، والإكثار من الاستعاذة بالله من شر النفس وسيء الأعمال، وعليه أن يوطن نفسه على الخضوع للحق والانقياد له مع من قاله. وسرعة الرجوع عن الباطل الذي قاله مخطئًا، وأن لا يعجب بنفسه وعمله، ويجعل الرياسة والتمكن من قلوب الناس مانعًا له من قبول الحق.

فإذا جمع الله للعبد هذه ا لأمور التي وصى بها المؤلف في هذه المقدمة، ووثق بربه وتوكل عليه، وعلم أن الله لا بد أن ينصر الحق ومن اتبعه، نشطت نفسه وقويت همته وحصل على الفلاح والنجاح. والله أعلم.

فصل

وهذا أول عقد مجلس التحكيم

ذكر المصنف رحمه الله في هذه الفصول أقوال أهل البدع من الجهمية وغيرهم، ثم قول أهل العلم والإيمان بطريقة التمثيل والتصوير، ليكون أوضح لمعرفتها، وأكمل لتصورها على ما هي عليه، فهذه الطريقة من طرق التعليم العالي، ولهذا ضرب الله الأمثال في كتابه للأمور المهمة، وكذلك النبي ﷺ قد ضرب الأمثال ليحصل البيان ويزول الإشكال، فضرب المؤلف لهذه المذاهب مثلاً بركب اتفقت مقاصدهم أو لا حين شرعوا في سفرهم، يظهر من قصد جميعهم أنهم لا يطلبون أولاً حين فسلكوا طريقًا واحدًا في مبتدأ سيرهم، فلما جد بهم السير وصلوا إلى مفرق الطرقات وتعدد السبل المفضية إلى مقاصدها ومواردها، فحينئذ افترقوا، فكل من هؤلاء الركب سلك طريقًا غير طريق الطائفة الأخرى.

ثم رجعوا من سفرهم آيبين وعرضوا تجارتهم وما حصلوه في سفرهم وثمرات

سعيهم على العالم العادل ليحكم بينهم بالحكم الموافق للنقل والعقل والفطرة وأنواع الأدلة، فذكر مذهب الاتحادية كابن عربي الطائي صاحب «الفصوص. . .» وغيرها من المصنفات المشحونة بالتعطيل والاتحاد، وكابن سبعين والعفيف التلمساني ونحوهم ممن يجمعهم هذا المذهب الخبيث، وهو أن الوجود عندهم شيء واحد، فما ثم خالق ومخلوق ولا رب ولا مربوب، بل الجميع عندهم شيء واحد، ويزعمون أن تكثر الموجودات إنما ذلك وهم وغلط، فهم يطلقون عباراتهم الإلحادية فيقولون:

إن تعدد الموجودات مظاهر للتجليات؛ فيتجلى عندهم الحق في أصناف الموجودات، فهو فقير إليها لأجل ظهوره وتجليه فيها، وهي فقيرة إليه لكونه هو ذاتها وهي صفاته، فتارة يلبس الموجودات وهو إيجادها، وتارة يخلعها وهو إعدامها، فالموجودات عندهم قد لبسها، والمعدومات قد خلعها، بحسب المظاهر والتجليات. ويشبهون تكثر الموجودات بتكثر أعضاء الحيوانات، فهو حيوان واحد وأعضاؤه متنوعة، فكذلك الخالق عندهم واحد بالعين والموجودات من السماوات والأرض وما فيها من صفات له وأعضاء.

وقد يشبهونه أيضًا بالقوى النفسية: نفس واحدة تحمل قوى متنوعة، فيكون على قولهم كلاً وأجزاؤه الموجودات، أو كليًا وجزئياته هذا الوجود. فهذان قولان لهذه الطوائف الملحدة.

ولم يرتض التلمساني هذين القولين وقال: هذا غلط، والصواب عنده أن الجميع شيء واحد ليس فيه تقسيم ولا تجزئة ولا تعدد، فالآكل والمأكول شيء واحد، والواطيء والموطوء شيء واحد. وقالت طائفة رابعة منهم: كل هذا غلط، وإنما الموجودات مظاهر للذات الواحدة بالعين.

ومضمون كلام طوائفهم الخبيثة أن وجود الباري تعالى خيال في الأذهان، لا وجود له في الخارج، وليس لوجوده حقيقة، وهذا هو التعطيل المحض. فقول هذه الطائفة مجرد تصوره كافٍ في إبطاله، فلم يصونوه عن المحال التي يرغب عن ذكرها.

فهذا مضمون توحيدهم وعقيدتهم، فالكفار عندهم لا يذمون إلا على تخصيصهم لبعض المعبودات، وإلا فلو عبدوا الوجود جميعه لكانوا عند هؤلاء مهتدين. وعندهم أن تغريق فرعون في البحر تطهير له من الوهم والحسبان الذي ظن أنه ربهم الأعلى بسبب رياسته.

وزعموا أن موسى عليه السلام لما أنكر على أهل العجل حين عبدوه لم ينكر على من عبده منهم، إنما أنكر على من لم يعبده، ولذلك جر بلحية أخيه هارون ورأسه حين أنكر عليهم. وفي هذا القول من المكابرة وقلب الحقائق وجحد الضروريات ما لا يخفى على أحد، إلا على ملبوس عليه.

وتنتهي بهم الحال إلى أنهم يتظاهرون بالسجود لكل شيء حتى أن بعض أكابرهم رأى إبليس فسجد له، فأنكر عليه فقال: ما سجدت إلا لله، فاسجدوا لأي موجود شئتم من شمس أو قمر أو أصنام أو غيرها فليس ثم غير الله، لأن الجميع شيء واحد. هذا المحقق منهم فسبحان الله وتعالى عما يقولون علواً كبيراً، فلقد تجرأوا على الله وقالوا مقالة لم يرتضها اليهود والنصارى وغيرهم من الملل، وحقيقة الأمر أن كفر المشركين وكل كافر جزء من أجزاء كفر هذه الطائفة الملعونة، وإنما راج مذهبهم على كثير من الناس لأمرين: انتسابهم إلى التأله والتعبد والتصوف والزهد، وكثرة الرموز والإشارات الشبيهة بالألغاز. وإلا فمن في قلبه مثقال حبة خردل من إيمان لو عرف حقيقة مذهبهم لرجمهم بالحجارة.

نسأل الله العافية، ونحمده على نعمه الظاهرة والباطنة.

فصل

في قدومِ ركْب آخر

وهذا الوصف الذي ذكره المصنف ينطبق على مذهب الجهمية الأولين الذين حقيقة مذهبهم يزعمون أن الله في كل مكان، وأنه حالٌ في الأمكنة حلول الروح في

الجسد، وهؤلاء الذين ناظرهم الإمام أحمد وغيره، فهؤلاء لم يصونوه عن الأمكنة الطيبة والخبيثة، وهؤلاء غير الجهمية الذين ذكرهم بقوله:

فصل

في قدوم رَكْب آخر

وهؤلاء هم الجهمية الصرف الذين نفوا علو الله على خلقه، ونفوا جميع صفاته كما تقدم بيان مذهبهم، فنفوا ما تواترت به الآيات القرآنية والنصوص النبوية، من علوه على خلقه، واستوائه على عرشه، فرارًا بزعمهم من تشبيهه بالمعدومات، ولذلك قال بعض الفضلاء: لو قيل: صِفُوا لنا العدم لم نصفه بأبلغ من قول الجهمية في الله أنه لا داخل العالم ولا خارجه. ثم من الغرائب استدلال بعض من يشار إليه منهم بقوله ﷺ: «**لا تفضلوني على يونس بن متى**» يقول هذا الفاضل منهم: إن محمدًا عُرج به إلى فوق السماوات السبع ويونس ابتلعه الحوت في قرار البحر وكلاهما في قربه من ربه سواء، فهذا يدل على نفي العلو. فانظر إلى هذا التعصب العظيم الذي أداه إلى هذا التحريف لهذا الحديث الذي لم يقله أحد ممن ينتسب للعلم. وهذه حال الذين يتبعون المتشابه، مع أن هذا الحديث واضح ليس بمتشابه، ويدعون النصوص الكثيرة المحكمة المصرحة بعلوِّ الله على خلقه واستوائه على عرشه. فاحمد الله أيها السني على العافية من هذا البلاء، وسله الثبات في الأمر.

فصل

في قدوم رَكْب آخر

وهؤلاء طائفة من أذكياء الفلاسفة مضمون مذاهبهم وخلاصتها أنهم لما رأوا مذاهب الجهمية والمتكلمين متناقضة متضاربة: ينفون الشيء ويثبتون نظيره وما هو

أولى منه . ويقطعون بالشيء في موضع وبضده في موضع آخر . ورأوها مناقضة للعقل الصريح كما ناقضت النص الصحيح . ورأوا مذاهب أهل السنة والجماعة محكمة متناسبة دائرة مع ما جاء به الكتاب والسنة، فعرفوا بذكائهم وحرية فكرهم أن القول الحق هو قول أهل السنة والجماعة وما سواه فمعروف بطلانه ببداهة العقول، ولكن حال بينهم وبين اتباع هذا القول تنفير للناس عنه وتلقيبهم لأهله بأنهم مجسمة مشبهة حشوية ونحوها من الألقاب الشنيعة التي ينفر من أهلها أكثر الناس ويهابونها، فلم يكن عندهم من القوة والبصيرة التامة ما يوجب لهم اتباعهم ومخالفة الجمهور، وهم قد عرفوا بطلان مذهب الجهمية ونحوهم، فانحلوا بذلك من الشرائع كلها وصرحوا بمذاهب ملاحدة الفلاسفة وقالوا صريحًا : إذا لم نتبع المجسمة - يعنون أهل السنة المثبتين لما جاء به الرسول من الصفات - فلا نرضى لأنفسنا بمذهب الجهمية وأهل الكلام المتناقضين، فانظر كيف صارت بدعة التجهم من أعظم الأسباب لتمسك الملحدين في إلحادهم، لظنهم أن ما عليه أهل الكلام هو ما جاء به الرسول، فأساءوا الظن بالشريعة، وصار مع ذلك هؤلاء المبتدعون يخضعون للفلاسفة في بحوثهم ومناظراتهم معهم، لأنهم وافقوهم في كثير من أصولهم الفاسدة، وإلا فلو قابل هؤلاء الفلاسفة أهل السنة والجماعة الذين سلاحهم ما جاء به الكتاب والسنة وما دلت عليه صرائح العقول لم يثبتوا لهم بوجه من الوجوه، ولقامت الحجة عليهم واهتدى من كان قصده الهدى، لأن المناظرة بالحق وبطرقه الحقيقية هو السبب الوحيد للرشاد والإرشاد .

فصل

في قدوم رَكْب الإيمان وعسكر القرآن

ذكر المصنف أن هذا الركب لما قدموا من سفرهم، وعرضوا بضاعتهم وتجارتهم فأخبروا أن مذهبهم مبني على الحق والصدق واليقين، مؤسس على كتاب الله وسنة

رسوله وما كان عليه الصحابة والتابعون لهم بإحسان من القرون المفضلة، ومع ذلك فهو الحق الذي يؤيده العقل الصريح ويعترف به أولوا الألباب، والعقول الوافية لما كانت مبنية على هذا الأصل العظيم والصراط المستقيم، لم يتفرع عنها إلا كل خير مُزَكٍّ للنفوس مصلح للعقائد منمّ للأخلاق الفاضلة مكمل للأعمال الصالحة، وهاك تفصيل عقيدتهم:

فإنهم يشهدون أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله، وأن الله متفرد بالخلق والملك والسلطان والتدبير، فليس له في ذلك شريك ولا عوين، وأنه الإله الحق الذي لا معبود سواه، وأن كل من عبد من دونه من ملك مقرب أو نبي مرسل أو غيرهما فعبادته من أبطل الباطل وأعظم الشرك، ويقومون بعبودية ربهم بكل ما يحبه الله ويرضاه من الأعمال والأقوال الظاهرة والباطنة، يخلصونها لله، ويتابعون فيها رسول الله، ويتقربون بها إلى ربهم على وجه المحبة التامة والذُّل الكامل، فإن عبادة الله مبنية على هذين الأصلين:

الإخلاص والمتابعة الناشئين عن محبة الله وتعظيمه. فعبودية الله الظاهرة والباطنة تدور على هذا، ولا نجاة ولا فلاح إلا بذلك.

ويرون أعظم التقربات إلى الله الجد في إحسان الأعمال وإكمالها وإيقاعها على أكمل الوجوه، مع استحضار مقام المراقبة لله وقت تلبس العبد بها، فيجتهدون في اتقان العمل وتنقيته من جميع المنقصات، ويعلمون أن هذا مراد الله من عباده كما قال تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً﴾ [هود:٤٧].

ويُقِرُّون ويعتقدون بجميع ما ثبت في الكتاب والسنة من أسماء الله وصفاته وأفعاله، ويقولون إنه عليٌّ على خلقه، مستو على عرشه، يدبر أمر العباد ويراهم ويسمعهم ويشاهد حركاتهم وسكناتهم الظاهرة والباطنة الخفية والجلية، فيرى دبيب النملة السوداء في الليلة الظلماء على الصخرة الصماء، ويرى خائنة الأعين ويعلم ما تخفي الصدور، ويسمع ضجيج الأصوات باختلاف اللغات على تفنن الحاجات،

لا يشغله سمع عن سمع ولا تغلطه كثرة المسائل ولا يتبرم بإلحاح الملحين، وهو العليم الذي أحاط بكل شيء علمًا فيعلم ما توسوس به الصدور، والخفيات والجليات من الأمور، وما فوق السماوات السبع وتحت الأرضين السبع، والقريب والبعيد عنده سواء، ويعلم العالم العلوي والسفلي وما احتوت عليه من أصناف المخلوقات.

﴿وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لا يَعْلَمُهَا إِلاَّ هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلاَّ يَعْلَمُهَا وَلا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الأَرْضِ وَلا رَطْبٍ وَلا يَابِسٍ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩].

يعلم ما كان وما يكون وما لم يكن لو كان كيف يكون، وهو القدير على كل شيء، فجميع الأشياء منقادة لقدرته، تابعة لمشيئته، لا تستعصي عليه ولا تمتنع منه.

قالوا: وهذا العموم يتناول كل شيء من الأعيان والأفعال والصفات، فيدخل في ذلك أفعال العباد من الطاعات والمعاصي فإنها داخلة تحت قدرة الله ومشيئته، وكما أنه المريد لها القادر عليها فإنهم هم الفاعلون لها الواقعة بقدرتهم ومشيئتهم، كما جمع الله بين هذين الأصلين في عدة مواضع من كتابه منها قوله تعالى: ﴿لِمَن شَاءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَاءُونَ إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٨، ٢٩].

لكن الجبرية والقدرية لم يوفقوا للجمع بين إثبات القدر والقضاء وبين إثبات أفعال العباد، فالجبرية تقدم مذهبهم أنهم يثبتون القدر وعمومه ويعتقدون أنهم مجبورون مقهورون على أفعالهم وقابلهم القدرية النفاة فزعموا أن قدرة الله لا تتناول أفعال العباد، وكل من الطائفتين نظرت نظرًا قاصرًا، فلم يؤمنوا بالكتاب كله الدَّالُ على إثبات عموم قضاء الله وقدره ومشيئته، وعلى أن الأفعال واقعة من العباد بقدرتهم ومشيئهم، فلو وفقوا لذلك كما وُفِّقَ له أهل السنة والجماعة لهدوا، ولذلك قال الإمام أحمد رحمه الله: «القدر هو قدرة الله» واستحسن ابن عقيل هذا الكلام من الإمام أحمد وقال: إنه شفى بهذه الكلمة ووفى، فإن هذه الحقيقة هي التي افترق

الناس فيها كما تقدم التفصيل .

والحاصل أن أهل السنة أثبتوا عموم قدرة الله وتمام حكمته وشرعه وقدره، ويعتقدون أنه الحي القيوم، فالحي له صفات الحياة كلها من السمع والبصر والعلم والقدرة وغير ذلك من المعاني العظيمة والنعوت الكامل التي لا تتم الحياة الكاملة بدونها، وإثباتها لله على أكمل الوجوه، فلا يعرض لها ما يضادها من الموت والنوم والسِّنَة والعجز والنقص بوجه من الوجوه. والقيوم الذي له العظمة كلها، الذي قام بنفسه وقام به كل شيء. الفعال لما يريد الذي إذا أراد شيئًا قال له كن فيكون. وكل الصفات الفعلية والمجد والعظمة والجلال ترجع إلى اسمه القيوم، ومرجع صفات الكمال كلها ترجع إلى هذين الاسمين الكريمين. ولذلك ورد الحديث أن اسم الله الأعظم الذي إذا دُعي به أجاب وإذا سُئِل به أعطى.

﴿اللَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

لاشتمالهما على جميع الكمالات، فصفات الذات ترجع إلى (الحي) ومعاني الأفعال ترجع إلى (القيوم). ويعتقدون أن له الإرادة النافذة في جميع الموجودات، وبها خصص ما شاء من المخلوقات بالصفات المتباينة والنعوت المتنوعة، وأنه يحب الصالحين من عباده، المتقين المحسنين، ويحب الأعمال الصالحة، ويكره الكفر والفسوق وأهلهما، وأن إرادته ومشيئته غير كراهته ومحبته، فالإرادة عامة لكل ما وجد من محبوب ومكروه، والمحبة والكراهة خاصتان كما تقدم، وأن له الرحمة الواسعة والإحسان العظيم الذي ملأ جميع المخلوقات، فهو الجواد المطلق من جميع الوجوه والاعتبارات، وله الكمال المطلق التام الذي لا يعتريه نقص ولا يشابهه ولا يماثله أو يقاربه في كماله أحد، فإنه الكامل الذي ليس كمثله شيء في كماله وتفرّده به. ومن الأدلة العقلية على كماله أنه تعالى خلق أجناس المخلوقات وأودعها ما اقتضته حكمته وحمده من الكمال اللائق بها، ومن أعطى الكمال فهو أحق بالكمال من المعطى، وهذا بخلاف اللوازم البشرية اللازمة لنقص البشر التي لا ينفك الإنسان عنها، كالنوم والأكل والشرب والجماع والحاجات

ونحوها من لوازم المخلوق المحدث، فإن الله يتقدس عنها ويتنزه عن جميع خصائص البشر.

ومن قول أهل السنة والجماعة قولهم في الكلام وأن الله لم يزل ولا يزال متكلمًا، فإن الكلام من صفات الكمال، والله تعالىٰ لم يزل ولا يزال له الكمال المطلق فكلامه القرآن هو المقروء بالألسنة المحفوظ في الصدور المسموع بالآذان، وكلامه من جملة صفاته الفعلية، فهو متصف به، وهو متعلق بمشيئته وقدرته، وليس مخلوقًا لأن الكلام صفة المتكلم:

﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلاً ﴾ [الأنعام: ١١٥].

صدقًا في أخبارها وعدلاً في أحكامها وأوامرها ونواهيها، وكلماته لا تنفد ولا تبيد:

﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ ﴾ [لقمان: ٢٧].

وهذا الوصف لا يكون للمخلوق، والنبي ﷺ قد استعاذ بكلمات الله التامة من شر ما خلق، وهذا يدل على أنه من صفاته، لأن كل مخلوق ينفد ويبيد، والمخلوق لا يستعاذ به وإنما يستعاذ بالله وأسمائه وصفاته، والقرآن كلام الله غير مخلوق ألفاظه ومعانيه، فهو كلام رب العالمين وتنزيله ووحيه، وأما أفعال العباد كأصواتهم ومدادهم الذي به يكتبون القرآن والرق الذي يكتبون عليه فإن ذلك من جملة المخلوق، ولذلك يقولون الكلام كلام الباريء والصوت صوت القاريء والمداد مداد الكاتب والكتابة فعل الكاتب، هذا كله إذا أخبر عن كلام الله الذي يكون بهذه الوسائط، فأما إذا سمع من الله تعالىٰ كما سمعه موسىٰ بن عمران فإن المخلوق في هذه الحال هو سمع العبد، وأما الكلام وصوت المتكلم به فإنه من نعوت الله وصفاته، وهذا الفرق ثابت عن الإمام أحمد والبخاري وغيرهما من أئمة أهل السنة، واتفق علىٰ ذلك أصحابهم وأتباعهم، وخالفهم في هذا طائفتان من الناس إحداهما الجهمية كما تقدم قولهم إن القرآن مخلوقٌ ألفاظه ومعانيه. والثانية الكلابية

ومن تبعهم من الأشعرية القائلين بأن القرآن نوعان ألفاظ ومعان : فالألفظ مخلوقة وهي هذه الألفاظ الموجودة، والمعاني قديمة قائمة في النفس وهي معنىٰ واحد لا تبعض فيه ولا تعدد، إن عبر عنه بالعربية كان قرآنًا، وإن عبر عنه بالعبرانية كان توراة، أو بالسريانية كان إنجيلاً، وهذا القول تصوّره كاف بمعرفة بطلانه، وليس لهم دليل ولا شبهة علىٰ هذا القول الذي لم يقله أحد غيرهم إلا استدلالهم ببيت يقال إنه للأخطل النصراني وهو قوله إن ثبت وإلا فكثير من النحويين ينكرون أنه له :

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما ... جعل الكلام على الفؤاد دليلاً

وهذا البيت معروف معناه، وأن الكلام يخرج من القلب ويعبر عنه اللسان، وأما الكلام الذي في اللسان فقط فهذا يشبه كلام النائم والهاذي ونحوهما؛ وهَبْ أنه دلَّ علىٰ القول الذي قالوه فكيف يتركون لأجله أدلة الكتاب والسنة، والذي يعقله العقلاء بعقولهم أن الكلام صفة للمتكلم، وأنه الكلام المسموع منه، وأن ما في النفس لا يسمع كلامًا بوجه من الوجوه، وأيضًا فإن النصارىٰ غلطهم في الأصول والفروع معروف فإنهم غلطوا في معنىٰ الإله أظهر الأشياء وأجلاها حيث قالوا في وصف المسيح أقوالاً عظيمة وافتراء كبيرًا فزعموا أن في عيسىٰ وصفين متباينين كل المباينة : وصف الإلهية وهي المعبر عنها عندهم باللاهوت ووصف الإنسانية وهي المعبر عنها عندهم بالناسوت، فهو عندهم قديم محدث بما فيه من هذين الوصفين. وقول الكلابية من هذا الجنس أن القرآن شطره قديم وهو المعنىٰ النفسي وشطره محدث وهو هذا الموجود في المصحف، فهو عندهم عبارة أو حكاية عن كلام الله، وقد رد شيخ الإسلام ابن تيمية هذا القول وبين بطلانه في رسالته التسعينية، فبين تسعين وجهًا كل واحد منها يدل علىٰ بطلانه أدلة نقلية وأدلة عقلية، وبعض هؤلاء الكلابية والأشعرية قالوا إنه خمسة معان : الأمر بكل مأمور، والنهي عن كل منهي، والإخبار بكل خبر والاستفهام عن المعاني، ومجموع هذه وهو المعنىٰ الخامس. فتكون هذه أنواعًا للكلام، وعلىٰ قول الأولين تكون أوصافًا له، ولكن اتفقت الطائفتان أن الذي جاء به جبريل إلىٰ محمد ﷺ وبلّغه محمد أمته

مخلوق كقول المعتزلة سواء، فمنهم من قال خلقه في اللوح المحفوظ، ومنهم من قال إن جبريل ألهمه إلهامًا، ومنم من قال بل محمد، وهذا القول كما قال من اعترف منهم أنه لا فرق بينه وبين قول المعتزلة إلا في اللفظ، وإلا فهو معنى قولهم، وأما أهل السنة والجماعة فإنهم يقولون ما دل عليه الكتاب والسنة: أن القرآن كلام الله حقيقة غير مخلوق، نزل به جبريل من عند الله وسمعه من الله، فنزل به على محمد ﷺ، فهو كلام الله حقًا حيث تلاه التالون أو حفظه الحافظون أو كتبه الكاتبون، وهو المعجز بلفظه ومعناه.

فصل

في مجامع طُرُق أهل الأرض واختلافهم في القرآن

استوعب المصنف أقوال أهل الأرض في هذه المسألة، وذكر أصلاً جامعًا تنبني عليه أقوالهم في القرآن، وأن أقوال الناس في القرآن سبعة أقوال تدور على أصلين أحدهما: هل قوله متعلق بقدرته ومشيئته أم لا؟. الثاني: هل قوله وكلامه قائم بذاته ومتصف به أم هو خارج عن الذات ومنفصل عنه؟. فعن هذين الأصلين ينشأ اختلاف الناس في القرآن، فالقائلون إنه لا يتعلق بمشيئته وإرادته طائفتان: إحداهما: الكلابية ومن تبعهم من الأشعرية كما تقدم قولهم قريبًا، وأنه معنى قائم بالنفس وأنه لا يتعلق بمشيئته وقدرته، وأن الموجود عبارة أو حكاية كما تقدم، فالحكاية قول أبي سعيد بن كلاب الذي تنسب إليه الكلابية، والعبارة قول أبي الحسن الأشعري وبعض أصحاب هؤلاء يقولون هذا الخلاف لفظي لا طائل تحته.

والطائفة الأخرى من القائلين إنه لا يتعلق بمشيئته قالوا إن ألفاظه ومعانيه قديمة قائمة بالنفس لا تقبل الحدوث، والحروف كلها قديمة ما زالت موجودة في الأزل

والقدم. فلما قيل لهم هذا مخالف للمحسوس المعلوم بالبديهة أن حروف الكلام طبعًا لا بد أن يسبق بعضها بعضًا، قالوا إنما ترتيبها بالنسبة إلىٰ سمع الإنسان، وإلا فهي ما زالت متصاحبة مقترنة، ولا شك أن هذا القول إلىٰ التخليط والهذيان أقرب منه إلىٰ التحقيق والبرهان، و هذا المذهب قول طائفة يقال لهم الاقترانية نسبة لهذا القول الذي انفردوا به، وهو مخالف لأصل الأئمة وموافق لبعض قول الكلابية. وذكر المصنف أن ابن الزاغوني من هذه الطائفة فرق بين ذوات هذه الحروف وبين حروفها، وزعم أنها مقترنة ذواتها مترتبة بوجودها، وهذا التفريق باطل، فإن ذات الشيء وحقيقته وماهيته شيء واحد، ولا فرق بين هذه الحقائق سواء قدّرت في الأعيان أو في الأذهان، ولكن إذا اختلف التقدير أمكن افتراق التعبير، فإذا قيل الحقائق الخارجية غير الوجودات الذهنية فهذا صحيح، وبهذا يزول الإشكال الذي أورده المتكلمون كالرازي وغيره وهو هل وجود الباري غير ذاته أو غير حقيقته أم لا؟ وأن الواجب أن يقال إذا اتحدت الاعتبارات فهما شيء واحد وإذا اختلفت العبارات اختلفت وفُرّق بين الوجود الذهني والوجود اللفظي والوجود الرسمي والوجود الخارجي، فهذا غير هذا وهذا غير هذا. والله أعلم.

فصل

وأما ا لقائلون بأن القرآن متعلق بمشيئة الله وقدرته فهم أيضًا طائفتان:

إحداهما: الجهمية المعتزلة القائلون بأن القرآن مخلوق، خلقه الله كما خلق السموات والأرض، وأنه خارج عن ذات الله لا يقوم بذاته كلام ولا قول، فلما قال الناس لهم هذا أمر معلوم بطلانه، فإن الكلام صفة المتكلم، والله قد أضافه إلىٰ نفسه إضافة صفة إلىٰ موصوفها، فزعموا أن إضافته إليه إضافة تشريف كإضافة ناقة الله وبيت الله وعبد الله، فأجابهم الناس بما هو معروف ومتقرر عند كل أحد مع دلالة الكتاب والسنة إليه، فقالوا إن الإضافة نوعان:

أحدهما: ما يضيفه الله إلىٰ نفسه من الأعيان كبيت الله وناقة الله ونحوهما فهذه الإضافة لبعض مخلوقاته تفيد تشريفه وتكريمه بما امتاز به ذلك المضاف من الأوصاف الفاضلة.

والثاني: إضافة معانٍ وأوصاف تقوم بغيرها كعلم الله وقدرته وإرادته وكلامه، فهذه الإضافة من باب إضافة الأوصاف إلىٰ موصوفها تقتضي قيامها به واتصافه بها، ومن خالف هذا الفرق فهو منكر للمحسوسات.

وهذا القول الذي ذكره في هذا الفصل مقالة الجهمية ومتأخري المعتزلة، وأما متقدمو المعتزلة كواصل بن عطاء وعمرو بن عبيد وأصحابهم الذين اعتزلوا عن مجلس الحسن البصري حين قرر مذهب الحق في الإيمان وأنه اسم جامع للعقائد والأقوال والأفعال، وأنه يزيد وينقص، وأن الفاسق الملي مؤمن ناقص الإيمان غير مخلد في النار، فلم يرتضوا هذا لأن مذهبهم شبيه بمذهب الخوارج من جهة المعنىٰ لتخليدهم أهل الكبائر في النار، ولكنهم يخالفونهم في اللفظ فيقولون: إن صاحب الكبيرة الذي لم يتب منها ليس بمؤمن ولا كافر بل هو منزلة بين منزلتين، ومع ذلك تناقضوا فخلدوه في النار. من ذلك الوقت سماهم الحسن البصري بالمعتزلة لهذا السبب؛ فهؤلاء قولهم في القرآن يوافق قول أهل السنة والجماعة أنه كلام الله منزل غير مخلوق منه بُدِيَء وإليه يعود، وسيأتي إن شاء الله تفصيل الكلام في أهل البدع، وانقسامهم إلىٰ كافر وفاسق وضال ودون ذلك. والله أعلم.

الفرقة الثانية من القائلين إنه يتعلق بمشيئته وإرادته انقسموا إلى طائفتين:

إحداهما: الكرامية قالوا إن كلامه تعالىٰ متعلق بمشيئته وقدرته، وصدقوا في هذا ولكن قالوا إنه حادث النوع، وأخطأوا خطأ كبيراً. والذي أوجب لهم هذا الخطأ الفاحش كونهم ظنوا أنهم إذا أثبتوا قدم النوع أن ذلك يوجب التسلسل الذي يفسد عليهم الطريق الذي أثبتوا به وجود الخالق، فلذلك قالوا إنه حادث النوع، وجعلوا أفعال الله وكلامه في هذا سواء كلها حادثة بعد أن لم تكن، ولكنها بعد ذلك لا تزال ولا تفنىٰ ولا تبيد.

قالت الكرامية: ولم ينصف خصومنا من الكلابية والأشعرية حيث شنعوا علينا بهذا القول وأقاموا علينا القيامة بسببه، فلو فكروا في أنفسهم لعرفوا أن غلطهم أكبر منا وأشد جرمًا، فإنهم قالوا: إن الفعل عين المفعول، فهل في تعطيل أفعال الله أعظم من هذا التعطيل، فإذا لم يقم بالله لا قول ولا فعل فهذان التعطيلان أبلغ من قولنا بحلول الحوادث حيث عبروا بهذا اللفظ البشع.

وحقيقة الأمر أن الطائفتين منحرفتان، ولكن الكرامية أهون خطأً من الأشعرية ومن تبع الجهمية في هذا الأصل، ولم يبق على الكرامية إلا مرتبة لو قالوها واعتقدوها لهدوا إلى الرشد وهي موافقتهم لأهل السنة والجماعة كالإمام أحمد والبخاري وبقية الأئمة، وإنما نص المصنف على هذين الإمامين لأنهما ابتليا في هذه المسألة وأظهرا من السنة والتفاصيل فيها ما لم يكن لغيرهما، فلهذا عقد لمذهبهم فصلاً فقال:

فصل

ومذهب أهل السنة والجماعة إثبات ما دل عليه الكتاب والسنة من الأصلين:

أحدهما: أن الله موصوف بالكلام وكلامه نعته ووصفه.

والثاني: أنه متعلق بمشيئته وقدرته فيتكلم إذا شاء كيف يشاء بما يشاء ولم يزل متكلمًا ولا يزال متكلمًا، فالكلام من صفات الذات لقيامه بها واتصافه به فإنه كلامه، ومن صفات الأفعال الواقعة بمشيئته وقدرته، والله لم يزل كاملاً والكلام بلا ريب من صفات الكمال، فكيف يتصور أن يخلو في وقت من الأوقات من هذا الكمال ويعود ممكنًا بعد أن كان ممتنعًا. ويقولون: إن تعاقب الكلمات ثابت لها لذواتها مثل ثبوت تعاقب الأزمنة، فكما أن كل زمان قبله زمان وقبل هذا الزمان زمان إلى غير غاية ونهاية والتسلسل فيها ثابت وهي من جملة الواقع بإرادة الله وقدرته فكذلك الكلام والأحرف مترتبة كل كلام قبله كلام وقبل ذلك كلام إلى غير نهاية وغاية، فترتبها في ذاتها كترتبها في سماعها، فإن هذا الوصف من لوازم

الكلمات لا تكون إلا كذلك، خلاف ما يقوله الاقترانية فإن الاقتران غير معقول كما أن قول القائلين بأن القرآن مخلوق خلقه الله في بعض الأعيان يقتضي عقلاً ولغة وعرفًا أن صفة الكلام قائمة بذلك المحل، وأن ذلك المحل هو الذي يتكلم، فهذا أيضًا محال في العقل كما أنه باطل في النقل فلا يعقل الكلام إلا لمن قام به وتكلم به حقيقة، كما أنه لا يكون حيًا عالمًا سامعًا مبصرًا إلا لمن قامت به هذه الصفات فلو وصف المحل بحياة أو علم أو سمع أو بصر قائم بغيره لعلم الناس أن هذا محال ممتنع، وهكذا جميع الصفات.

والله تعالى موصوف بأنه متكلم بإجماع الأنبياء والمرسلين وأتباعهم إلى يوم الدين، وقد شهدت بذلك العقول الصحيحة والفطر السليمة والبراهين القواطع، وكلامه من جملة صفاته قائم بذاته، فلو لم يقم بذاته لم يكن في الحقيقة متكلمًا.

وقد وصف الله نفسه بالكلام والتكلم والتكليم والقول والنداء والنجاء، فالنداء الصوت الرفيع والنجاء الصوت الخفي، وهذه الأمور لا تعقل إلا لمن اتصف بها وقامت به وأسمعها غيره، والقرآن سور وآيات وكلمات وحروف كما وردت الآثار بهذه الأوصاف له وكما هو معروف بين الناس، وهو كله كلام الله منزل غير مخلوق والله أعلم.

فصل

في إلزامهم القول بنفي الرسالة إذا انتفت صفةُ الكلام

هذا الفصل مشتمل على أمرين:

أحـدهمـا: أن الرسالة والنبوة من أكبر الأدلة على أن الله متكلم، لأن حقيقة رسالة الرسل صلى الله عليهم وسلم تبليغ كلام الله للخلق: أخباره وأوامره ونواهيه

وتوابع ذلك، فيلزم من ثابت الرسالة ثبوت صفة الكلام، ومن نفيها نفي الكلام.

وهذا هو الأمر الثاني: وهو إلزام أهل الكلام الباطل الذين نفوا كلام الله وزعموا أنه مخلوق أو أنه لا يتعلق بمشيئته وقدرته، يلزم من هذا القول نفي الرسالة.

ومن المعلوم أن فساد اللازم دليل على فساد الملزوم، وفساد القول بنفي الرسالة أمر معلوم، وأنه جحد للرسل والكتب والشرائع.

ويوضح هذا أن الرسالة هي خطابه للرسل إما بغير واسطة كخطابه موسى بن عمران عليه الصلاة والسلام ومحمد وجبريل وغيرهم ممن كلمه الله، وإما بواسطة وهو أيضًا نوعان:

إما يوحي إلى الرسول ويلقي الوحي إليه وفي قلبه.

وإما يرسل إليهم الملك كما ذكر الله ذلك بقوله:

﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ﴾ [الشورى: ٥١].

فصل

في إلزامهم التشبيه للربّ بالجماد الناقص إذا انتفت صفة الكلام

وهذا الإلزام الذي ألزمه أهل السنة والجماعة للجهمية ومن تبعهم معروف مشهور، وهو واضح إلزامه جدًا، فإنه إذ لم يكن الله متكلمًا ولا موصوفًا بالكلام، ومعلوم أن الكلام صفة مدح، لزم أن يكون الحيوان الذي يتكلم أكمل منه، ولزم من ذلك مشابهته للجمادات التي لا تتكلم، فانظر كيف فرّوا من تشبيهه بالإنسان فوقعوا

في تشبيهه بالجمادات التي لا تتكلم. ولما عرفوا شنعة هذا الإلزام عليهم قالوا: إن نفي الكلام يكون نقصًا إذا نفي عمن هو قابل له ولضده كالإنسان، فإنه إذا كان أخرس نقص بكثير عن المتكلمين. وأما الذي لا يقبل الكلام ولا يصح منه فليس في إثبات الكلام ونفيه عنه نقص، فيقال لهم كلامكم هذا مما زاد الأمر شرًا وبطلانًا.

فإن نفي الكلام عنه نقص، ونفي القبول منه للكلام نقص آخر، فإن الحيوان المتكلم معلوم أنه أكمل من الجماد الذي لا يتكلم، فنزلوا عن تشبيهه بالإنسان إلىٰ تشبيهه بالجماد فصاروا مشبهين بفهمهم معطلين باعتقادهم.

أما أهل السنة والجماعة فيقولون: ثبوت ما دل عليه الوحي من جميع الصفات لا يقتضي تشبيهًا ولا تمثيلاً، فإن الله ليس كمثله شيء وهو السميع البصير.

فصل

في إلزامهم بالقول بأن كلام الله حقُّه وباطله عينُ كلام الله

قد قامت الأدلة والبراهين من وجوه متعددة كثيرة جدًا أن أفعال العباد مخلوقة لله، وأن جميع أفعالهم الظاهرة والباطنة وأقوالهم وجميع أحوالهم مخلوقة لله، فيلزم علىٰ قول الجهمية أن يكون كلام الخلق كله حقه وباطله كلام الله لأنه منسوب إلىٰ الله من جهة خلقه، فإن نسبة الكلام إلىٰ الله - قولهم - كنسبة بيت الله وناقة الله ونحو ذلك من الأعيان التي يعلم أن نسبتها إلىٰ الله نسبة تشريف وتكريم، ولا تخرج بذلك أن تكون مخلوقة، فالقرآن كذلك. وهذا اللازم لزومه لقولهم واضح جدًا، وهو أبطل ما يكون ويلزم منه شر الأقوال، ولهذا التزم هذا القول شر الطوائف وهم الاتحادية، وهو كفر بالله العظيم وتعطيل لوجوده. فإن زعم الجهمية أن هذا غير

لازم لهم لأنهم خصصوا، فيقال ما تقدم أن هذا التخصيص لا ينفي التعميم، كما خصص ربوبيته بالعرش وبالبيت الحرام مع أنه رب العالمين، فهكذا قولهم إن هذا التخصيص للقرآن لا يمنع التعميم، ولما كان أهل السنة قولهم حقًا لم يلزم منه إلا كل حق. والله أعلم.

فصل

في التفريق بين الخَلْق والأمر

اعلم أن مذهب سلف الأمة وأئمتها أن الخلق غير الأمر، وأن الفعل غير المفعول، فالفعل صفة لله والمفعول هو المخلوق، والأمر تنشأ عنه المأمورات والشرائع، والخلق تنشأ عنه المخلوقات كلها.

وقد دل على هذا قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ** ﴾ [الأعراف: ٥٤].

فتدبر هذه الآية الكريمة تجدها مصرحة بأن الخلق غير الأمر كما هو الأصل أن المعطوف غير المعطوف عليه، ويمتنع أنهما شيء واحد، فإنه صرح فيها أن الشمس والقمر والنجو مسخرات بأمره، وذلك بعد ما أخبر أنه خلقها، فخلقها ثم سخرها بأمره، والأمر سواء قيل: إنه مصدر أو اسم مفعول فالغرض حاصل، فإن كان مصدراً وهو الأظهر فهو وصف ظاهر، وإن كان اسم مفعول بمعنى المأمور فإن المأمور ناشيء عن الأمر كالمصنوع ناشيء عن ا لصنعة، فيلزم من وجود المأمور وجود الأمر ومن انتفاء المأمور انتفاء الأمر، كما يلزم من وجود المخلوق صفة الخلق الذي هو الفعل وبه وجد المخلوق، ومن نفيه انتفاء الخلق.

وتدبر في هذه الآية سراً عجيبًا، فإنه ذكر في أولها خلقه السماوات والأرض خصوصًا، وتسخيره الشمس والقمر والنجوم بأمره أيضًا خصوصًا، وصرح فيهما بالفعل، وذكر في آخرها الوصف والتعميم في قوله: ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ﴾ فجمع بين فعله ووصفه على وجه الخصوص وعلى وجه العموم، فهذا القول الحق الموافق لما دل عليه القرآن، ولما هو معقول عند أولي الألباب.

وأما الجهمية ومن تبعهم من المتكلمين فحيث كان أصل قولهم إن الفعل عين المفعول سووا بين الخلق والأمر، وهذا قول متناقض باطل مخالف للنقل وللمعلوم بالعقل، فكيف يثبتون فرعًا بلا أصل، وهل هذا إلا مبطل للفرع والأصل؟

فصل

في التفريق بين ما يضاف إلى الله من الأعيان والأوصاف وكذلك ما أخبر أنه منه

وحاصل ذلك أن الذي يضيفه الله إلى نفسه إما أعيان يخصها بهذه الإضافة المقتضية للاختصاص والتشريف مثل عبد الله وناقة الله وبيت الله ومثله:

﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ﴾ [الفرقان: ٦٣].

فهذه أعيان قائمة بأنفسها وهي من جملة المخلوقات، لكنه أضافها لنفسه تفضيلاً لها على غيرها وتعظيمًا.

وإما إضافة أوصاف كعلم الله وقدرته وإرداته، وكذلك كلامه وحياته، فهذه الإضافة تقتضي قيامها بالله وأنه موصوف بها. وكذلك ما أخبر أنه منه، فإن كان أعيانًا كروح منه:

﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [الجاثية: ١٣].

فهذه منه خلقًا وتقديرًا . وإن كان ذلك أوصافًا كقوله :

﴿تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ﴾ [الزمر: ١] .

دل على أن ذلك من صفاته لامتناع قيام الصفة بنفسها، ولهذا لما اهتدى السلف لهذا الفرق الذي يحصل به الفرقان بين الحق والباطل هدوا إلى الصراط المستقيم، ولما ضل عنه الجهمية ونحوهم وقعوا في الأقوال الباطلة . والله أعلم .

فصل

وزعم أبو محمد بن حزم الظاهري أن مسمى القرآن يطلق على أربعة أشياء : يطلق على المصحف الذي جمعه عثمان بن عفان رضي الله عنه، ويطلق على هذا الذي نقلوه، ويطلق على ما هو محفوظ في الصدور، فهذه الثلاثة عنده مخلوقة . ويطلق على المعنى القديم القائم بذاته كقيام علمه بحيث لايتعلق بمشيئته، فهذا غير مخلوق .

وهذا القول هو قول الكلابية السابق إلا أن التعبير اختلف، فأبو محمد قال : إنه مخلوق كما صرح بذلك المعتزلة والكلابية، والأشعرية قالوا عبارة وحكاية عن كلام الله كما تقدم قولهم .

والذي أوجب لابن حزم أن يقول بهذا التفصيل الذي هو من الأضاليل أنه لما رأى مراتب الوجودات أربعة : للمعينات وجود في الخارج، ووجود في اللفظ، ووجود في الرسم ووجد في الذهن : فوجود الشيء يطلق على كلٍ من هذه الأمور الأربعة، وأن أولاها بالقرآن عنده الوجود الخارجي وهو المعنى النفسي القديم، وخالفه أبو عبد الله الرازقي فزعم أن الأولى بهذه المراتب الوجود الذهني، وكل هذا غلط فاحش وقلة فرقان، وإلا فالشيء واحد في نفسه حيثما تصرف، فالقرآن كلام الله بوجوداته الأربعة إذا تلاه التالون أو حفظه الحافظون أو كتبه الكاتبون أو تكلم رب

العالمين، فهو في كل هذه المراتب كلام الله منزل غير مخلوق، وهو حقيقة في جميع هذه المراتب، ولهذا أخبر الله عن القرآن خبراً واحداً في أحواله كلها فأخبر أنه تكلم به، وأنه كلامه وتنزيله، وأنه نزل منه؛ وأخبر أنه في صدور أهل العلم محفوظ، وأنه في صحف مطهرة، وأنه متلوّ مقروء وكل ذلك على وجه الحقيقة.

وهذا بخلاف القول في تلاوة العبد، فإن التلاوة غير المتلوّ، والقراءة غير المقروء، فالتلاوة فعل العبد وهي مخلوقة، والمتلوّ هو كلام الله غير مخلوق، ولهذا كان الأئمة يقولون: إن كتابة العباد وأصواتهم والرق الذي كتب عليه القرآن والمداد الذي كتب به هذه كلها مخلوقة، فإن جميع ما يرجع إلى ذوات العباد وأوصافهم مخلوق، وأما الذي يرجع إلى الله تعالى ويضاف إليه فإنه كلامه غير مخلوق، وهذا الفرق واضح شرعًا عقلاً.

والتلاوةُ قد يعنى بها المتلوّ فهو كلام الله غير مخلوق، وقد يعنى بها تلاوة العباد وأصواتهم وأفعالهم فهي مخلوقة.

وهذا الفرق هو الذي قرره البخاري وغيره. وأنكر عليه بعض أهل العلم حيث لم يفهموا مراده، وجرى بينه وبين الإمام محمد ابن يحيى الذهلي محنة مشهورة، وكل منهما إمام من أهل السنة والجماعة، فمحمد بن يحيى قصد سد الباب عن تطرق الجهمية والمعتزلة؛ والبخاري فصل الحق الذي به يزول الإشكال وتستقيم به الأحوال، وكل منهما يحمد على سعيه المشكور ولكن الحق أحق أن يتبع.

فالواجب على من عرف الحقائق أن يفصلها ويميز بين الحقائق المتباينة، وعلى من عنده توقف وإشكال أن يقف حتى يتضح له الصواب. وكل من البخاري والذهلي نسب القول الذي نصره إلى الإمام أحمد، ولكن بهذا الحمل الذي ذكرناه يتضح أن كلاً منهما وممن قال بقولهما من أئمة السلف محمود مشكور، فجزاهم الله عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء ورضي الله عنهم وأرضاهم.

فصل

في مقالات الفلاسفة والقرامطة في كلام الربّ، جل جلاله

أصل معنىٰ «الفلاسفة» كلمة يونانية، فالفيلسوف، معناه عندهم محب الحكمة، وقدماء اليونان لهم اعتناء بالفلسفة، وهم أصناف مصنفة، فكثير منهم أو أكثرهم لم يرتضوا برأي أرسطاليس الذي يقال له أرسطو في قوله بقدم العالم وإنكار رب العالمين والبعث والجزاء الأخروي، ولكن فلسفة أرسطو الملحد الذي حقيقة قوله تعطيل رب العالمين وإنكار الرسل والبعث بعد الموت هي التي راجت وروّجها المتفلسفة المنتسبون للإسلام والإسلام منهم بريء كالفارابي وابن سينا ونحوه ممن أرادوا الجمع بين الانتساب للإسلام والبقاء علىٰ عقيدة التعطيل نفاقًا منهم وزوراً وبهرجة، وقد فصل أهل العلم مقالات الفلاسفة والمتفلسفة وبيَّنوا حقائقها وما تحتوي عليه من الطامَّات الكبرىٰ، وأن حقيقة قول هؤلاء أن الطبيعة هي المحدثة للأعيان والأفعال والأوصاف، وقد بيَّنوا فساد أقوالهم نقلاً وعقلاً، وأنهم قد فسدت عقولهم التي بها يفتخرون، وظهر من جهلهم وضلالهم وتناقض أقوالهم ما يُعلم به أنهم أبعد الطوائف الضالة عن الحق.

ولازال مذهبم الباطل يظهر في أساليب متنوعة، فملاحدة القرامطة علىٰ مذهبهم، وفلاسفة الاتحادية علىٰ مذهبهم، والإسماعيلية والباطنية علىٰ مذهبهم، والشيوعية التي تفاقمت في هذه الأوقات فروعهم علىٰ مذهبهم، فهم في وادٍ ورسل الله في واد، فجاء المتفلسفون المنتسبون للإسلام وبنوا علىٰ أصولهم الباطلة قولهم في القرآن، فلما كان من أصولهم القول بقدم العالم، وأن العقل الفعَّال ـ وهو فلك القمر أو غيره من الأفلاك التي يعينونها ـ هو المحدث لكل ما تحته، وأن هذا العقل دائم الفيض علىٰ ما تحته علىٰ المحال المستعدة بحسب قابليتها، فيفيض الوجودات

وأوصافها وأفعالها وأقوالها وآثارها، فيفسرون كلام الله على هذا الأصل الباطل فيقولون: لما كان محمد قد اجتمعت فيه القوى الكاملة من الزكاء والذكاء، والقوة العملية، فاض عليه من هذا العقل ما يناسب حاله وهو الكلام الراقي، فتلقاه وأتى به للعباد ألفاظًا وخطابة ومواعظ خالية من البراهين لم تصرح بالحق بل رمزت إليه وأشارت إليه من بعيد، وأن الأنبياء على زعمهم الفاسد لا يمكنهم مخاطبة الجمهور إلا بهذه الطريقة طريقة التخييل والمثال لأنها أصلح للناس، ولذلك يحرّمون تأويل النصوص لأنها تخالف ما قصده الرسل من التخييل والإتيان بالحقائق على صور الأمثال والرموز. وهم من جراءتهم وكبريائهم ادّعوا لأنفسهم مقامات أعلى من مقامات الأنبياء، فالنبي للعوام والفيلسوف للخواص. ومن تصور أقوالهم جزم بأنهم لا يؤمنون بالله ولا يثبتون وجوده ولا يثبتون الرسالة ولا المعاد الأخروي، وعلم أن ما قالوه مع مخالفته لجميع ما جاءت به الرسل فإنه مخالف لما دلت عليه العقول الصحيحة، وأن ما ادعوه من العقليات هو في الحقيقة جهليات وخيالات، وبسط الكلام على مذهبهم يستدعي أكثر من ذلك، وإنما راج مذهبهم على كثير من الناس لما فيه من التمويهات والتلبيس والنفاق ويصادف مع هذا قلة بصيرة. والله المستعان.

وتقدم أن الاتحادية لا يبعدون عن الفلاسفة في حقيقة عقيدتهم إلا أنهم ينتسبون إلى التأله والتصرف لهذا ذكر قولهم فقال:

فصل

في مقالات طوائف الاتحادية في كلام الربّ جلّ جلاله

لما كان قولهم إن الوجود جميعه واحد، وإنه ما ثم خالق ومخلوق، وإن الرب عين العبد والعبد عين الرب تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً، بنوا عليه أن كلام

الموجودات كلها من الإنس والجن والملائكة وغيرهم من المخلوقات هو كلام الله حقه وباطله محموده ومذمومه. وحسبك بقول بلغ هذا المبلغ فساداً وبطلانًا. فهذه المقالات في هذه الفصول هي مقالات الطوائف في كلام الله، وكلهم منحرف عن الصراط المستقيم، ويتفاوتون في هذا كما تقدمت حكاية أقوالهم، والحق الذي لا شك فيه من هذه الأقوال هو مذهب أهل السنة والجماعة أن القرآن كلام الله ألفاظه ومعانيه، وأنه منزل غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، وأنه مع اتصافه به فهو من صفات فعله المتعلقة بقدرته ومشيئته. والله أعلم.

ثم عطف المؤلف على الجهمية بنقض وإبطال ما قالوه في نفي صفات الرب العظيم، وأن قولهم مناقض للعقل والنقل واللغة، فإنه من المعلوم عقلاً ونقلاً ولغة وعرفًا أنه لا يصح وصف الشيء بوصف مشتق منه وهو منفي عنه وثابت لغيره فلا يقال عالم وقادر وحيّ وسميع وبصير ونحوها، والعلم والحياة والقدرة والسمع والبصر وصف لغيره فلا تقال هذه الأسماء ونحوها إلا لمن اتصف بمعانيها ففي قولهم هذا محذوران: نفي الصفات لمن أثبتته له النصوص، وإثباتها لمن لم تقم به؛ فإن هذا من باب قلب الحقائق ومكابرة الأمور المعلومة ببداهة العقول. ونظير هذا في المكابرة إذا كان أخوان واحد منهما مبصر والثاني أعمى ووصف كل منهما بوصف أخيه، وإذا قالت الجهمية إن هذا ثابت في الأفعال فإن الله يسمى الخالق وخلقه بغيره لأنه لو قام به لكان محلاً للحوادث وذلك محال فكذلك الكلام هو فاعل للكلام وخالق له والكلام قائم بغيره، وأيدوا هذا الإيراد بردّهم لمذهب الاقترانية الذين يقولون إن كلامه قديم، والكلمات والحروف مقترن بعضها ببعض، وردّهم أيضًا لمذهب الكلابية والأشعرية القائلين إنه معنى واحد أو خمسة معان قديمة قائمة بالله، وأنه ليس للقرآن كل ولا بعض ولا فيه تعدد، وأن الأمر عين النهي، والاستفهام عين الخبر، وأن قيام الكلام بذات المتكلم كقيام الحياة فإن هذين المذهبين باطلان مخالفان للعقل والنقل كما تقدم، وأنه بمجرد تصورها يجزم بفسادها. قالوا: وأما نحن فقد قلنا قولاً يوافق العقل، فإننا قلنا إن كلامه كلمات وحروف مرتبة، وإنه متعلق

بمشيئته، وإرادته بمنزلة فعله. قالوا: فلأي شيء ينكر علينا ويرجح المرجح أحد المذهبين: مذهب الاقترانية والكلابية، فنحن أحق بالعقل والنقل منهما، وإذا كان لابد من الترجيح فرجحوا بالدليل والفرقان لا بمجرد الدعاوىٰ فإنها لا تسمن ولا تغني من جوع، هذا مضمون إيرادهم.

وحاصل الجواب عن هذا الإيراد أن الخلاف مبني علىٰ أصلين تكرر ذكرهما في كلام المصنف وهما: هل الفعل غير المفعول أو الفعل عين المفعول. وهل هو قائم بذاته أو منفصل عنه. وتقدم أن الكتاب والسنة والعقل دلت علىٰ أن الفعل وصف الفاعل والمفعول مفعوله وأثره، فالفعل غير المفعول. وأما الجهمية والمنحرفون من أهل الكلام فتوهموا أن الفعل هو المفعول، وأنه إذا كان غيره لزم حلول الحوادث بالله. وهذا الوهم باطل وخطأ وضلال واضح، فإن الله لم يزل فعالاً لما يريد، ولم يزل يفعله: يفعل الأشياء ويحدث الحوادث شيئًا بعد شيء، ولا يلزم من هذا حلول الحوادث في ذاته، وإنما الحوادث منفصلة عنه، والفعل الذي هو الوصف قديم النوع، ولكنه لا يزال يفعل ما يريد.

وبهذا الأصل العظيم الذي دل عليه الكتاب والسنة وقبله العقل الصريح يندفع كل إيراد يورده المبطلون علىٰ نفي ما أثبته الله ورسوله من أوصافه المقدسة، وبذلك يمكن قمع الفلاسفة الدهريين وبطلان قولهم بقدم العالم، وبه علم بطلان قول الجهمية الذين قالوا الفعل هو المفعول، فعلىٰ قولهم بأي شيء حدثت الحوادث أعيانها وأفعالها وصفاتها فتعطيلهم لفعله تعطيل في الحقيقة للمفعولات. فالقائلون بأن الفعل غير المفعول طائفتان: إحداهما: أهل السنة المتقدم شرح قولهم، والثانية: قول الحنفية التابعين لأبي منصور الماتريدي القائلين إن تكوين الله قديم قائم بذاته كفاء قدرته متعلق بكل مكوَّنٍ مخلوق. وبقي علىٰ هؤلاء بقية وهي أن الفعل مع قيامه بالله فهو متعلق بمشيئته وقدرته. ومذهب الكرامية أن الفعل غير المفعول، ولكن له ابتداء وافتتاح حذر التسلسل كما تقدم، وليس له غاية، وتقدم صواب القول في ذلك أن الله لم يزل ولا يزال يقول ويفعل ما يشاء، والفعل من لوازم الحياة

فلا توجد الحياة بدون الفعل، فمن لم يثبت لـه أفعالاً تقوم به لزم نفي حياته تعالىٰ الله عن ذلك علواً كبيراً.

وإذا كان من المعلوم بالضرورة أن الرب لم يزل علىٰ كل شيء قديراً ولم يزل نافذ الإرادة ولم يزل محسنًا عفواً رحيمًا، فلأيّ شيء تمتنع هذه الأفعال عن الله في وقت من الأوقات، أليس إثبات فعله المذكور من أعظم الكمال ونفيه من أرذل النقص، أليس الخلق مفطورين باللهج بقولهم: يا دائم المعروف والإحسان، يا قديم الجود والامتنان من غير أن ينكر بعضهم علىٰ بعض، بل يرون هذا من أعظم ما يقرّبهم إلىٰ الله ويتوسلون به لقضاء حوائجهم، أليس الفعل من لوازم الكمال، فالله كملَ ففعل، وخلقه للمخلوقات أعيانها وأوصافها كمال حصل بكماله، وقد خالف العقل والنقل من زعم أن الفعل ممتنع عليه في الأزل، ثم انتقل من هذا المحال إلىٰ الإمكان فما الذي تجدّد له من الكمال حتىٰ تمكن من الفعل الذي كان ممتنعًا، فإن الله غير معطل عن فعله كل وقت، فكل يوم هو في شأن، يدبر الأمور ويحدث ما تقتضيه حكمته.

ومن المعلوم المتقرر أنه لو فرض وجود القدرة علىٰ الكلام والتكوين وعدم القدرة علىٰ ذلك لكان الأول هو الكمال، وإذا كان هو الكمال فكيف يتخلف التأثير بعد وجود موجبه وسببه ومقتضيه. وأيضًا إذا كان الله لم يزل موصوفًا بتمام القدرة ونفوذ المشيئة والحياة الكاملة والعلم المحيط، فإنها أوصاف ذاتية لله تعالىٰ، فمع وجودها يمتنع امتناع الفعل، لأن تمام الفعل بوجودها فلأي شيء قد تأخر فعله مع وجود سببه التام، والله تعالىٰ قد عاب آلهة المشركين بأنها لا تسمع ولا تبصر ولا تفعل ولا تكلم، وعاب من عبد من هذه صفته وبين أنها لا تستحق من الإلهية شيئًا، وأما الباري تعالىٰ فلم يزل هو الإله ا لحق، فهل يمكن أن يسلب عنه الفعل والتكليم، فإذا كان لم يزل إلهًا فإنه لم يزل فاعلاً متكلمًا، وليس في العقول ما ينافي هذا القول الحق، بل ليس فيه إلا ما يطابقه ويؤيده.

والله تعالىٰ الأول ليس قبله شيء، السابق لكل شيء فليس شيء من مفعولاته

مقارنًا له كما يقوله زنادقة الدهرية من الفلاسفة فإنهم صرحوا بقدم العالم، وأتىٰ بعدهم ابن سينا المتفلسف وهو موافق لهم علىٰ هذا القول، لكنه لما كان منتسبًا للإسلام وهو منه بريء فرأىٰ أن مصانعة المسلمين بالعبارات الموهمة التي ليست صريحة أولىٰ به من التصريح المحض، فتلطف بتقريب قولهم فزعم أن العالم ممكن، والممكن عنده هو المعلول لعلة تامة تقتضي مقارنتها لمعلولها بحيث لا يتأخر معلولها عنها، وهذا هو القول بقدم العالم، لكن زوّره وبهرجه ليقرّب المذهب الدهري إلىٰ الدين الإسلامي، وهذا من العجائب الغرائب أن يسعىٰ في التقريب بين مذهبين متباينين غاية التباين: مذهب الرسل الذي هو دين الإسلام والمسلمين من الأوّلين والآخرين الرسل وأتباعهم المبني علىٰ الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره، والتوحيد العلمي الاعتقادي، والتوحيد العملي وهو عبادة الله وحده لا شريك له، والاعتراف بانفراد الرب بالخلق والتدبير والملك والسلطان والربوبية.

ومذهب الفلاسفة الدهرية المباين لمذهب الرسل في جميع هذه ا لأصوال من غير استثناء والحرب لم تزل بين الأنبياء وأتباعهم وبين أهل هذا المذهب الخبيث، فيستحيل غاية الاستحالة التقريب بينهما فضلاً عن الجمع بينهما، وجرىٰ خلف ابن سينا والقرامطة والملاحدة والباطنية والنصيرية والدروز ونحوهم من كل معطل لرب العالمين جاحد لرسله وكتبه ودينه، ومن أعظم من نصر مذهب ابن سينا الملحد النصير الطوسي الذي كان كالوزير لملك التتار لما خرجوا علىٰ المسلمين وقتلوا ملوكهم وخلفاءهم وعلماءهم، وقد ذكروا أنه هو الذي أشار علىٰ التتار بقتل المذكورين وإبقاء أهل الصنائع والحرف والعملة، وعمر المدارس لتعليم الإلحاد والفلسفة، وصرف لها الأوقاف الإسلامية، وأراد أن يجعل «إشارات» ابن سينا موضع القرآن، وأن يقرر القواعد والنواميس المشيدة للإلحاد الهادمة للدين الإسلامي، وعرف أنه لا يتم له مقصوده حتىٰ يستأصل رؤساء الدين، فأشار علىٰ التتار بوضع السيف فيهم، فجرىٰ علىٰ الإسلام بذلك من المصائب والرزايا ما يفجع القلوب، ولولا حفظ الله لدينه

لجرىٰ عليه ما جرىٰ علىٰ الأديان السابقة من الذهاب والاضمحلال .

واعلم أن أدلة الخلق وحدوث هذا العالم المشاهد ظاهرة جلية عقلية ونقلية ، من أعظمها جميع الأدلة والبراهين الدالة علىٰ توحد الله وتفرده بصفات الكمال وبديع الأفعال ، فكلها تدل علىٰ حدوث كل ما سواه ، فلو كان معه شيء قديم للزم أن يساوي الله في غناه ووحدانيته ، فمحال أن يكون ربان متكافئان متمانعان مستقلان ، فإن استقلال أحدهما ينافي استقلال الآخر ، وذلك أنهما إما أن يستقلا فيحصل التمانع والتساقط وهذا محال باطل ، وإما أن يذهب كل واحد بما خلقه ويستقل بتدبير ما هو مالك له ويبقىٰ الأمر هكذا فهذا أيضًا باطل ، لأنه يلزم من ذلك المغالبة وأن يعلو بعضهم علىٰ بعض ، وإما أن يكون الرب واحدًا قاهرًا لكل شيء والكل مقهور بقهره داخل تحت نفوذه وتدبيره وهذا هو الحق .

قال تعالىٰ : ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [المؤمنون : ٩١] .

ولذلك أخبر تعالىٰ أنه الواحد القهار في عدة آيات ، لأن الوحدة والقهر متلازمان فلا يكون منفردًا بالوحدانية حتىٰ يكون منفردًا بالقهر ، ومن انفرد بالقهر للأشياء كلها فقد تفرد بالوحدانية ، فمحال أن توجد الصفتان وتجتمعا في ذاتين ، وإنما هما لله الواحد القهار .

فصل

في اعتراضهم على القول بدوام فاعلية الربِّ وكلامه والجواب عنه

وذلك أن المتكلمين عطلوه عن فعله فيما مضىٰ كقول الكلابية والأشعرية ، أو في الماضي والمستقبل كقول الجهمية ، والذي حملهم علىٰ هذا القول الباطل الفرار

والحذر من التسلسل، والجواب عن التزام القول بالتسلسل في الماضي كما قال الكلابية والأشعرية بجوازه ووجوبه في المستقبل، وأي فرق بين الأمرين؟ فمن زعم أن لفعل الله ابتداء وهو يقول ليس له انتهاء فقد تناقض، فكلاهما متساويان في الإمكان والوجوب عقلاً ونقلاً.

وقد طرد هذا القول الجهمية ونفوا التسلسل لفعله تعالى في الماضي والمستقبل، وبنوا على هذا القول الذي هو أبطل من قول الكلابية والأشعرية القول بفناء الجنة والنار، فالجهم أفنى ذاتهما، والعلاف شيخ المعتزلة أفنى حركاتهما، كما تقدم شرح قولهم، وأما أبو علي الجبائي وابنه وأبو الحسن الأشعري وأبو بكر بن الطيب ومن بعدهم من أهل الكلام الباطل ففرقوا بين الأمرين، وفرقهم باطل، وتناقضوا وتناقضهم أهون شراً من قول الجهمية، والمحذور الذي ظنوه أنهم إذا أثبتوا دوام فعل الرب في الماضي وفيما لا يزال لزم صحة قول الفلاسفة في قدم العالم، وهذا الظن خطأ محض، فإن المثبتين للتسلسل في أفعال الباري ماضيًا ومستقبلاً وهم أهل السنة والجماعة لم يقل أحد منهم إن شيئًا من أعيان المخلوقات وأفرادها قديم، ولكنهم يقولون بدوام نوع الفعل الذي لا يدل العقل والنقل إلا عليه، فنوع فعله تعالى لم يزل ولا يزال، فالله لم يزل يفعل وهو الفعال لما يريد، وكل فرد من أفراد مخلوقاته السماوات وما فيهما والأرضون وما فيهما وما قبل ذلك من المخلوقات وما قبلها وما قبلها وهلم جراً فكلها مخلوقة موجودة بعد أن لم تكن.

وأما النوع الذي هو من لوازم الكمال وهو وصفه تعالى فلا له مبتدأ وليس له منتهى لأن الله لا يمكن أن يكون في وقت من الأوقات فاقداً لشيء من الكمال. ونظير تعاقب الأعيان أنه ما من مخلوق إلا وقبله مخلوق وقبل ذلك مخلوق إلى غير غاية ونهاية، نظيره تعاقب الأزمنة، فما من زمان إلا وقبله زمان وقبل ذلك زمان وقبله وقبله إلى غير نهاية، وهذا يدرك بأقل تأمل.

فإن قالوا إننا نمنع التسلسل أيضًا في الأزمنة، فيقال لهم: ما تعنون

بالأزمنة؟ هل تعنون بها المدة والزمان الكائن منذ خلق الله السماوات والأرض؟ وهذا مرادهم، ولا يفيدهم شيئًا، أم تعنون أنه لم يكن قبلها من المخلوقات شيء؟ فهذا لا دليل عليه من الكتاب والسنة ولا في العقل ولا في النقل، بل هذه الأدلة كلها تدل على أن الله تعالى قد خلق مخلوقات قبل خلق السماوات والأرض، فإنه تعالى أخبر أنه خلق السماوات والأرض في ستة أيام، وهذه الأيام التي خلقها الله بها مقدّرة بزمان غير هذا الزمان المقدر بسير الشمس والقمر، فدل على أنه مقدر بحركة أخرى غير سير الشمس والقمر، وذلك دليل على وجود زمان ومخلوقات قبل ذلك، فإن الأزمنة تقدّر فيها الحوادث.

وقد ثبت في الصحيح: أن الله لما خلق القلم قال له اكتب، قال: ما أكتب، قال: اكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة، فجرى في تلك الساعة بما هو كائن إلى يوم القيامة، وذلك قبل خلق السماوات والأرض بخمسين ألف عام وكان عرشه على الماء، وهذا صريح في وجود مخلوقات قبل السماوات والأرض.

وقد اختلف الناس أيّ العرش والقلم خلق أولاً؟ حكى أبو العلاء الهمذاني في ذلك قولين والراجح أن العرش قبل القلم، لأنه قال في الحديث الذي فيه: «أول ما خلق الله القلم» إلى أن قال فيه: «وكان عرشه على الماء» وهذا ظاهر في تقدم العرش، فإن الحديث صريح في أن العرش قبل الكتابة، فإن الكتابة تعقبت إيجاد القلم من غير مهلة، فهذا ونحوه من الآثار يدل على أن الله تعالى لم يزل يفعل، ومما يدل عليه عقلاً وفطرة القاعدة المتقدمة، وهو أن الله تعالى باتفاق الناس موصوف بالكمال المطلق من جميع الوجوه، وهذا الكمال ثابت له في جميع الأوقات، يستحيل أن يكون عادمًا له في وقت من الأوقات، وهذا واضح لا يقبل الريب، ولكن أهل الكلام لما أصّلوا أصولاً فاسدة وقواعد باطلة اعتقدوها وحرفوا لأجلها النصوص وردّوا لأجلها ما خالفها بعقولهم الفاسدة، اشتبه الأمر عليهم، وإلا فاتصاف الباري تعالى أنه على الدوام فعال لما يريد لا يحتاج إلى كثير نظر.

فصل

لم يزل المسلمون وأئمة الهدىٰ مثبتين ما دل عليه الكتاب والسنة من نعوت الباري الذاتية والفعلية، وليس في قلوبهم أدنىٰ شبهة تناقض هذا الأصل الذي هو أكبر الأصول وأعظمها، حتىٰ جاء هؤلاء المتكلمون بالكلام الباطل، وأصَّلوا لهم أصولاً من تلقاء أنفسهم ما أنزل الله بها من سلطان نقلي ولا عقلي، فابتدعوا هذا الاستدلال الذي نفوا به أفعال الله وظنوا وقالوا إنهم للإسلام ينصرون، وهم في الحقيقة لا للإسلام نصروا ولا علىٰ أعدائه وجاحديه انتصروا، بل صار دليلهم هذا أكبر سلاح لأعداء الإسلام عليهم، وألزموهم لأجله اللوازم التي عجزوا عن التخلص منها، وبذلك أغروا عدوّ الإسلام في لزومه لقوله، وظنوا بالإسلام الظنون السيئة حيث ظنوا أن هذا مما جاء به الإسلام، مع أن الإسلام بريء منه كل البراءة، ولولا أن الله متكفل بحفظ دينه، ومقيم له الأنصار والحفظة من أئمة الهدىٰ ومصابيح الدجىٰ لذهب الإسلام.

ولقد بينوا أن هذا الدليل الذي ابتدعه أهل الكلام الباطل دليل باطل مستدل به علىٰ باطل، فاللازم والملزوم باطلان، ومما يدل علىٰ بطلانه أن أعيان خيار هذه الأمة وصفوتهم وأعلاهم أخلاقًا وأعمالاً وأكملهم إيمانًا من المهاجرين والأنصار والقرون المفضلة وجميع أئمة الدين ومحققي المسلمين لم يعرفوا هذا الدليل، وليس له عندهم حس ولا خبر ولا عين ولا أثر، ولم يعرفوا الله بهذه الألفاظ المبتدعة بالأجسام والأعراض والجواهر ونحوها، فمن المحال أن يكون هذا الدليل صحيحًا وقد حرم منه هؤلاء الصفوة الأخيار ويفوز به هذا الخلف السوء. فإيمان السابقين الأولين والتابعين لهم بإحسان مبني علىٰ النصوص القرآنية والأحاديث النبوية، مؤيد بالعقل الصحيح الذي يعترف به أهل العقول الوافية والألباب الكاملة، فهل يقاربهم من إيمانه مبني علىٰ دليل الأعراض الذي ليس له في النصوص ذكر ولا إشارة، ولا قاله أحد من السلف؟ ولقد اعترف كثير من فضلائهم ببطلانه كالأشعري وغيره وأنه دليل

مبتدع، وصرح بعضهم بالحق وهو أنه في نفسه باطل ومقدّماته فسادة وأنه مفسد للدين والإيمان، مخبط للأذهان، مشوش للحقائق العقلية، مخالف للأدلة النقلية.

وأيضًا فالله ورسوله قد بينا جميع الطرّق المعرفة بالله وصرّفاها ونوّعاها ولم يذكر الله ولا رسوله هذا الدليل فلو كان حقًا لذكراه، ولكنه باطل، ولهذا لما أطلع الأئمة على حقيقة هذا الدليل أنكروا على أهله غاية الإنكار وحذّروا منه غاية التحذير لعلمهم بما يفضي إليه. ومن أراد معرفة بطلانه حقًا بالأدلة الشرعية والأدلة العقلية، ونقل اعتراف فضلائهم ببطلانه وتناقض المثبتين له، وتوضيح فساد مقدماته، وعجز أهله عن نصرته غاية العجز، فلينظر إلى (كتاب العقل والنقل) لشيخ الإسلام والمسلمين ابن تيمية، فقد أتى فيه بالعجب العجاب، وقاوم فحولهم وأساطينهم ونظارهم، وبين بالأدلة المتنوعة بطلان أقوالهم وفسادها، وأنهم ادعوا أنهم أهل العقول والنظر، فاتضح أن عقولهم فاسدة، وآراءهم ضالة، وعقلياتهم جهليات وخيالات، ونحمد الله على نعمة السنة والإسلام، ونشكره أن قيض لنصره مثل هذا الإمام وأمثاله، جزاهم الله خير الجزاء. والله أعلم.

فصل

في الرد على الجهمية المعطلة القائلين بأنه: ليس على العرش إلهٌ يُعبد، ولا فوق السموات ربٌّ يُصَلّى له ويُسجَد، وبيان فساد قولهم عقلاً ونقلاً وفطرةً

قد علم وتقرّر نقلاً وعقلاً أن الله تعالى كان وليس شيء غيره من المخلوقات، ثم خلق المخلوقات وأوجد الكائنات، فيقال للمعطل: هل خلق المخلوقات بائنة عنه، أم خلقها حالة فيه. فلا بد أن يجيب بأحد الأمرين، أو بجواب ثالث وهو التحيز إلى قول الاتحادية الذين هم أخبث الطوائف قولاً إن الخالق هو عين المخلوق وهؤلاء هم

غلاة المعطلين، فإن قالوا إن الله خلق المخلوقات حالة في ذاته حلول الروح في الجسم، فقد زعموا أنه مفتقر ومحتاج إليها، وإن قالوا: هو لا داخل العالم ولا خارجه فقد حكموا عليه بالعدم؛ لأنهم إذا رفعوا النقيضين فهذا وصف المعدوم، وإن قالوا الحق وهو أنه خالقها بائنة عنه وهو بائن عنها فقد أقروا بالحق، ويلزم على هذا أن يكون عليًا على خلقه مستويًا على عرشه.

فإن قالوا: إن هذا النفي إنما يكون ينطبق على المعدوم فيما يقبل الدخول والخروج، وأما الباري فليس يقابل لواحد منهما، إذ هذا من خصائص الأجسام والله منزه عن هذا. فيقال: هذه دعوى مجردة عن الدليل فهي ممنوعة فلا تقبل، فإن مثل هذه الدعوى دعوى المذهب والاصطلاح الذي اصطلح عليه هؤلاء المتكلمون فتكون الدعوى باطلة. ويقال ثانيًا: بل يصدق نفي الشيء على القابل للشيء المنفي وغير القابل لغة وشرعًا فإنه نفى عن نفسه الظلم وهو محال عند الجهمية كما تقدم تفسيرهم للظلم أنه الممتنع لذاته، فهو وإن كان تفسيرًا باطلاً ولكنهم يعتقدونه فيحسن ذكره في مقام إلزامهم، وكذلك نفى عن نفسه النوم والسنة والطعم والولادة والزوجية وهذه ممتنعة على الرحمن، وكذلك نفى عن بعض الجمادات السمع والبصر والنطق والشعور وإنها لا تخلق شيئًا وليست بقابلة لشيء من ذلك. ويقال ثالثًا: لو صح ما قالوا إن الشيء لا ينفى إلا عن المحل القابل فإنما ذلك في الضدين اللذين لا يجتمعان وقد يرتفعان، لا في النقيضين اللذين لا يجتمعان ولا يرتفعان، ومسألة نفي دخوله العالم ومباينته له من هذا القسم. ويقال رابعًا: نفيكم لقبوله للدخول والخروج يزيل وينفي وصفه بأنه واجب الوجود بل ينفي إمكانه لأنه إذا لم يقبل الدخول والخروج كان ممتعًا عقلاً وفطرة.

فإذا قال المعطل: إن نفي الأمرين القيام بالنفس والقيام بالغير باطل إذ لا يقبل أحد الأمرين إلا الممكنات والله ليس بقابل للأمرين، كان هذا من أعظم أوصاف المعدوم الممتنع، فلو قيل صفوا لنا المعدوم ما وصف بأبلغ من هذا، وهذا في الحقيقة نفي لوجود الله فلا يمكنه التفريق بين الأمرين أبدًا، وإن طرد الأمرين ظهر كفره وإلحاده. والله أعلم.

فصل

في سياق هذا الدليل على وجه آخر

وهذه العادة في أدلة الحق وشواهده حيث صرِّفت وأديرت على أي وجه وبأي عبارة فإن دلالتها واحدة لأن الحق ثابت لا يتغير مستقر في العقول الصحيحة السليمة إلا أن العبارات تختلف في وضوحها وجلائها أو خفائها بخلاف أدلة الباطل فإنها لا تكاد تقبل إلا إذا وافقت ضعف بصيرة وقله علم ونظمت بعبارة مخصوصة مزوقة مزخرفة، فإذا أديرت بعبارة وسياق آخر بان بطلانها، وكلما حرفت اتضح فسادها بمنزلة الشيء المغشوش يظهر غشه بأدنى اختبار، فتقدم الإلزام للمعطل واستخباره واستفهامه: هل يقول إنه بَرَأ البرية في نفسه أو خارجًا عنه أو ينفي الأمرين؟ وأنه يضطر إلى الاعتراف بأنه خلقها بائنة عنه وهو بائن عنها عال عليها وأنه إن قال غير هذا فهو غالط مكابر.

وهذا سؤال آخر، فإنه يقال للمعطل أولاً: هل الرب تعالى ثابت في الأذهان أم لا؟ فإن قال: لا، فهو جاحد لرب العالمين، فإن الذي لا وجود له في الأذهان والقلوب لا وجود له أصلا. فإن قال: هو هي وهي هو فقد قال بقول الاتحاديين الذين هم أكفر الناس برب العالمين. فإن قال: بل هو غيرها فإنه يقال له ثالثًا: هل هو حالّ في الأكوان أو هي حالة فيه؟ فإذا قال بأحد الأمرين فقد قال بقول النصارى القائلين بإلهية المسيح ابن مريم وأن اللاهوت حل بالناسوت، وهؤلاء أبلغ من النصارى، فإن النصارى خصصوه بعيسى وهؤلاء عمموه بجميع المخلوقات فإذا نفى الأمرين بأن قال لم يحل فيها ولم تحلل فيه فيقال له رابعًا: هل هو قائم بنفسه غنيّ عن الأكوان والخلق أم هو قائم بغيره كقيام الألوان والأعراض بمحالها فإن أقر بالحق وقال: بل هو قائم بنفسه مستغن عن جميع خلقه، فيسأل خامسًا فيقال له: هل ذاته تماثل الذوات أو تضادها أو تغايرها؟

وعلى هذه التقادير الثلاثة فإنه لولا أنه بائن عنها لم يكن شيئان متماثلين أو متضادين أو متغايرين، لأن كل واحد من هذه الثلاثة بالنسبة إلى قسيميه يكون غيره لا يمكن أن يتحد معه، فيضطر إلى أن يختار أحدها، إما أنه ينفي هذه المخلوقات وينفي التماثل والتضاد والتغاير ويصرح بقول الاتحاديين ويخرج من ربقة الدين، وإما أن يعترف بالحق الواضح وهو أن ا لخالق غير المخلوق، وأنه بائن عن مخلوقاته، متوحد في صفاته، متفرد بربوبيته وإلهيته، عليّ على جميع بريته.

فهذه إشارة إلى تقاسيم عقلية وحقائق يعترف بها من له لب تلجيء المنصف إلى الاعتراف بالحق ويعلم بها أن من خالفها فهو مكابر للمحسوس والمعقول، كما أنه مخالف للمنقول.

فلما ذكر الأدلة العقلية والإلزامات المفحمة لكل مبطل ذكر الأدلة النقلية فقال:

فصل

في الإشارة إلى الطرق النقلية الدالَّة على أن الله تعالى فوق سماواته على عرشه عليٌّ على خلقه

ذكر المصنف أحدًا وعشرين نوعًا من الأدلة على هذه المسألة العظيمة كل نوع منها تحته من الأفراد ما لا يعد ولا يحصى.

الأول: الإخبار بأنه استوى على عرشه في سبعة مواضع من القرآن معروفة، وكلها جاءت بلفظ:

﴿عَلَى الْعَرْشِ﴾ [طه: ٥].

فإن «على» تدل على العلوّ والارتفاع، وهذا نص لا يقبل الاحتمال ولا الاشتباه في معناه. فإنها لو كانت بمعنى «استولى» كما قاله الجهمية وأتباعهم لأتت اللام في موضع واحد أو أكثر لأجل أن يحمل الباقي عليها فلما لم ترد في موضع واحد بذلك

كانت نصًا صريحًا في العلوّ والفوقية، فإن العرب جرت عادتهم في كلامهم الفصيح أن يضمروا بعض القيود في بعض كلامهم ويذكروه في كلام ولفظ آخر فيحمل مطلق الكلام على مقيده، وأما هذا الموضع فالحمل متعذر، وقد أبطل شيخ الإسلام ابن تيمية تفسير الجهمية أن معنى استوى على العرش «استولى» بعشرين وجهًا كل واحد منها كاف شاف.

الثاني: التصريح بلفظ العلوّ، وقد تكرر في الكتاب وصفه بالعليّ الأعلى، وذلك يدل على أنه العليّ بكل وجه ومعنى، واعتبار علو الذات والصفات وعلوّ القدر والعظمة وعلوّ القهر والجبروت. لكن المعطلة على أصلهم الفاسد ينفون عنه علوّ الذات ويفسرونه بالوجهين الأخيرين، وهذا هضم منهم لهذا المعنى العظيم، وإنكار لعلوِّه الذي فطر الله عليه الخليقة. فإنه ما توجه متوجه من البرية إلى الله إلا رفع قلبه وطرفه إلى الله لا يلتفت يمنة ولا يسرة، وهذه الفطرة لا يستطيع المعطلون تبديلها، ولو رجعوا إلى أنفسهم لوجدوا هذا المعنى مركوزًا في فطرهم، ولكن العقائد الباطلة مسيطرة على الفطر وعلى كل حقيقة، ونهاية ما يوردونه على هذا الأمر المقطوع به شكوك وشبهات لا تعارض العلم واليقين، فإن علوه معلوم بالضرورة نقلاً وعقلاً وفطرة، فإذا تقابلت هذه البراهين والضرورات التي تعرف ببداهة العقول مع هذه الشبهات اضمحلت الشبهات ولم يكن عندها أدنى مقاومة للبراهين اليقينية.

الثالث: التصريح بالفوقية لله تعالى تارة مقرونة بمن كقوله:

﴿**يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ**﴾ [النحل: ٥٠].

وتارة غير مقرونة كقوله:

﴿**وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ**﴾ [الأنعام: ١٨].

فالمقرون بمن نص في معناه لا يقبل التأويل والآخر هو ظاهر في المراد، وقد يقبل التأويل على وجه ضعيف لكن إذا دل الدليل، وهنا دل الدليل على تعين المعنى

الظاهر، هذا بالنظر إلىٰ مجرد الألفاظ بقطع النظر عن سياق الكلام وما اقترن به مما يعين معناه فإذا أتىٰ الكلام بسياقه ونظمه وتعبيره عن المعاني العالية فإنه يكون نصًا في معناه قاطعًا لا يقبل التأويل لسياقه ونظمه، فالمدار كله علىٰ السياق وأساليب الكلام، فذلك مثل شواهد الأحوال، فتأويل الكلام إذا أتىٰ بعد سياقه بأسلوبه الناصّ علىٰ معناه يكون في غاية الهجنة، كالكتمان إذا أتىٰ بعد شواهد الأحوال كان كذبًا قبيحًا.

والفوقية وصف ثابت لله تعالىٰ لا يمكن أن يكون إلا كذلك، وله الفوقية المطلقة: فوقية الذات، وفوقية القدر، وفوقية القهر، فمن أنكر واحدًا منها كان مبطلاً مكابرًا متناقضًا كما هو قول المعطلة النافين لعلو ذاته وفوقيتها، وأن المراد عندهم فوقية القدر مثل قول الناس الذهب فوق الفضة وهذه دعوىٰ بلا دليل بل مخالفة للدليل.

وذكر المؤلف كلام المفسرين علىٰ قوله تعالىٰ:

﴿ **تَعْرُجُ الْمَلائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ** ﴾ [المعارج: ٤].

وقوله تعالىٰ: ﴿ **يُدَبِّرُ الأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ** ﴾ [السجدة: ٥].

فقيل إن تقديره بخمسين ألف سنة المراد به يوم القيامة وأن هذا مقداره في التقدير، وتقديره بألف سنة في الدنيا، وقيل: إنهما يعودان إلىٰ يوم واحد وهو تقدير مسافة العالم العلوي والسفلي من المركز الأسفل إلىٰ أعلىٰ العرش خمسين ألف سنة ومن وجه الأرض إلىٰ سماء الدنيا ألف سنة، ثم من كل سماء إلىٰ الأخرىٰ كذلك، ويؤيده ما ورد في هذا التقدير من الآثار. وقيل: إن هذا التفاوت يرجع إلىٰ اختلاف السير، وفيه أقوال أخر والمؤلف توقف عن الجزم بواحد من هذه الأوجه، والظاهر لي أن آية «المعارج» التقدير الذي فيها ليوم القيامة، وأن معنىٰ الكلام الإخبار بعظمة ذلك اليوم وطوله العظيم وأنه في ذلك اليوم يظهر للخلائق من عظمة الرب وعظمة ملكه وكمال تدبيره وأن أمور الملك وتدابيره تعرج بها الملائكة إليه وتنزل فيها منه والسياق في الآيات التي في المعارج يدل علىٰ ذلك. وأما تقديره

بالألف في سورة السجدة فإنه في الدنيا لأن السياق أيضًا يدل عليه، فإنه في سياق بيانه في الدنيا ليعرفوا عظمة الله وكبرياءه ونفوذ تدبيره. والله أعلم[١].

الخامس: التصريح بصعود بعض المخلوقات والأعمال إلىٰ الله تعالىٰ من العمل الصالح والكلم الطيب والملائكة والأرواح كما وردت بذلك النصوص الكثيرة، وكذلك تواترت الأحاديث الصحيحة والحسنة في معراج النبي ﷺ إلىٰ ما فوق السماوات السبع وأن عروجه إلىٰ الله وإخباره برفع عيسىٰ ابن مريم عليه السلام إليه وكذلك ما في الأحاديث والآثار من ارتفاع دعوات المضطرين والمظلومين إلىٰ الله، وذلك كله صريح في علوّ الله وفوقيته ومباينته لخلقه.

السادس والسابع: إخباره أن القرآن العظيم نزل منه، وأنه تنزيل منه في عدة آيات. ومن المعلوم أن النزول لا يكون إلا لمن هو فوق عباده ومن هو عال عليهم، وكذلك ماتواترت به الأحاديث الصحيحة عن النبي ﷺ في نزوله إلىٰ السماء الدنيا حين يبقىٰ ثلث الليل الأخير فيقول: «**من يسألني فأعطيه، من يدعوني فأستجيب له، من يستغفرني فأغفر له**» فهذا كله دليل علىٰ علوّه وارتفاعه. وعند الجهمية ومن تبعهم أنه لا ينزل والنزول إنما هو لأمره، وهذا باطل نقلاً وعقلاً، والأحاديث نص في نزوله نزولاً يليق بعظمته وجلاله، وأنه هو الذي يقول: «**من يدعوني فأستجيب له**» إلىٰ آخره، لا كما حرفه الجهمية أنه يأمر من يقول ذلك.

الثامن: ما أخبر به عن رفعته وعظمته بسورة غافر في قوله: ﴿**رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ**﴾ [غافر: ١٥]. فإن فعيلاً فيها بمعنىٰ مفعول وأن معناه مرفوعة درجاته لرفعته وارتفاعه وعلوّ شأنه وكماله.

التاسع: إخباره بأنه في السماء كقوله: ﴿**أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ**﴾ [الملك: ١٦]. ومعناها عند جميع المفسرين معنىٰ العلوّ وأن معناها أنه فوق العالم كله أو أن «في» بمعنىٰ «علىٰ» وليس معناها أن السماوات تحصره وتحيط به فإنه أعظم وأجل،

(١) لم يرد الرابع في الأصل الذي يطبع منه لعله سهو من الناسخ

ومعناها أنه في العلو، وبقية النصوص الدالة على علوه تعين هذا المعنى وتزيل ما فيه من الاشتباه على أفهام الحائرين، بل الجهات كلها إذا نسبت إلى الله اضمحلت وعدمت فهو المحيط ولا يحاط به.

العاشر: إخبار النصوص باختصاص بعض المخلوقات بأنها عند الله، كقوله: ﴿**وَمَنْ عِندَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ**﴾ [الأنبياء: ١٩].

وقول النبي ﷺ: «**إن الله كتب كتابًا فهو عنده على العرش: أن رحمتي سبقت غضبي**» فإن هذا دليل وبرهان على علوه تعالى على عباده، لأنه لو لم يكن كذلك لكان أشرف المخلوقات وأدناها وجميع الذوات عنده في القرب سواء كما قال ذلك الجهمية، وتمموا هذا القول الباطل بقولهم إن محبة الله عين إرادته، فكل ما أراده فقد أحبه، والكون كله مراد الله فيكون محبوبًا لله على قولهم، وحرفوا النصوص في محبة الله لبعض عباده وللأعمال الصالحة ونحوها فإذا جمعت قوليهم الفاسدين إن جميع الذوات في القرب منه سواء وإن جميع ما أراده فقد أحبه ظهر فساد ذلك وقبحه وآثاره الخبيثة، وأن نفس القولين متناقضان فإذا قالوا المراد بالعِنْدية والقرب عندية الخلق والتكوين فالذوات كلها مكونة مخلوقة له، وإن قال العِنْدية عندية التقريب والشرف فهم ينفون هذا لأن المحبة عندهم هي الإرادة فيستحيل هذا التأويل ويتبين أنه مكابرة للمعقول كما أنه مناف للمنقول.

الحادي عشر: إشارته ﷺ إلى العلو حين خطب الناس يوم عرفة وقال: «**هل بلغت؟**» قالوا: نعم، فأشار بإصبعيه إلى السماء يشير إلى الله وينكبها إلى الناس يقول: «**اللهم اشهد**» وهذا برهان على علوه وارتفاعه.

الثاني عشر: أن الله وصف نفسه وسماها بأنه الظاهر، وقد فسره ﷺ في الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه إذ قال في دعائه واستفتاحه: «**وأنت الظاهر فليس فوقك شيء**» فهذا تفسير صريح من الصادق المصدوق وقرره بنفي ضده بقوله: «**فليس فوقك شيء**» وهذا هو المفهوم من لفظ الظاهر، فإن الظاهر يدل على العلو فكلما علا الشيء ظهر وبان، كما أنه كلما سفل خفي واستتر كما هو مشاهد

في المركز الأسفل لهذا العالم وأن أعلاه ومحيطه أظهرها وأوسعها، فالله أعظم من ذلك وأعلىٰ، فالعلو والظهور كل منهما مقتض للآخر فهما متلازمان.

الثالث عشر: ما تواترت به الأحاديث الصحيحة عن النبي ﷺ مع دلالات القرآن المتعددة في رؤية أهل الجنة ربهم تعالىٰ، فإن هذه النصوص من أعظم البراهين علىٰ علو الله، ولهذا لا يمكن للمعطل أن يثبت الرؤية إثباتًا صحيحًا علىٰ وجه يعقل حتىٰ يثبت علو الله علىٰ خلقه، فإنه إذا أثبت الرؤية ونفىٰ العلو كقول أكثر الأشاعرة فإنه يسأل ويقال له: من أين يرىٰ ربنا، هل من تحتنا أو يميننا أو شمالنا أو خلفنا أو أمامنا؟ وهذا باطل فلا بد أن يضطر ويقول من فوقنا إذا لم يكابر، فإن الرؤية المعقولة المعروفة تقتضي مقابلة الرائي للمرئي، فمن زعم خلاف ذلك فقد كابر المحسوس، ولهذا فسر هؤلاء الرؤية بشيء لا يدل عليه الشرع واللغة والحس، فسروها بأنه ينكشف لأهل الجنة زيادة علوم ومعارف، فجمعوا محذورين: نفي رؤية الله التي دلت عليها النصوص القرآنية والنبوية، وإتيانهم من عند أنفسهم بمعنىٰ لم يرده الله ولا رسوله، والعقائد الباطلة هكذا تصنع بأصحابها، ولهذا كان بعض فضلاء الأشعرية يقول: إنه لا فرق بين مذهب الأشاعرة ومذهب المعتزلة في نفي الرؤية إلا اختلاف عبارات؛ وهو كما قال، لأن زيادة معارف أهل الجنة بربهم وانكشاف العلم الذي فسروا به الرؤية لم يزل مصاحبًا لهم في جميع أحوالهم، وهذا من أعظم ما يبين بطلان هذا التفسير الذي هو تحريف وتمويه.

الرابع عشر: أنه ﷺ قال للجارية: «**أين الله؟**» وأجاب السائل له «**أين الله**» بجواب الأينِ فقال: في السماء. ولم يجبه بجواب مَنِ الله كما هو قول الجهمية، وهذا الذي أراد ﷺ وهو الذي فهمه السائل وكل سامع لم يتمكن منه مذهب الجهمية، فدل ذلك دلالة قاطعة علىٰ علو الله علىٰ خلقه. وأن الجواب السديد الصحيح لمن سأل أين الله أن يقال: فوق عرشه عال علىٰ خلقه. والجهمية يمتنع عندهم السؤال بالأين ولا الجواب عنه، وإن ورد ذلك كان معناه معنىٰ الاستفهام. وهذا معلوم البطلان، فهم يصرحون بنفيه، والرسول ﷺ يصرح بإثباته فعلاً

وإقراراً، وهذا من أعظم المشاقة لله ولرسوله. وكيف يعدل النبي ﷺ مع كمال نصحه وكمال علمه وكمال بيانه عن لفظ «مَنْ» وهي أخصر وأوضح وأفصح إلى لفظ «أين» وهي بخلاف ذلك؟ هذا من المحال.

الخامس عشر: إجماع الكتب السماوية والرسل عليهم الصلاة والسلام على التصريح بعلو الله على خلقه وفوقيته، حكى ذلك غير واحد من العلماء المعتبرين، كالشيخ عبد القادر الجيلاني في غنيته وأبي الوليد بن رشد وكذلك شيخ الإسلام ابن تيمية صاحب التحقيق الكامل والاطلاع الواسع الذي لا يوجد له نظير في معارفه ومعلوماته وتحقيقاته العقلية والنقلية، وكذلك المصنف رحمه الله قطع بذلك وقطع باتفاق الرسل على جميع أصول الدين التي أصلها إثبات صفات رب العالمين، وعلوه على الخلق، وأنه المتكلم على الحقيقة، وأن الله هو المعبود وحده، وأن القضاء خيره وشره من الله والإيمان باليوم الآخر، فجميع الأنبياء والمرسلين متفقون في أصول الدين في الشرائع الكبار التي لا تختلف باختلاف الأزمنة، كالعبادات الكلية، والعدل في المعاملات والأحكام والولايات، وتحريم الظلم والكذب والغيبة والنميمة والفواحش الظاهرة والباطنة، والبغي بغير الحق، والقول على الله بلا علم، لأنه يستحيل أن تأتي الشرائع السماوية بخلاف ذلك. فهذه الأصول الحقة النافعة التي لا تحصل سعادة الدنيا والآخرة إلا بها.

وأما أصول مذهب المعتزلة فإنها منافية لهذه الأصول غاية المنافاة، فعندهم أصول خمسة من خصائص مذهبهم: جحود صفات الباري، وعلوه على خلقه، ورؤيته في الآخرة، والقول بخلق القرآن، وما يسمونه العدل الذي مضمونه نفي قدرة الله على أفعال العباد وأن الفاسق الملي ينفى عنه الإيمان ولا يسمى كافراً ولكنهم يخلدونه في النار، وينفون الشفاعة بأهل المعاصي. ولأجل هذه الأصول قالوا: لا يقدر الله على هداية الكافرين ولا إصلاح العاصين، ولأجلها قالوا بوجوب الصلاح والأصلح على ربهم بحسب ما اقتضته عقولهم الفاسدة وقد علم بالضرورة منافاة هذه الأصوال للشرع والعقل.

السادس عشر: إجماع أهل السنة والجماعة من الصحابة والتابعين وتابعيهم من أئمة المسلمين المعتبرين الذين إجماعهم هو الحجة والعصمة، وأما من سواهم ممن هو معروف ببدعة وإلحاد فوجود خلافهم لا يقدح في الإجماع، وقد قرر هذا الإجماع كثير من الأئمة بالنقل المتواتر عنهم بالألفاظ المتنوعة على علو الله على خلقه، واستوائه على عرشه، وتتبع ذلك كثير جداً موجود في كتب التفسير والأصول والآثار والفقه، لم يخالف منهم مخالف، بل كلهم مُقِرُّون بذلك منكرون على من تأول وأنكر أو شك فيه.

وأطال المؤلف في تعداده لمن حكى هذا الإجماع من الأئمة، وسرد أقوالهم على وجه الإشارة، وذكر أنهم أهل العقول الكاملة المؤيدة بنور الوحي والبصيرة وأهل الصدق الكامل والدين المتين، فهو يوزن بهذه العقول التي ترجح بالجبال الرواسي أو تساويها عقول سفهاء الأحلام أرباب الكلام الباطل وقشور الفلسفة الذين كذبوا بالحق فهم في أمر مريج. الذين لا يفرح بوفاقهم ولا يؤسف على خلافهم.

السابع عشر: ما أخبر به تعالى عن موسى عليه السلام وعن فرعون حين دعاه إلى ربه وأنكر فرعون دعوته وموه على قومه وقال لوزيره هامان على وجه التكذيب لموسى والتهكم به: ﴿ابْنِ لِي صَرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰ إِلَهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لأَظُنُّهُ كَاذِبًا﴾ [غافر: ٣٦، ٣٧].

فهذا صريح في تكذيبه لموسى في قوله إن الله فوق السماوات والخلق كلهم، وتبع فرعون على قوله هذا جميع الجهمية الفرعونية ورموا ببلائهم أهل السنة والجماعة وقالوا إن مذهبهم مذهب فرعون الذي اعتقد علو الله على خلقه، وهذا من العجائب وقلب الحقائق، فإنه لا يشك أحد أن مقالة فرعون المذكورة تكذيب لموسى ورد لقوله وأن فرعون أراد أن يموه على قومه فيصعد السماء ليصل إلى إله موسى الذي دعاه موسى إلى عبادته، فموسى إمام المثبتين لعلو رب العالمين وفرعون إمام كل معطل.

الثامن عشر: أن الله تعالى قد نزه نفسه عن النقائص والعيوب. وعن التمثيل

والتشبيه، كما نزه نفسه عن الشريك والظهير والعوين والوزير والولد والصاحبة والحاجة وأن يوالي أحدًا من الذلة، وكذلك نزه نفسه عن أمور ما قالها أحد تحذيراً من وقوعها، فإنه نزه نفسه عن الطعم والموت والنوم والسنة والنسيان ولم ينسبه أحد إلى شيء من ذلك.

كذلك نزه نفسه عن الظلم وإرادته وعن العبث والباطل والتعب والعجز المنافي لقدرة الله تعالى ونزه نفسه عن كل ما لا يليق بجلاله، ونزه نفسه عن مقالة قالها بعض طوائف اليهود إن العزير ابن الله، فكل نقص وتمثيل قد نفاه عن نفسه، فلو كانت مقالة المعطلين النافين لعلو الله على عرشه فوق مخلوقاته ومباينته لهم حقًا لنزه نفسه عن العلو والفوقية، فكيف والأمر بالعكس فهو دائمًا يبدئ ويعيد في ذكر علوه وفوقيته ويقرر ذلك بكل دليل وبرهان، فلو فرض أن النصوص خالية من تقرير العلو والاستواء على العرش لكان تركه تنزيهه عن العلو أكبر دليل على تقرير ذلك ورضاه به والعلم بأنه غير مناف لكماله، فكيف وهو مع ذلك والأدلة الشرعية كلها على خلاف قول الجهمية، فلو بسطت أنواعها وجعلت أفرادًا لزادت على ألف دليل فإن كان يمكن تأويلها وإنكارها مع هذا البيان والوضح وتنوع الأدلة أمكن تأويل الدين كله وإنكاره كما فعل ذلك الملاحدة الزنادقة من القرامطة والباطنية والإسماعيلية فإذا كان معلومًا بطلان قولهم في الشرائع والمعاد والتوحيد فكذلك قول المتأولين للعلو ولا فرق بين الأمرين في الحقيقة.

التاسع عشر: أن يقال للمعطل: هل تعترف أن محمداً ﷺ كان يعرف ربه؟ فلا بد أن يقول نعم، فيقال له: هل كانت نصيحته لأمته كاملة تامة لا يمكن أن يساويه فيها أحد؟ فلا بد أن يقول: نعم، فيقال له: هل كان فصيحًا بليغًا مقتدراً على التعبير عن المعاني المقصودة بالألفاظ الجلية الفصيحة فمعاني كلامه أجل المعاني وألفاظه أفصح الألفاظ؟ فلا بد أن يقول نعم، لأن هذه الأمور الثلاثة في حق النبي ﷺ لا يمكن أن ينازع فيها مسلم يعظم الرسول، فإذا علم بالضرورة أن هذه الأمور الثلاثة قد كملت فيه على أكمل وجه كان من أعظم المحال أن يكتم ما يجب لله من العلو

والفوقية وصفات الكمال ويفصح بضد ذلك، بل لما كان ﷺ كامل العلم بربه وبدينه فهو أعلم الخلق وأخشاهم لربه وكان بالمؤمنين رحيمًا أرحم بهم من آبائهم وأمهاتهم وأنفسهم وأبلغ الخلق وأقدرهم على التعبير عن المعاني النافعة، علمهم ﷺ ما لم يكونوا يعلمون، وقد بين للناس جميع ما يحتاجون إليه، خصوصًا الأمور المهمة والعقائد الدينية والأصول الإيمانية، فلو كان الحق فيما يقوله النفاة والنبي ﷺ لم يصرح بشيء منه بل صرح بضده وجعل الأمر موكولاً لعقول الناس وآرائهم الضعيفة للزم انتفاء هذه الأمور الثلاثة كلها، وهذا لا يفوه به مسلم يؤمن بالله ورسوله.

بل لما كان هذا الباب أنفع الأصول وأفرضها، والناس مضطرون إليه، صرح ﷺ بأنواعه وتفاصيله حتى أن كثيراً من الأئمة لم يقل جميع ما قاله الرسول في هذا الباب.. لا كتمانًا منهم، بل مراعاة لأحوال وقتهم وأهل زمانهم، وأن كثيراً منهم لا تكاد أفهامهم تطيق وتحتمل بعض الدقائق الإيمانية فلم يخبروا به للمصلحة، فالعلم يجب بيانه إلا إذا اقتضت المصلحة السكوت عن بعضه مراعاة لأهم الأمرين، فإن الشرع دائر مع المصالح وتقديم راجحها على مرجوحها. والله أعلم.

العشرون: من البراهين الدالة على علو الله على خلقه واستوائه على عرشه الدليل العظيم والبرهان القاطع، وهو ما يحصل من مجموع الأدلة السابقة وغيرها، فإنه يحصل من سرد أنواعها وأفرادها ونصوصها وقواطعها ما يوصل إلى اليقين الاضطراري والعلم الضروري الذي لا يمكن دفعه ويحصل الجزم التام الذي لا ريب فيه بعلو الله وارتفاعه واستوائه على عرشه. وأشار المؤلف إليها في هذا الموضع إشارة لطيفة تعرف مما تقدم، وذلك أن واحداً من الأدلة يفيد العلم بالمقصود ثم الآخر كذلك ثم يستفاد من انضمام أحدهما للآخر دلالة أخرى ثم من مجموع الجميع دلالة هي أقوى أنواع الدلالات فتتزايد شواهد الإيمان وتتعاون أدلته حتى يكون الإيمان في القلب أرسخ من الجبال.

الحادي والعشرون: أنه ورد في الكتاب والسنة ذكر مجيء الله للفصل بين عباده كما في قوله تعالى: ﴿**هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن تَأْتِيَهُمُ الْمَلائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ**

بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨].

فهذا التنويع والتقسيم المصرح بمجيء الملائكة ثم مجيء الله ثم مجيء بعض آياته يمنع تأويله بأنه يأتي أمره أو ملك من الملائكة، وأنه من باب تحريف الكلم عن مواضعه، لأن الأمرين صرح بذكرهما وصرح بينهما بذكر مجيئه فلم يبق للاحتمال موضع بوجه، فإذا ثبت وتقرر مجيئه كان معلومًا أنه يأتيهم من فوقهم لا من بقية جهاتهم كما تقدم في الرؤية.

فصل

في الإشارة إلى ذلك من السُّنَّة

أشار المصنف رحمه الله في هذا الفصل إلى بعض ما تضمنته الأحاديث النبوية من علو الله تعالى واستوائه على عرشه، وقد بسط الأدلة في ذلك والآثار في كتابه «الجيوش الإسلامية» فليرجع إليه من أحب الوقوف عليه، وذكر في آخر الفصل حين أشار إليها أن هذه الأدلة الكثيرة المتنوعة لا تقبل التأويل بوجه من الوجوه وأن تأويلها من باب تحريف الكلم عن مواضعه.

فصل

في جناية التأويل،
والفرق بين المقبول منه والمردود

لا يرتاب عارف أن جميع المصائب التي جرت في صدر الإسلام وبعد ذلك ووقوع الفتن والاقتتال والتحزبات كلها متفرعة عن التأويل الباطل الذي لا ينتج إلا شرًا، فالتأويل الباطل سبب فتن الأقوال والبدع الاعتقادية، والفتن الفعلية، فلم يزل التأويل يتوسع، وكل بدعة متأخرة تحدث من التأويلات الباطلة غير ما أحدثته التي

قبلها، حتىٰ وصلت النوبة إلىٰ ابن سينا وأتباعه، فتأولوا جميع الشرائع العلمية والعملية، وأبطل القرامطة جميع الشرع، وفسروا شرائعه الكبار بتفاسير يعلم الصبيان بطلانها. فهذه البدع أصلها الذي تأسست عليه التأويل الباطل المردود.

وأما التأويل الذي يراد به تفسير مراد الله ومراد رسوله بالطرق الموصلة إلىٰ ذلك فهذه طريقة الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وهي التي أمر الله ورسوله بها ومدح أهلها، وكذلك التأويل الذي هو بمعنىٰ ما يَؤُول إليه الأمر من العمل بأمر الله ومن فهم ما يَؤُول إليه الخبر، فلفظ «التأويل» في الكتاب والسنة الغالب عليه هذان الأمران: إما نفس وقوع ما أخبر الله به ورسوله، وإما العمل بما أمر الله به ورسوله. فالأول راجع إلىٰ التصديق. والثاني: راجع إلىٰ الطاعة والإيمان بالله ورسوله، وطاعة الله ورسوله هو الخير كله وسبب السعادة والفلاح.

فتبين أن التأويل الصحيح كله يعود إلىٰ فهم مراد الله ورسوله، وإلىٰ العمل بالخبر، وأن التأويل الباطل يراد به ضد ذلك ويراد به صرف النصوص عن معناها الذي أراده الله ورسوله، إلىٰ بدعهم وضلالهم، وهو من أعظم ما يدخل في القول علىٰ الله بلا علم وقول غير الحق.

وكل من ادعىٰ تأويلاً يخالف اللفظ لم تصح دعواه إلا بأربعة أمور لو اختل واحد منها فتأويله باطل:

أحدها: أن يأتي بدليل يدل علىٰ قوله، لأنه خلاف الأصل فإن الأصل حمل اللفظ علىٰ ظاهره وحقيقته، فمن ادعىٰ خلاف ذلك فعليه البرهان. فإذا أتىٰ بدليل طولب بأمر **ثان:** وهو أن ذلك الذي تأوله إلىٰ ذلك المعنىٰ يحتمله، لأن لا بد أن يكون بين الألفاظ والمعاني ارتباط وتناسب، لأنه باللسان العربي أنزله الله ليعقله العباد إذا تدبروا ألفاظه، فهل يمكن أن يعقلوا أو يفهموا ما ليس له ارتباط ودلالة علىٰ المعاني من ذات اللفظ ونفس العبارة بحيث لا يحتاجون إلىٰ أمور خارجية.

فإذا أتىٰ بما يدل ويحتمل ذلك المعنىٰ الذي عينه وهيهات له ذلك طولب بأمر

ثالـث: وهو تعيينه المعنى الذي تأول اللفظ له، فهب أن ظاهره غير مراد فلا بد من دليل يعين المعنى الذي صرفه إليه ويخصصه به، فإن التخصيص من دون دليل من باب التكهن والتخرص، لأن اللفظ لا يدل عليه بخصوصه، فقد يكون القصد به معنى غير الذي عينوه، وقد يكون اللفظ متعبداً بتلاوته ولفظه مجرداً عن المعاني، وهو أولى من تحريفهم أو إتيانهم بمعان ما أنزل الله بها من سلطان، وإن كان الأمران ينافيان حكمة الباري، لكن التعبد أهون من التحريف.

فإن فرض أنه تأول على غير ظاهره وأتى بدليل على الاحتمال وعلى التعين طولب بأمر **رابـع**: وهو الجواب عن المعارض، لأن الدعوى لا تتم إلا بذلك، والمعارض للنفي هو جميع الأدلة النقلية من الكتاب والسنة والأدلة العقلية والفطرة كما تقدمت الإشارة إليها، ومن المستحيل أن يُعَارَضَ وحيه وتنزيله وقول رسوله وأصحابه والتابعين بإحسان بأقوال النفاة الذين بنوا أمرهم على المحال، فتبين أن المعطلين النافين لا سبيل لهم إلى إثبات قولهم أبداً بوجه من الوجوه وهو المطلوب.

فصل

في شَبَهِ المُعَطِّلين لليهود، المحرِّفين للنصوص، وإرثهم التحريف منهم، وبراءة أهل الإثبات مِمَّا رَمَوْهم به من هذا الشَّبَه

وذلك أن المحرفين من الجهمية ونحوهم رموا أهل السنة بأنهم ممثلون ومشبهون مشابهون لليهود، لأن اليهود على زعمهم ممثلون، فعندهم أن أهل السنة ممثلون لأنهم أثبتوا لله صفات الكمال التي نطق بها الكتاب والسنة ودلت عليه العقول الصحيحة المستقيمة المخالفة لعقول الجهمية ومن دان بقولهم توهموا أن إثبات الصفات تمثيل ورموا به أهل السنة. والحال أن المشابهة الحقيقة لليهود منطبقة على

الجهمية، فإن اليهود قد جمعوا بين تبديل النصوص وكتمانها وبين تحريف ما لا يمكن فيه أحد الأمرين، فهؤلاء الجهمية لما تعذر عليهم التبديل والكتمان لأن الله نزل الذكر وحفظه فيستحيل تبديله وكتمانه، عمدوا إلىٰ تحريف معاني النصوص وتبديلها، فنفوا المعنىٰ الذي أراده الله ورسوله، وأثبتوا لها معاني من تلقاء أنفسهم. فهذا هو الشبه الحقيقي باليهود، وكذلك اليهود لما قيل لهم: ﴿ **وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ** ﴾ [البقرة: ٥٨].

دخلوا علىٰ إستاتهم وقالوا حبة في حنطة تهكمًا وجرأة علىٰ الله، كذلك الجهمية لما نص الله أنه: ﴿ **اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ** ﴾ [الأعراف: ٥٤].

قالوا معنىٰ استوىٰ «استولىٰ» فاليهود زادوا النون في قولهم حنطة بدل حطة والجهمية زادوا اللام في قولهم استولىٰ بدل استوىٰ، وهذا قول باطل قد بين الأئمة بطلانه من وجوه كثيرة. وقد ذكر المؤلف في كتابه «الصواعق المرسلة» أكثر من أربعين وجهًا في إبطال هذا التحريف واليهود قد وصفوا الله بالنقائص والعيوب، وهؤلاء نفوا صفاته وهو أشنع التنقيص.

فصل

في بيان بهتانهم في تشبيه أهل الإثبات بفرعون، وقولهم: إن مقالة العلوّ، عنه أخذوها، وأنهم أولى بفرعون، وهم أشباهه

وذلك أن الجهمية رموا أهل السنة وسموهم فرعونية، يقولون إن مذهبهم مذهب فرعون لأنهم يعتقدون أن الله فوق خلقه كما اعتقد فرعون ذلك حتىٰ طلب من وزيره هامان أن يبني له صرحًا ليبلغ الأسباب أسباب السموات فيطلع إلىٰ إله موسىٰ تكذيبًا لموسىٰ وجحدًا لرب العالمين، ومن المعلوم أن الجهمية أولىٰ بفرعون في هذه

الحالة، لأنه قالها إنكاراً، وهو نفس مذهب الجهمية، فإنهم أنكروا كلام الله وعلوه على خلقه كما أنكر فرعون ذلك بتكذيبه لرسالة موسى ولعلو الله، وليس بينهم فرق إلا أن فرعون صرح بالإنكار وهم موهوا العبارات وزخرفوا الألفاظ وقبحوا الحسن وحسنوا القبيح وسموا أنفسهم أهل الحق وسموا غيرهم أهل الباطل فانخدعوا لهذه الزخارف وخدعوا غيرهم.

فصل

في بيان تدليسهم وتلبيسهم الحق بالباطل

وذلك أن كل صاحب بدعة يقصد نصر مقالته يأتي إلى الحق الصريح المناقض لقوله فيستخرج له الاحتمالات البعيدة والألفاظ المجملة، فإن هؤلاء الجهمية موهوا وقالوا لإخوانهم: إذا قال لكم المجسم: ﴿**الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى**﴾ [طه: ٥].

فقولوا له: هذا لفظ مجمل، فإن «العرش» له عدة معانٍ و«الاستواء» له عدة محامل، فأي المعاني تريد وأي المحامل تقصد. و«على» أيضاً تأتي في العربية لعدة معانٍ فإذا سمع الجاهل هذا التلبيس والتمويه استعظم ذلك ورآه إشكالاً يعسر الانحلال عنه، وأما المتبصر الذي نور الله قلبه فإنه يعرف أن هذا ليس محل إشكال ولا لبس بل هو من أوضح الأشياء وأبينها، فإن الألف واللام في «العرش» للعهد الذي يفهمه كل مسلم أنه عرش الرب العظيم لا غيره من عروش الكرم ونحوها، ولو قيل له يحتمل واحداً غير هذا لبادر الإنكار، هذا مع اتفاق جميع الرسل وشهادتهم أنه استوى على العرش العظيم، فكل مؤمن يفهم المعنى من قوله: ﴿**الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى**﴾ [طه: ٥].

وكذلك لفظ الاستواء المعدّى بعلى فإنه واضح جداً دالّ على العلوّ والظهور، فإن الاستواء حيث عُدِّيَ بعلى فإنه يدل على العلو والظهور، وأما إذا عُدِيَّ بإلى نحو

﴿ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ ﴾ [البقرة:٢٩].

فإنه يدل على القصد، وإذا قيل استوى كذا وكذا دل على معية الأول للثاني كقوله لموسى: ﴿ وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَىٰ ﴾ [القصص:١٤].

فهذه المعاني المتباينة بحسب تعديته بالحروف كما ذكرنا، فعلم علمًا يقينًا أن قوله: ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ [طه: ٥].

لا إشكال فيه ولا إجمال، خصوصًا وقد طرد إتيانه بهذا السياق في جميع موارده ومصادره، ولم يأت هذا المعنى بلفظ فيه إجمال، فلو كان المراد ما قصده الجهمي لأتى به ولو في موضع واحد ليستبين المراد، والجهميّ من تلبيسه جعل هذه الألفاظ مجملة محتملة لعدة معانٍ ليتمكن من تحريفه، فينبغي مع ذلك أن يتمم هذا التحريف والتلبيس فيقول والرحمن له عدة معانٍ ليكمل إلحاده ويستريح ويجعل قوله: ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ [طه: ٥].

ليس له معنى وإنما يتبرك بقراءته تبركًا.

ونظير هذا الفصل الفصل الذي بعده وهو قوله:

فصل

في بيان سبب غلطهم في الألفاظ، والحكم عليها بعدة معانٍ حتى أسقطوا الاستدلال بها

اعلم أن النصوص الشرعية من الكتاب والسنة تأتي مركبة صريحة في معانيها لا تحتمل غيره بوجه، هذا حالها في نفسها، وقد اتفق على هذا أئمة المسلمين الذين عرفوا مقاصد الشرع في مصادره وموارده، وتمرّنوا على ألفاظه ومعانيه، فكما لا يستريبون في نصوصه في الأحكام الفروعية فلا يستريبون أيضًا في نصوصه في الأصول، بل يرون هذا النوع أكثر بيانًا وأبلغ وضوحًا لشدة الحاجة والضرورة إليه.

ودون هؤلاء من أهل العلم من لم يصل إلى ما وصلوا إليه لأنه ليس عندهم من الاعتناء بالنصوص كما عند أولئك، فنصوص الشارع عندهم ظواهر ظاهرة في معناها في مداركهم وأفهامهم، وربما وقع لبعض هؤلاء من الاحتمالات والإشكالات ما لا يقدرون على حله، وبين هؤلاء وبين الأولين فرق عظيم في هذه الأبواب والأصول العظيمة، وليس نزولهم عن الأولين لقصور في أفهامهم وإنما ذلك لعدم إقبالهم التام واعتنائهم بكلام الشارع، ولهذا تجدهم في المذاهب التي تفقهوا بها واعتنوا بها جازمين بمقاصد أئمتهم ومرادهم بألفاظهم ونصوصهم، لأنهم وفروا مداركهم لتحصيل ذلك فمهروا فيها.

وأما القسم الثالث المذموم فهم جمهور أهل الكلام الباطل الذين أصلوا أصولاً ما أنزل الله بها من سلطان حالت بينهم وبين فهم مراد الله ورسوله، حتى جعلوا كلامهم أصلاً واضحًا محكمًا وكلام الله ورسوله تابعًا مجملاً مشتبهًا، وموهوا على الناس أنهم أهل الحق ومن سواهم أهل الباطل، وسموا مقالاتهم بأسماء ممدوحة راجت على أكثر الخلق الذين يغترون بزخارف الألفاظ ولا تنفذ بصائرهم إلى بواطن المعاني، ثم تمموا مقالتهم الباطلة بأن سموا أهل السنة والجماعة بالأسماء المذمومة كالمجسِّمة والمشبهة ومقالتهم تجسيمًا وتشبيهًا وتنقيصًا، ثم عمدوا إلى ألفاظ السنة الصريحة الواضحة المركبة ففككوا تراكيبها وتكلموا على مفرادتها وأنها تحتمل كذا وكذا من المعاني من حيث أفرادها، فأسقطوا بعملهم هذا الاستدلال بها، وأفسدوا على الناس عقائدهم وحرفوا معاني الوحي.

فاعلم هداك الله أن المجردات اللفظية والمجردات المعنوية لا وجود لها في الخارج، وإنما يفرضها الذهن فرضًا خياليًا وهو غالط في هذا الفرض، فإنه لا يستفاد من لفظ مفرد مجرد عن التركيب والقيود معنى أصلاً. وإنما تستفاد المعاني بانضمام الألفاظ بعضها إلى بعض وتركيبها تركيبًا صحيحًا، ونظير فعل المتكلمين في الألفاظ المجردة نظير فعل الفلاسفة في المعاني المجردة كالوجود المطلق عن كل قيد فحكموا بوجوده خارجًا وجودًا مطلقًا مجردًا عن كل قيد وحيوانًا مطلقًا وإنسانًا

مجرداً، فحصل بذلك من الغلط العظيم والتخبيط للأذهان والإلحاد شر عظيم، فالحاصل أن الألفاظ المجردة والمعاني المجردة عن كل قيد ووصف مفروض بالذهن لا وجود له أصلاً.

فصل

في بيان تناقضهم، وعجزهم عن الفرق بين ما يجب تأويله وما لا يجب

وذلك أن المتكلمين بالكلام الباطل من جهمية ومعتزلة وقدرية وكلابية وأشعرية قد اشتركوا في نفي صفات الباري، وقد تفاوتوا في كثرة ما ينفونه منها، وكل فريق منهم فيما ينفيه من الصفات إذا وردت عليه النصوص من الكتاب والسنة في إثباتها تأولها تأويلات تنفي ما تدل عليه من المعاني الصريحة الظاهرة الحقة، وصرّفها لمعان باطلة لا تدل عليها لأجل موافقة نحلته ومذهبه. وجرأهم على هذا التأويل أنهم سموا المعاني الفلسفية والأصول اليونانية قواطع عقلية وبراهين يقينية وأدلة الكتاب والسنة ظواهر لفظية قابلة للتأويل، فسطوا عليها بالتأويلات الباطلة التي يجزم كل ذي بصيرة أنها خلاف مراد الله ورسوله منها.

ثم إنهم لا بد أن يثبتوا أشياء من الصفات أو من الأسماء ويمنعوا من تأويلها، ومن تأولها أنكروا عليه غاية الإنكار، فصاروا بهذه الحال مذبذبين لا من النافين للرب المعطلين له بالكلية كالفلاسفة الزنادقة ونحوهم من كل مارق خارج عن الأديان ولا من أهل السنة والجماعة المثبتين لله ما أثبته الله ورسوله على الوجه الذي يفهمه كل أحد لم تفسد عقيدته القواعد الباطلة والمقالات الفاسدة، فصاروا أعداء للطائفتين بما خالفوهم فيه وانقطعوا عند مناظرتهم لكل من الفريقين، وكانت الفلاسفة تعترض عليهم بما وافقهم فيه من الأصول الباطلة؛ يقولون لهم: كيف لا

تلتزمونها ولا تطردونها فتوافقونا على قولنا؟ وصار أهل السنة والجماعة يلزمونهم ويقولون لهم: إن تأويلاتكم هذه من جنس تأويلات الفلاسفة الزنادقة - الذين لا يؤمنون بالله ورسله - لنصوص الكتاب والسنة في جميع الشريعة، فلأي شيء ساغ تأويل أهل الكلام من الجهمية ونحوهم ولم يسغ تأويل الفلاسفة، وبذلك سلطوا على أنفسهم أعداء الإسلام ويلزمونهم بالتحيز إليهم، وكفى شرًا بمقالة تصل بأصحابها إلى هذا الحد.

وكان أهل السنة والجماعة ينكرون عليهم النفي والتعطيل ويقولون لهم: هذا خلاف ما أتت به الأدلة النقلية والعقلية، وقالوا لهم: جميع الصفات من العلو والاستواء والكلام وغيرها صريحة في الوحيين لا ريب في دلالتها عليها، فبأي شيء فرقتم بينها فأثبتم أشياء ونفيتم أشياء وجميعها وردت ورودًا واحدًا، فعجزوا عن الفرق الصحيح وتشبثوا بفروق لفظية لا حقائق معنوية، فادعى بعضهم ما أشار إليه في هذا الفصل:

فصل

في المطالبة في الفَرْق بين ما يتأول، وما لا يتأول

وهذه المطالبة موجهة إلى الكلابية والأشعرية والماتريدية الذين يثبتون الصفات السبع، وهي: الحياة والعلم والقدرة والإرداة والكلام والسمع والبصر، وينفون ما عداها من الرحمة والرضى والغضب والعلو والاستواء على العرش وغيرها فإذا قيل لهم: فرقوا بين ما أثبتم وما نفيتم إذ الجميع وردت في الكتاب والسنة ورودًا واحدًا مثبتة لله كسائر ما يثبت له من الأسماء والأوصاف، فكيف تأولتم ما نفيتم وتركتم ما أثبتم؟ فقالوا: ما يقتضي التجسيم تأولناه لأن الجسم من خصائص المحدثات المخلوقة فهذا الذي تأولناه ما نعقل منه إلا التجسيم فتعين فيه التأويل، بخلاف الصفات السبع فإنها لا تدل على التجسيم بل تثبت لله على الوجه اللائق بجلال الله وعظمته.

فقال لهم أهل الإثبات: هلا سلكتم هذا المسلك في الصفات الأخر وأثبتموها لله علىٰ وجه لا يماثله فيه أحد من الخلق بوجه من الوجوه كما هو الحق الواجب. فتفريقكم بين الأمرين تفريق بين متماثلين، فإذا قالوا: ما نفهم من هذا الذي تأولناه إلا التجسيم فتعين نفيه؛ قال لهم النفاة من الجهمية ونحوهم: ما نفهم من الصفات السبع إلا التجسيم، فتعين نفيها، فما أجابوا به الجهمية من أنهم يثبتونها وينفون عنها خصائص المخلوقين يقول لهم أهل السنة فافعلوا هذا في بقية الصفات فالباب الواحد، فرقًا صحيحًا ومن المعلوم اليقيني أنهم لا يهتدون إلىٰ فرق بين الصفات بإثبات بعضها ونفي بعضها، ولو نشرت شيوخهم لعلمنا أن الجميع طريقه واحد، والتماثل بين الصفات أمر يقيني قطعي لا تؤثر فيه الشبهات والفروق الخيالية.

فلذلك فرّ بعضهم إلىٰ فرق آخر خياليّ وهمي فقال: ما دل عليه العقل وهي الصفات السبع أثبتناها، فإن وجود المخلوقات دل علىٰ القدرة، وما فيها من التخصيصات دال علىٰ الإرادة، وذلك دليل العلم، والعلم والقدرة والإرادة تدل علىٰ الحياة، والحياة الكاملة تدل علىٰ السمع والبصر والكلام. وما لا يدل عليه العقل نفيناه وهو ما سوىٰ المذكورات. فقال لهم أهل السنة: هذا عجب منكم، كيف أنكرتم التجسيم غاية الإنكار وقامت لذلك قيامتكم وزعمتم أن كل موصوف فهم جسم، ثم أثبتم هذه الصفات السبع ولم تتحاشوا من كونها دالة علىٰ التجسيم. فإن كان في العقل ما يدل علىٰ التجسيم وأنتم تنفونه غاية النفي فيلزمكم نفي الصفات السبع وموافقة الجهمية في النفي التام، وإن كان فيه ما يدل علىٰ ثبوته فلأي شيء تفرون من إثبات ما أثبته الله لنفسه وأثبته له أعلم خلقه وأتقاهم وأورعهم، وإذا قلتم إنه منفي في شيء دون شيء فهاتوا برهانكم إن كنتم صادقين.

ويقال أيضًا نفي الدليل المعين لا يدل على نفي المدلول، فقدروا أن بقية الأوصاف لم يدل عليها العقل، فالسمع قد دل عليها دلالة واضحة جلية قاطعة، ودلالة السمع دلالة شرعية يقينية متفق عليها بين حملة الشريعة فيجب اتباع الدليل السالم عن المعارض والمقاوم. ثم يقال أيضًا قد ثبت كثير من الصفات الخبرية بأمور

عقلية عيانية، فما في المخلوقات من أنواع المنافع والمصالح والنعم يدل على رحمة الخالق، وما يشاهد من إكرام أوليائه وإهانة أعدائه أكبر دليل على رضاه على هؤلاء وغضبه على الأعداء، وما يشاهد من إحكام المخلوقات وإتقانها وحكم الشرائع وأسرارها دال على كمال حكمة الله.

فهذه الصفات ثابتة شرعًا وعقلاً وفطرة فعلم أن المفرقين في ضلال بعيد.

فصل

في مخالفة طريقة المُعَطِّلين لطريقة أهل الاستقامة عقلاً ونقلاً

اعلم أن طريق أهل الكلام الباطل مخالف لطريق أهل الاستقامة من جهة التأصيل والتفريع، وذلك أن أصل طريقهم الذي بنوا عليه قواعدهم وأقوالهم وأعمالهم أن رأي متبوعهم وشيوخهم وعقولهم هو الأصل الأصيل، وهو النص الواضح الذي توزن به المقالات، فإذا جاءهم كلام الله وكلام رسوله مخالفًا لهذا الأصل قالوا هذا متشابه يحتمل عدة معانٍ، وكلام متبوعنا نص لا احتمال فيه فإن أمكنهم التأويل والتحريف فعلوا ذلك، وإلا قالوا: متشابه لا يعلمه إلا الله. وإذا قيل لهم: بيان الله ورسوله ما فيه اشتباه ولا إشكال أجابوا بأننا مقلدون ومتبوعنا أعلم منا بمراد الله ومراد رسوله، فهذا من أعجب العجب، كيف اهتدوا مع اعترافهم أنهم مقلدون عن الاستدلال أن يعينوا أولوية ذلك المتبوع على غيره، بل اهتدوا لوجوب اتباعه وإهدار أقوال من سواه؟ كيف نهض بهم الاستدلال إلى هذا الحد وهو من أصعب الأشياء وعجزوا عن الأخذ عن الله ورسوله مع استيلاء الوحيين على غاية البيان والبلاغة؟ ولا ريب أن هذا غاية الحرمان، والمقصود أن طريقة هؤلاء المتكلمين أخبث الطرق، إذ جعلوا أصولهم هي الأصول وكلام الله ورسوله تبعًا لهم، فما وافقها قبلوه وإلا حرفوه أو فوضوه.

أما طريقة أهل الاستقامة فإنها بالعكس من هذا الطريق، بل سلكوا

الصراط المستقيم وتبعوا بذلك سيد المرسلين وأتباعه من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، حيث كان أصلهم الذي عليه يعتمدون وفي أصولهم وفروعهم إليه يرجعون كتاب الله وسنة رسوله إذ فيهما الهدىٰ التام والكفاية والشفا والغنىٰ عما سواهما، فصدقوا أخبارهما وحققوا أوامرهما بالامتثال والنواهي بالاجتناب، وعلموا أن الحق ما اشتمل عليه الكتاب والسنة وليس بعد الحق إلا الضلال، وعرضوا جميع المقالات والعقائد عليهما فما وافق ذلك قبلوه وما خالفه ردوه علىٰ من قاله، وعلموا أن كل أحد من الخلق يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ، وما أشكل عليهم هل هو موافق أو مخالف من المقالات الغامضة والألفاظ المجملة توقفوا فيه ولم يحكموا له بقبول ولا رد حتىٰ يتبين حاله.

فهذه الطريق هي المنجية العاصمة من المهالك، الكفيلة ببيان الحقائق وتعدي الخلائق، التي من استمسك بها فقد استمسك بالعروة الوثقىٰ والسبب الأقوىٰ فإن النقل نقل مصدّق والقائل معصوم، وأما غير الرسول من النقلة والقائلين فالنقل غير مصدق بل يعتريه من الكذب والتغيير شيء كثير، ثم القائل غير معصوم ولا وثوق لأحد بقوله في فرع من فروع الدين فضلاً عن أصوله فضلاً عن تقديمه علىٰ الأصول الكبار، فهذا تحقيق الفرق، ولا يخفىٰ الأمر علىٰ أولي الألباب.

فصل

في بيان كذبهم في رميهم أهل الحق بأنهم أشباه الخوارج وبيان شَبَهِهم المُحَقَّق بالخوارج

بدعة الخوارج معروفة، وهم الحرورية الذين خرجوا علىٰ أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب والصحابة وكفَّروهم واستحلوا دماءهم وأموالهم وأسسوا لهم بدعة خبيثة وهي تكفير أهل الكبائر وتخليدهم في النار، وإنكار الشفاعة فيهم، فقدحوا في الصحابة

ومن لم يدن بدينهم من فضلاء الأمة، بل قال قائلهم وهو ذو الخويصرة للنبي ﷺ: اعدل يا محمد وهذه قسمة ما أريد بها وجه الله فقدحوا في قصده وحكمه وروجوا مذهبهم الباطل بنصوص من الكتاب والسنة لم يفهموها وحملوها على مذهبهم. وقد اتفق السلف على بدعتهم وأنهم «مارقون من الدين» كما ثبت به الحديث.

فهؤلاء الجهمية شابهوا الخوارج مشابهة ظاهرة: سموا أنفسهم أهل الحق ومن قال بقول الصحابة والتابعين لهم بإحسان بأهل الباطل، والنصوص الثابتة في الكتاب والسنة الدالة على الإثبات ردّوا منها ما تمكنوا من رده وحرفوا ما حرفوا وكفروا المثبتين، فانطبق عليهم الشبه المحقق بالخوارج من كل وجه، بل الخوارج أحسن حالاً منهم من وجوه كثيرة، منها: أن أدلتهم التي بنوا عليها مذهبهم نصوص فهموها من الكتاب والسنة غلطوا فيها، والجهمية إنما بنوا مذهبم على آرائهم الفاسدة وعقولهم الكاسدة وعرضوا عليها الكتاب والسنة والخوارج أصدق منهم وأورع عن الكذب، ولكنهم مع هذا رموا أهل السنة والجماعة أنهم أشباه الخوارج تمويهًا وترويجًا، والخوارج جردوا سيوفهم وألسنتهم على من قالوا إنهم فعلوا الكبائر، وهؤلاء سلوا سيوفهم على سنن الرسول بالردّ والتكذيب والتحريف وعلى أئمة الهدى بالقتل والتضليل والتبديع، والخوارج مثبتون لصفات ربهم والجهمية نافون لها، وأهل السنة وإن كانوا برآء من الطائفتين ويدينون الله ببغضهم ومعاداتهم فالحق أحق أن يقال، والواجب معرفة مراتب الأقوال وتنزيل الأمور منازلها، وكل وصف نعت به الخوارج فالجهمية مثلهم أو أشر منهم، فإن الخارجي قال للرسول؛ «اعدل» والجهمية لما قال الله: ﴿**الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى**﴾ [طه: ٥].

قالوا: الصواب «استولى» فاستدركوا على الله وعلى رسوله. وكذلك لما تواترت النصوص في نزول الرب إلى سماء الدنيا قال الجهمي مستدركًا على الرسول: الصواب ينزل أمره، لأن إخبار الرسول أنه ينزل يشوش عقائد الناس! وقالوا في معراجه: الصواب أنه عرج إلى كرامة الله لا إلى الله، وإن توجه العباد إلى العلو طالبين لربهم في أدعيتهم وتضرعاتهم قالوا: الصواب لا داخل العالم ولا خارجه.

ولما وصف المؤلف أحوال الجهمية أخبر أنه لم ينقل عنهم سوى ما قالوه. وأنه ممن جرب مقالتهم ووقع فيها في أول أمره حتى هيأ الله له شيخ الإسلام ابن تيمية فلازمه وتبين له بسببه الحق المبين من الباطل وحصلت له الهداية والنور التام، وبين أصول الدين ورد أقوال المبطلين. والحاصل أن أهل السنة والجماعة تبعوا ما قاله الله ورسوله وهم أعلم الناس بمراد الله ومراد رسوله ولم يزيدوا على ذلك شعرة ولم ينقصوا منه ذرة، وكلام الله ورسوله أجل في صدورهم وأعظم في نفوسهم من كل شيء، وأسهل شيء عليهم رد كلام الناس كلهم إذا خالفوا نصًا واحدًا من الكتاب والسنة، فبالله عليك أيهم أشبه بالخوارج وأولاهم بهم؟ والجواب لا يحتاج إلى ذكر لوضوحه.

فصل

في تلقيبهم أهل السُّنَّة والجماعة بالحَشْوية، وبيان: مَنْ أولى بهذا الوصف المذموم من الطائفتين..

سبب تلقيب الجهمية لأهل السنة بالحشوية أن الإيمان عندهم نفي الصفات، فمن لم يتصف بوصفهم فليس له من العلم والإيمان إلا اسمهما ولا من الحقائق إلا رسمها، فأهل السنة لما كانوا يثبتون لله صفات الكمال سموهم «حشوية» يعني أنهم حشو وفضلة في الناس وغثاء كغثاء السيل. وجهال الجهمية يتوهمون أن أهل السنة يعتقدون أن الباري في جوف السماوات والأرض وأنه حشوها، وهذا غاية ما يكون من الجهل، إذ لم يقل بهذه المقالة أحد من الناس، وأبعد الناس عنها أهل السنة والجماعة، فإن من اعتقادهم أن السماوات وما فيها من العوالم والأرضين وما فيها في قبضة الرحمن أصغر من خردلة في كف ممسكها، وله من العظمة والكبرياء والقدس والجلال ما لا تدركه عقول العالمين ولا تحيط به عبارات المعبرين، فكيف

ينسب إليهم هذا القول الذي يدل على أن من قاله لم يقع في قلبه من معرفة الرب وعظمته أدنى شيء ولا قدر الله حق قدره.

المقصود أن الجهمية اختلفوا في أهل السنة: هل المراد أنهم حشو الوجود وفضلة فيه أو كما قاله جهالهم من تلك المقالة التي لم تخطر بقلب إنسان ولأهل السنة أسوة بغيرهم؟ فقد ذكر أن أول من لقب هذا اللقب عمرو بن عبيد المعتزلي لعبد الله بن عمر بن الخطاب، وأهل السنة والجماعة لا يتركون السنة لأجل تشنيع المشنعين، فإن كان من يتبع الكتاب والسنة حشويًا فإنهم يشهدون كل أحد منهم حشوية بهذا المعنى، والمدار كله على المعاني لا على الأسماء، فكم سمى أهلُ الباطل لأهل الحق بالأسماء المذمومة وسموا أنفسهم بالأسماء الممدوحة، وذلك لا يضر أهل الحق ولا يرفع أهل الباطل، وإنما هذا شبكة يصطاد بها الذين لا بصيرة لهم، أما الذين هم أحق بهذا اللقب المذموم فإنهم أهل الكلام الباطل الذين حشوا الأوراق من الهذيان والقلوب من الشبه والافتراء وفرحوا بما عندهم من العلوم الباطلة المخالفة لعلوم الرسل، لا أهل السنة والذين حشوا القلوب علمًا وإيمانًا، وأناروا الوجود صدقًا ومعارف وإيقانًا، ووردوا عين الشريعة أعذب المناهل وأصفاها إذ ورد غيرهم زبالة الأفكار ونتن الآراء.

فصل

في تلقيبهم لأهل السُّنَّة والجماعة بالمُجَسِّمة، والمُشَبِّهَة، ونحوها من الأسماء

وذلك لأن أهل السنة أثبتوا لله صفات الكمال كلها، فزعم الجهمية أن إثباتها يقتضي التشبيه والتجسيم، فسموا المثبتين بذلك، فأهل السنة يجيبونهم بجواب يفحمهم ويخصمهم أن إثبات ما أثبته الله لنفسه وأثبته له رسوله من الأوصاف إما أن

لا يقتضي التشبيه والتجسيم لأن الله ليس كمثله شيء فيكون رميكم لنا من باب البهت والافتراء، وإما أن يقتضي ذلك، فإن اقتضاه لم نترك ما دل عليه الكتاب والسنة لأي لازم يقوله أهل الباطل ولا لأجل شناعة المشنعين، فالمبطل في الحقيقة إنما يوجه الإلزامات التي يذكرها على كلام الله ورسوله، وحسبك فحشًا وقبحًا مقالة تصل إلى هذا الحد.

فَبَيْنَ أهل السنة وأهل الباطل فروق عظيمة، أهل السنة يقولون: ما دلت عليه النصوص فهو حق على حقيقته مبين غاية البيان، فلا بعد بيان الله ورسوله بيان، وما خالف هذا الحق فهو باطل، والمتكلمون جعلوا ظواهر النصوص غير مرادة وهي مجاز مع أن المجاز يجوز نفيه وفي نفيه من الكفر ما لا يخفى، ومن قولهم أيضًا أن حقائق الألفاظ منتفية عقلاً، فإذا انتفت الألفاظ والمعاني فما الذي بقي من الدين ومن كلام رب العالمين ونصوص سيد المرسلين، فالنفي والتعطيل للحق والحقائق الثابتة سيما هذه الطائفة والذم نعت لهؤلاء المبتدعين.

فصل

في بيان موارد أهل التعطيل وأنهم تعوضوا بالقلوط عن مورد السلسبيل

أطيب الموارد وألذها وأصفاها وأنفعها مورد الشريعة المحمدية سهلة التناول واضحة الألفاظ حسنة المعاني تملأ القلوب أمنًا وإيمانًا وتصديقًا وتعظيمًا وعلومًا ومعارف، فإن فهم أصول الدين وفروعه من الوحيين متيسر، قال تعالى: ﴿**وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ**﴾ [القمر: ١٧].

وآثارها في القلب واللسان والجوارح والهدى والسمت أحسن الآثار وأجملها، نصلح القلوب فتصلح لها الجوارح، وعكس ذلك موارد المبطلين، وخصوصًا الذين

بنوا أصول دينهم على جهليات يسمونها عقليات وعلى قواعد الفلسفة، فنفوا لذلك صفات المولى التي هي التوحيد وهي أصل جميع الأصول وبها تستقيم الأمور، ففسد بذلك موردهم وخبثت بواطنهم وظواهرهم، وتعوَّضوا عن مورد الشرع والسلسبيل موارد الأخباث والأنجاس التي هي أصل التعطيل، فيا بئس ما أصَّلوا وما فرعوا.

فصل

في بيان هدمهم لقواعد الإسلام والإيمان بعزلهم نصوص السنة والقرآن

أعاد المؤلف هذه المباحث المهمة بتعبيرات متنوعة، لأنه بذلك تتضح الحقائق وتتبين الطرائق. فهؤلاء الجهمية ومن تبعهم من أهل الكلام الباطل سعوا في هدمهم قواعد الإسلام والقرآن، بما أصَّلوه من الأصول الباطلة، وبما نفوه من الأصول الصحيحة. فمن المعلوم أن قواعد الإسلام والإيمان إنما ثبتت وتأسست وانبنت على نصوص الكتاب والسنة، والجهمية عزلوا هذا الأساس العظيم بما أصَّلوه من الأصول الفاسدة فزعموا أن كلام الفلاسفة وعقولهم الفاسدة تفيد اليقين والقطع، وأن كلام الله ورسوله يفيد غلبة الظن، وإذا تعارضت القواطع العقلية مع الظواهر السمعية قدمت قواطع العقل، فهذا أخبث أصل أصَّلوه وأفسدوا به العقائد الصحيحة، وعزلوا لأجله النصوص الصحيحة الصريحة، وتمموا هذا الأصل الخبيث بأن جعلوا عقولهم الفاسدة هي الميزان دون عقول أولي الألباب الذين ينقحون الحقائق الخالصة، ويميزون بين العقليات والجهليات وبين البراهين والشبه، فهؤلاء هم الذين يتعين الرجوع إلى أقوالهم وآرائهم الصائبة.

وقد تتبع المحققون جميع الأصول الدينية فوجدوها مطابقة للمعقول الصريح، وحققوا كل ما قالوه هؤلاء الحيارى الضالون من عقلياتهم التي عارضوا

بها الحق فوجدوها جهليات هي على جهل أصحابها وانسلاخهم من زمرة أولي الألباب من أوضح الأدلة. ومن أراد تفصيل هذه الجملة فليطالع كتاب «العقل والنقل» وكتاب «التأسيس» لشيخ الإسلام ابن تيمية وكيف نقل أكبر براهينهم التي سموها براهين، ووضح ما فيها من الفساد والتناقض، وشهادة بعضهم على بعض بفسادها، وربما كان بعض رؤسائهم يذكرها في موضع من كتبه وينصرها ويذكرها في موضع آخر ويبطلها، وقد تصدى في هذين الكتابين لبيان مخالفتها للعقل الصريح كما ناقضت النص الصحيح، فأدلة الكتاب والسنة وأدلة العقول الصحيحة لا تتناقض لأنها من عند الله ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافًا كَثِيرًا ﴾ [النساء: ٨٢].

واعلم أن العقل مع النقل له ثلاث مقامات: إمّا أن يشهد بما دل عليه الشرع، بما يراه من محاسن الدين وبناء أحكامه على تحصيل المصالح وتكميلها، وعلى دفع المفاسد وتقليلها حسب الإمكان، وبيان أن هداية الدين وإرشاداته تجري مع الوقت والزمان لا تتغير ولا يحصل الرشد بغيرها. وإما أن لا يهتدي العقل لمعرفة تفاصيلها كأمور الغيب والبرزخ والجنة والنار وأحوال يوم القيامة مما لا تهتدي العقول إليه لا إجمالاً ولا تفصيلاً إلا بالوحي السماوي، والعقل فيها يخضع ويسلم للسمع لتيقنه صدق الشارع وأنه لا يقول إلا الحق. وإمَّا أن يأتي الشرع بما تحار فيه العقول ولا تعرف وجهه ولا حكمته، وهذا النوع سماه الفقهاء تعبداً، فهذه الأمور الثلاثة هي التي ترد الشرائع بها.

وأما ورودها بأمر يشهد العقل الصريح ببطلانه وإحالته فهذا من المحال الممتنع لأن الحق لا يتعارض، والأمور اليقينية لا تتناقض، فحيث ظن في شيء من أمور الشرع تناقض ومناقضة للعقل فهو لأحد أمرين لا ثالث لهما: إما أن العقل فاسد يظنه صاحبه معقولاً وحقيقة وهو خيال لا حقيقة له، وإما أن النقل غير صحيح. فالنقل غير الصحيح ليس من الشرع فلا تتصور المعارضة. وإذا بنى العبد إيمانه على هذا الأصل العظيم قد استقام إيمانه وتم يقينه واهتدى للحقائق الصحيحة وسلك أحسن

الطرائق المريحة، ومتىٰ سلك الطريق المخالف لهذا فهو ضال زائغ، ونسأل الله أن يهدينا وإخواننا المسلمين لمعرفة الحق واتباعه آمين.

فصل

في بطلان قول المُلْحدين القائلين: إن الاستدلال بكلام الله وكلام رسوله لا يفيد العلم واليقين

وهذا من جنس ما قبله، فهؤلاء الملحدون زعموا أن أدلة الكتاب والسنة ظنية، وعللوا هذا بأنها ألفاظ تحتمل عدة معان لاشتراكها وإجمالها ولما فيها من الحذف والإضمار والمجاز ونحوه، وهذا يوجب التوقف في مدلولها. والسنة عندهم أغلبها آحاد كذبوا منه وحرّفوا ما لم يتمكنوا من ردّه. وقد تقدم إبطال هذا الأصل الخبيث.

أما أهل السنة والجماعة وجميع أئمة الهدىٰ ومصابيح الدجىٰ فهم يقولون صدق الله العظيم وصدق رسوله النبي الكريم ومن أصدق من الله قيلاً وحديثًا.

وقال تعالىٰ: ﴿وَلا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلاَّ جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيراً﴾ [الفرقان: ٣٣].

الوحيان قد اشتملا علىٰ أجل المسائل وأوضح البراهين، بعبارات وألفاظ واضحة متصادقة، يصرف الله المعنىٰ الجليل من أصول الدين في أساليب متنوعة وألفاظ متغايرة وكلها في غاية الوضوح والبيان والتبيين. ويؤيد المعاني النافعة بضرب الأمثال وتنبيه العقول والألباب علىٰ صحتها وعلىٰ الطرق الموصلة إليها، فهي أدلة نقلية عقلية فطرية، وكل ما قرره أساطين العقلاء وأذكياء الحكماء من الحقائق الصحيحة فهو جزء مما دل عليه القرآن، وأدلة الوحيين تثبت الإيمان في القلوب حتىٰ يكون أرسخ وأقوىٰ من الجبال الرواسي، لوضوحها وقوتها وجلاء براهينها وشهادة العقول بصحتها. لا تحصىٰ الأدلة والبراهين التي يبديها الله ورسوله للأصول

الكبار، وكلما كان الأصل أعظم كانت براهينه أكثر وأعظم وأوضح، قد نوعها الله من جميع الوجوه وصرفها.

والنبي ﷺ أُعطي جوامع الكلم وأيده الله بقوة البيان وبلاغة التعبير، وقد اجتمع فيه ثلاثة أمور لم يصل ولن يصل إليها أحد من الأولين والآخرين: النصح الكامل، والعلم الواسع القوي التام، والبلاغة التامة. فمن اجتمعت فيه هذه الأمور الثلاثة هل تظن أن في كلامه نقصًا أو في تعبيره قصورًا أو يمكن أحدًا أن يستدرك على كلامه أو يحمله على خلاف ما يبين ويتضح منه؟ أم تقول والحق تقول إن كلامه هو الغاية التي لا غاية فوقها في البيان والإرشاد والهدى والهداية إلى كل علم نافع ويقين، وكلامه هو الدليل والمدلول، فياويح من زعم أن اليقين لا يستفاد من كلام الله ولا من كلام الرسول:

﴿ **فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ اللَّهِ وَآيَاتِهِ يُؤْمِنُونَ** ﴾ [الجاثية: ٦].

فصل

في نكتة بديعة تبين ميراث الملقِّبين والملقَّبين من المشركين والموحدين

النكتة هي الفائدة اللطيفة التي لا تكاد تدرك إلا بدقة فهم ولطف عبارة. وذلك أن أعداء الرسول ﷺ من الكفار والمنافقين رموه بألقاب هم أهلها وأحق بها، ورسول الله ﷺ أبعد الخلق عنها، رموه بالكذب والافتراء والقول على الله وأنه أبتر وأنه الذي قطع الأرحام وأتاهم بما لم يأت به أحد. وقد برأه الله من ذلك وأخبر أن هذه الأوصاف الشنيعة وصف أعدائه.

كذلك حالة من ورث هؤلاء المشركين من جهمية وملاحدة لقبوا ورثة الرسول بالألقاب القبيحة وهم أبعد الناس عنها ومن رماهم أحق بها.

ومن بديع ذلك وعجيبه أن المشركين كانوا يسمون محمداً ﷺ مذممًا بدل محمد فيشتمون مذممًا ويقول النبي ﷺ: «**ألا تعجبون كيف يشتمون مذممًا وأنا محمد**» فصرف الله عن نبيه شتمهم لفظًا ومعنىٰ، وكذلك أتباع محمد يسميهم أعداؤهم مجسمة مشبهة حشوية نواصب، فيرمون هذه الأسماء ويشتمونها، ويصرف الله شتمهم عنهم لفظًا ومعنىٰ، فهذا تحقيق لهذا الميراث من الوارثين والوارثين، ولله ألطاف وأسرار لا تبلغها الأفهام.

فصل

في اقتضاء التَّجَهُّم والجبر والإرجاء الخروجَ عن جميع ديانات الأنبياء

وهذا من المناسبات العجيبة اللفظية أن كل واحدة من هذه الجيمات في هذه الأسماء الثلاثة تقتضي الخروج عن بعض الدين، فإذا استجمعت بواحد خرج من الدين بالكلية. وذلك أن الدين مبني علىٰ ثلاثة أصول: التوحيد، والإيمان، وإثبات أفعال العباد حقيقة. فالتجهم يخل بالتوحيد لأن التوحيد مبناه علىٰ إثبات تفرد الرب بصفات الكمال، والجهمية ينفون ذلك كما تقدم من نفيهم لصفاته الذاتية والمعنوية والفعلية، وأما الجبر فإن مذهب الجبرية كما تقدم يقتضي أن العبد مجبور مقهور علىٰ أفعاله وأقواله. وهذا يبطل الشرع والحكمة، ويثبت للعصاة العذر العظيم في كفرهم ومعاصيهم، وأنهم إذا عذبوا عليها فهم مظلومون لأنهم عذبوا علىٰ ما لم يكن لهم فيه أثر. ويرتقي هذا المذهب الخبيث ببعض غلاتهم إلىٰ أن يشهد أن معاصيه طاعات ومخالفته عبادات، لأنه وإن عصىٰ الأمر بغير اختياره فقد أطاع القدر الذي لا بد له منه. وحسبك بهذا المذهب شراً وضلالاً. وأما جيم الإرجاء فالمرجئة يرون أن الإيمان هو إقرار العبد واعترافه بأن الله هو الخلاق وحده وما عدا هذا فلا يدخل في الإيمان.

ومن المعلوم أن الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة دل على أن الإيمان شامل لعقائد القلوب كلها وأعماله وأعمال الجوارح وأقوال اللسان، وأن نقص شيء من ذلك نقص في الإيمان.

ولا يخفى أن من جمع هذه الجيمات فقد اجتمع فيه الشر كله وفاته الخير كله، وهذا مذهب الجهمية المحضة الذين لا نصيب لهم من الدين، وقد يوجد في اتباعهم بعض هذه الأصول الخبيثة دون بعض، والشر دركات كما أن الخير درجات، ولم ينج من هذه الأقوال الباطلة إلا أهل السنة والجماعة الذين وصفوا ربهم بكل صفة كمال، ونزهوه عن كل عيب ونقص، وحققوا الإيمان فأدخلوا فيه الاعتقادات والأعمال الباطنة والظاهرة وقالوا إن «الإيمان» اسم لذلك كله، وهو يزيد بتكميل هذه الأمور وينقص بنقصها، والناس في الإيمان درجات، وعرفوا مع ذلك أن الله تعالى قدير مريد لكل شيء، ومع ذلك فأعمال العباد خيرها وشرها مع دخولها في قضاء الله وقدره هم الذين فعلوها بقدرتهم واختيارهم لم يجبروا عليها، وقد قامت الحجة على العباد فليس لأحد على الله حجة، وحاشا لله أن يجبر العباد على ما لا يريدون. والله أعلم.

فصل

في جواب المُثْبِتِ والمُعَطِّل للرب إذا سأله عن قوله

قصد المؤلف تنويع الأدلة وتصريفها بوجوه متعددة وطرق كثيرة على بطلان مذهب المعطلين، لأن الحق والباطل متى حُرِّفا بأساليب متنوعة ظهر واتضح وبانت حالهما. وهذا الفصل في بيان نتيجة المقالتين وثمرة العقيدتين، في المقام الذي لا تنفع فيه مجرد الدعاوى، ولا تروج فيه البهرجة. فالمعطل النافي إذا سأله ربه عما يقوله ويعتقده فيه صار حاصل جوابه الحقيقي: يا رب إني قد نفيت عنك صفات

الكمال، ونفيت ما لك من الحكمة وبديع الأفعال، وما أخبر به عنك نبيك من الاستواء والنزول، وكل ما ورد به الكتاب والسنة من هذا الباب فقد نفيته مقتديًا في ذلك بآراء المتهوكين الذين قدموا آراءهم الفاسدة وعقولهم المنحرفة على كتابك وسنة نبيك.

أما المثبت فإن حاصل جوابه أن يقول: يا رب قد قلت ما قلتَه في كتابك، وقاله عنك رسولك محمد ﷺ من الصفات الذاتية والمعنوية والفعلية، لم أعد ذلك شعرة، ولم أسلط عليها الآراء بالتأويل والتحريف، وكيف أقدم عليها قولاً أو عقيدة أو رأيًا وهي في غاية الوضوح والبيان، تملأ القلوب معرفة وإيمانًا وأنوارًا، ويشهد لها كل ذي عقل سليم ورأي صحيح مستقيم.

فبالله عليك أي الجواب أصح وأولى وأنجى من عذاب الله وأقرب إلى رضى الله. والله المسئول بفضله أن يحيينا على سنة رسوله، ويميتنا عليها، ويبعثنا عليها. إنه جواد كريم.

فصل

في تحميل أهل الإثبات للمُعَطِّلين شهادةً تُؤَدَّى عند رب العالمين

أهل الإثبات لصفات المولى من أهل السنة والجماعة يعلنون جهاراً بعقيدتهم، ويحمدون الله عليها، ويشهدون الله وملائكته وجميع خلقه عليها، ويحملونها للمعطلين لها من الجهمية ونحوهم جازمين بها مطمئنة بها قلوبهم قائمين بها ممتثلين قوله تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٤].

فمن أصولهم العظيمة أنهم يعتقدون بقلوبهم ويقولون بألسنتهم أن الله هو العليُّ الأعلى، وأنه فوق سماواته على عرشه بائن عن خلقه، تنزل من عنده

الأحكام والأوامر القدرية والشرعية، وترفع إليه وتصعد إليه الأملاك والأرواح والأعمال وقد صعد إليه رسوله محمد ﷺ ليلة المعراج وعيسىٰ ابن مريم. ويعتقدون أنه متكلم ولم يزل ولا يزال يتكلم بما شاء إذا شاء، وأن القرآن كلامه حقًا تكلم به وسمعه جبريل وأداه إلىٰ محمد ﷺ وبلغه محمد أمته. ويثبتون جميع ما ورد به الكتاب والسنة من أنواع كلامه لمن شاء من خلقه، والقرآن جميعه ألفاظه ومعانيه كلام الله منزل غير مخلوق.

ومن كليات أصولهم أن كل ما وصف الله به نفسه من صفات الكمال ونعوت العظمة والكبرياء والجلال أو وصفه به رسوله فهو حق ثابت علىٰ حقيقته، لا ينفون شيئًا من ذلك، ولا يحرفون، ولا يمثلون. وعندهم أعلىٰ مراتب العلم واليقين مدلول كلام الله وكلام رسوله، وأنه مشتمل علىٰ البراهين القاطعة والمسائل النافعة، ويبرأون إلىٰ الله من تقديم غيرها عليها، وهي أعظم في صدورهم وأجل في نفوسهم من أن يقدم عليها معقول أو رأي أو قياس أو قول أحد من الناس كائنًا من كان.

ومن أصولهم العظيمة أنه لا يتم الإيمان بالله حتى يؤمن العبد بجميع أسماء الله الحسنىٰ، وجميع ما دلت عليه من الصفات، وما صدر عنها من الأفعال والمتعلقات والأحكام. وهذه ا أصول الثلاثة هي أركان الإيمان بالأسماء والصفات، فيقولون: إنه عليم، وذو علم عظيم، ويعلم كل شيء. قدير، ذو قدرة، ويقدر علىٰ كل شيء. وهكذا بقية الأسماء الحسنىٰ علىٰ هذه الطريقة. وهذه الأمور الثلاثة متلازمة: الأسماء تدل علىٰ الصفات وهي مشتقة منها، وصفاته تدل علىٰ أسمائه، فما سمي بالعليم القدير الحي السميع البصير ونحوها إلا لما اتصف به من كمال العلم والقدرة والحياة والسمع والبصر، والفعل مرتبطة به الأسماء والصفات، فإن إثبات أفعال بدون أوصاف تصدر عنها غير معقول، فآثار الرحمة والنعم تدل علىٰ أنه موصوف بالرحمة العظيمة، وآثار الحكمة وانتظام الخلق والأمر تدل علىٰ كمال حكمته، وهكذا. وقد تطلق الصفة ويراد بها آثارها كما قال تعالىٰ: ﴿ **وَأَمَّا الَّذِينَ**

ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٧].

وفي الحديث الصحيح: «لما احتجت الجنة والنار قال الله للجنة أنت رحمتي أرحم بك من أشاء من عبادي». فأطلق على الجنة الرحمة لأنها ناشئة عنها ومملوءة بها. ومن الممتنع المستحيل إثبات فعل من دون أن يعود إلى فاعله وصف منه. والفعل له شروط ثلاثة: نفوذ الإرادة، وتمام القدرة، وإمكان الفعل. والرب تعالى تام القدرة، نافذ الإرادة، وليس عليه شيء ممتنع.

ومن أصولهم الكلية أنهم يبرأون إلى الله من كل تأويل يخالف مراد الله ومراد رسوله من تحريفات المبتدعين واختراعات المتكلفين، وإنما تأويلهم يعود إلى الجد في معرفة مراد الله ومراد رسوله، وإذا ورد في الكتاب والسنة لفظ مشتبه ردّوا المتشابه إلى المحكم ليصير الجميع محكمًا، وهذا عند الضرورة، وإلا فلا يعدلون عن ظاهر الكتاب والسنة ما وجدوا إليه سبيلاً.

ومن ممادح أهل السنة أنهم يجتهدون في معرفة الحق بكل طريق يوصل إليه، ويرحمون الخلق فهم أرحم خلق الله للخلق يقصدون هدايتهم مهما أمكنهم. ومن خالف الكتاب والسنة من كل مبتدع فهم يبدعونه وينكرون عليه بدعته ويزجرون عنها بكل وسيلة، ولكنهم لا يكفرون المبتدعين المتأولين الذين ضلوا عن الحق وظنوا أن ما قالوه واعتقدوه هو مراد الله ومراد رسوله جهلاً وضلالاً، فالبدعة وإن كانت منافية للإيمان قد يمنع من تكفير قائلها جهله وضلاله وتأويله إذا كان مؤمنًا بالرسول معظمًا له ملتزمًا لطاعته وتصديق خبره، وأما من عرف منهم مخالفة بدعته لما قاله الرسول وعاند وشاق الله ورسوله من بعد ماتبين له الهدى فإنه كافر، لأن الكفر جحد ما جاء به الرسول أو جحد بعضه.

ويؤمنون بالقدر خيره وشره، فيعلمون أن الله على كل شيء قدير، وقد أحاط علمه بكل شيء وكتب في اللوح المحفوظ كل شيء، وأن مشيئة الله نافذة وإرادته عامة لكل ما و جد من الأعيان والأوصاف والأفعال، وأنه خالق أفعال العباد

والطاعات والمعاصي، ومع ذلك فقد أمر العباد ونهاهم وجعلهم مختارين غير مجبورين عليها، بل هي واقعة بحسب قدرتهم وإرادتهم، والله خالقهم وخالق قدرتهم وإرادتهم.

ومن أصولهم أن الإيمان قول القلب واللسان، وعمل القلب واللسان والجوارح، وأنه يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وأن الناس يتفاضلون في عقائد الإيمان وفي أعماله القلبية والبدنية وأقوال اللسان قوة وضعفًا وحسنًا وضده وقلة وكثرة، ويبرأون من مذهب المرجئة الذين يرون الإيمان مجرد إقرار القلب وأن الناس في الإيمان متساوون.

ومن مذهب الخوارج المخلدين أهل الكبائر في النار، ومن مذهب المعتزلة الموافقين لهم في الحكم، بل عند أهل السنة أن أهل الكبائر لا يسلب عنهم اسم الإيمان ولا يخلدون في النار بل لا بد من خروجهم منها بشفاعة أو غير شفاعة برحمة من أرحم الراحمين، ومع ذلك فهم ناقصو الإيمان.

ويعتقدون ما ثبت في الكتاب والسنة المتواترة من أن المؤمنين يرون ربهم تبارك وتعالىٰ كما يرىٰ القمر ليلة البدر، يرونه في عرصات القيامة ثم يرونه في الجنة كما يشاء الله سبحانه في أوقات قدرها الرب الرحيم لأوليائه المطيعين لتقرّ أعينهم وتبتهج قلوبهم ويزدادوا من معرفته ومحبته وتوابع ذلك الذي هو أكبر النعيم وأجل الفوز العظيم.

ويعتقدون أن خير الخلق بعد النبيين والمرسلين أصحاب نبيهم، لما ثبتت به وبفضائلهم نصوص الكتاب والسنة، ولما مَنَّ الله به عليهم من السوابق والفضائل والخصائص التي لا يشاركهم فيها أحد من الأمة، وأفضلهم أبو بكر الصديق ثم عمر ثم عثمان ثم علي ثم باقي العشرة المشهود لهم بالجنة ثم السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار ممن أسلم قبل صلح الحديبية وهم علىٰ مراتبهم من السبق بحسب مقاماتهم رضي الله عنهم.

فصل

في عهود المُثْبِتين مع رب العالمين

توسل المصنف إلى الله بالحق الذي وصفه ووصف دينه ووعده ووعيده أن ينصر دينه ويشرح له صدر كل مؤمن موحد لينال أعلى المقامات، فإن الله إذا أراد هداية عبده شرح صدره للإسلام والإيمان، فتلقى ما جاء به الرسول بقوة، وأقبل على تفهم معانيه والعمل بما يدل عليه ويقتضيه هاديًا مهديًا، وعاهد ربه بما التزمه من السمع والطاعة على نصر دينه ووحيه، وعلى مجاهدة المبطلين وأصناف المبتدعين بالطرق النقلية والعقلية.

فصل

في شهادة أهل الإثبات على أهل التعطيل أنه ليس في السماء إله، ولا لله بيننا كلام، ولا في القبر رسول

أما الأولتان فقد تقدم الكلام عليهما مراراً، وأما شهادة أهل الإثبات على الجهمية ومن تبعهم أنه ليس في القبر رسول فلأن من قول المعطلين أن روح الإنسان عرض من الأعراض القائمة به كالألوان ونحوها، وتلك مشروطة بوجوده وحياته فإذا مات زالت هذه الأعراض، فلهذا أنكر بعضهم نعيم البرزخ وعذابه وبعضهم جعله للجسم دون الروح لكونها معدومة مضمحلة. ولا يخفى بطلان هذين القولين ومخالفتهما للنصوص الثابتة المتواترة من أن الروح جسم لطيف له من اللطافة والخفة والحركة السريعة ما يناسب حاله كما سيأتي إن شاء الله الكلام عليها، وأنَّ نعيم

البرزخ وعذابه على الروح أصلاً وعلى الروح مع البدن.

والقصد أن الجهمية إذا قالوا هذا الأصل الفاسد ترتب على قولهم ولزم منه بطلان رسالة الرسول بموته وأنه رسول ما دام حيًا فإذا مات عدمت رسالته كما تعدم روحه عندهم، فلما علموا أن هذا القول مخالف للمعلوم بالضرورة من الدين قال من أراد نصر هذا القول: إن الرسول حي في قبره حياة مماثلة لحياته في الدنيا ولذلك بقي تحريم زوجاته على أمته، والشهداء ذكر الله أنهم أحياء والأنبياء بلا شك أكمل حياة منهم. واحتجوا أيضًا بأنه ﷺ رأى موسى في قبره يصلي والصلاة لا تقع إلا من حي، وبأنه ﷺ قال: «**ما من مسلم يسلم عليّ إلارد الله علي روحي حتى أرد عليه**» وكذلك ما ورد في عرض أعمال أمته عليه يوم الإثنين ويوم الخميس.

هذا حاصل ما احتجوا به، وهو لا يدل على مطلوبهم بوجه من الوجوه، فإنه لو كان في قبره حيًا حياة مماثلة لهذه الحياة لم يجز أن يحبس في قبره ويسجن ذلك السجن الموحش، ولو كان حيًا في قبره لكان يرشد أمته ويفتيهم ويدلهم على ما فيه صلاحهم وينهاهم عما يضرهم، ولأراحهم من الاختلافات الجارية على الدوام بين أمته، ولجاءه الصحابة رضي الله عنهم يسألونه ويشكون إليه ما نزل بهم من الملمات على عادتهم إذ كان بين أظهرهم، ولو كان حيًا لاستسقوا به إذا أجدبوا، ولم يفعلوا ذلك بغيره لا العباس ولا غيره، ولكنهم رضي الله عنهم قد عرفوه حق المعرفة وعرفوا أن الأمور المختصة به في حياته لم يكن لها أثر بعد وفاته، فكم من مشكلة أشكلت عليهم وكم ملمة نزلت بهم ولم يجيئوا إليه لذلك، فكل هذا دليل على أنهم اتفقوا على أنه كان ميتًا كما أخبر الله به في كتابه، فهل جاء بعد هذا خبر صحيح أنه بعث في قبره وأنه حي كما كان في الدنيا. وأيضًا فإن الناس لهم موتتان وحياتان.

قال تعالى عنهم: ﴿قَالُوا رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ﴾ [غافر: ١١].

وعلى قولهم بحياة الأنبياء في قبورهم يكون للأنبياء ثلاث موتات، فهذا مع مخالفته للكتاب فلا يقوله إلا من لا يبالي بالأقوال التي لا مستند لها. وأما قياسهم لحياة الأنبياء بحياة الشهداء فهذا من أكبر الأدلة عليهم، فإن الشهيد نص الله في

كتابه على حياته في البرزخ فلم تثبت حياتهم بالقياس بل بالنصّ المثبت لحياتهم الناهي عن تسميتهم أمواتًا. ومع هذا فالشهيد تحل نساؤه لمن بعده ويقسم ماله ويحكم عليه بما يحكم على أموات المسلمين إلا في الصلاة والتغسيل، وكذلك جسمه بلا شك يبلى، لكن المراد بحياته أنها حياة برزخية تبتهج الروح برضا الله وكرامته وفضله، والأنبياء أكمل حالة منهم في ذلك بلا ريب.

وأما تحريم نساء النبي ﷺ على غيره فقد ذكروا لذلك عدة حكم، منها أنهن نساؤه في الدنيا والآخرة لأنهن لما خيرن فاخترن الله ورسوله شكر الله لهن عملهن ولم يزل الله شكورًا، فمنع رسوله أن يتزوج عليهن وأن يستبدل غيرهن بهن، وجعلهن زوجاته في الدنيا والآخرة، فلذلك حرمن على غيره لا لأجل أنه حي كما هو في الدنيا فإن هذا لا تستقر عليه قدم عالم، ومنها أنهن أمهات المؤمنين في المحبة والتوقير والإعظام والاحترام فلا يناسب أن يتزوجهن بعده أحد. ومنها أنه يجب تقديم محبة النبي ﷺ على كل محبة بعد محبة الله فمنع الله من كل ذريعة تحول دون هذا المقصود ودون تكميله. ولا شك أن تزوج الرجل لزوجة الرجل من بعده من جملة الدواعي لنقصان المحبة ولغير ذلك من الحكم، ولذلك اعتددن بعده ولزمن الإحداد أربعة أشهر وعشرًا رضي الله عنهن، وكل هذا دليل على موته.

وأما رؤيته لموسى يصلي في قبره ففي النفس منه شيء لأن البخاري ترك تخريجه في صحيحه على عمد فلولا أن عنده علة توجب تركه لم يتركه، ولذلك أعله الدارقطني بالوقف على أنس، وبين الحديث المرفوع والموقوف فرق عظيم، ولكن خرجه مسلم في صحيحه فنقله ونقله غيره من الأئمة، على هذا التقدير فليس هذا مختصًا بالرسول، فقد روى ابن عباس وغيره حديثًا صحيحًا حين يأتي الملكان إلى المسلم يسألانه فتمثل له الشمس عند الغروب فيقول: دعاني أُصلي العصر، فيقولان: إنك ستصليها بعد. فإذا كان هذا مع الموت الذي لم يشك فيه أحد علم أنه لا منافاة بين موت الإنسان وبين صلاته في قبره وفي برزخه، فإنه وإن كانت التكاليف قد انقطعت فإن الله يكرم أنبياءه وأولياءه بكرامات، ومن أعظم الكرامات

فعل العبادات المتصلة بمعرفة ربهم ومحبته فإنها من أعظم اللذات والكرامات. ولهذا سأل الله ثابتٌ البناني إن كان قد أعطي أحد الصلاة في قبره أن لايزال مصليًا، فرؤي بعد وفاته يصلي في قبره.

وقد رأىٰ ﷺ موسىٰ ليلة المعراج في السماء السادسة كما رآه في قبره مصليًا، ولا منافاة بين الأمرين فإن للروح شأنًا غير شأن البدن، فإنها في غاية اللطافة وسرعة الحركة كما ثبتت به الآثار، ولما كانت مخالفة في أوصافها لهذا الجسم الكثيف كثر غلط الخائضين فيها لأنهم لم يشاهدوها ولا شاهدوا لها نظيرًا، ولكن الأدلة ثبتت بذكر أوصافها وتنقلاتها وسرعة حركتها فيستبعد الخائضون بها أن تكون في أعلىٰ عليين فوق السماوات السبع مقيمة هناك وتردُّ إلىٰ قبره أسرع من لمح البصر فتردُّ السلام علىٰ المسلِّم عليها، وقد أظهر الله لعباده في هذه الأوقات من المخترعات وعجائب الكهرباء ما هو من أكبر الأدلة علىٰ أحوال الروح وعلىٰ ما أخبر به الله ورسوله من أمور الغيب التي لا تدركها الحواس فإذا كان علم المخلوق وقدرته وصل إلىٰ هذه العجائب والله هو الذي علمه وأقدره فكيف بقدرة الخلاق العليم الذي إذا أراد شيئًا قال له كن فيكون.

وأمَّا استدلالهم برد النبي ﷺ سلام من يسلم عليه فليس خاصًا به، فإنه ثبت في السنن مرفوعًا: «**ما من مسلم يرد على قبر أخ له كان يعرفه فيسلم عليه إلا ردّ الله عليه روحه**». وأما الحديث الذي فيه ذكر رؤية الأنبياء في قبورهم أحياء فهو غير صحيح بل منكر، فتبين أنه ليس لهم دليل واحد علىٰ ما قالوا.

والمنكر من قولهم في هذا المقام قولهم إن الأنبياء أحياء في قبورهم حياة مماثلة للحياة الدنيوية وهم محبوسون في قبورهم والتراب قد عمهم من جميع جوانبهم، فهذا مما يعلم الله بالضرورة بطلانه. وأما الحياة الثابتة في الكتاب والسنة في حق الأنبياء فإنها حياة برزخية للروح أصلاً والبدن تابع فيها الروح يسري إليها أحيانًا من نعيمها وعذابها.

وأما عرض الأعمال علىٰ النبي ﷺ يوم الإثنين والخميس فإنه قد وردت آثار تدل

على عرض أعمال الناس على آبائهم وأمهاتهم وأقاربهم، ولكن الذي يعرض على النبي ﷺ جميع أعمال الأمة والذي على غيره خاص بأقاربهم وأخصائهم، فليس في هذا ما يدل على الحياة المعهودة، والكلام في الأرواح كثير منتشر صنفت فيه الكتب وكثر فيه خوض الخائضين، ومن أحسن الكتب المصنفة فيه كتاب «الروح» للمؤلف فإنه أتى فيه بما يشفي ويكفي.

والذي يجب اعتقاده في شأن الروح أنها مخلوقة حادثة بعد عدمها، وأن الله خلقها للبقاء. ولهذا إذا مات العبد بقيت الروح منعمة إن كان صاحبها من السعداء أو معذبة إن كان من الأشقياء، وكذلك يجب اعتقاد جميع ما وصفت فيه الروح من الكتاب والسنة، وأنها مداخلة لهذا البدن الكثيف فإذا فارقته مات وفارق الدنيا، وإنها ليست كما ذكره أهل الكلام الباطل ليست داخل البدن ولا خارجه، فإن هذا في الحقيقة نفي لها كما قالوه في الباري كما تقدمت الإشارة إليه.

فصل

في كسرِ المنجنيق الذي نَصَبَهُ أهل التعطيل على معاقلِ الإيمان وحصونه جيلاً بعد جيل

وهو الذي يسميه المتكلمون «دليل التركيب» فإنهم قرروا هذا الدليل الباطل بقولهم: لو كان موصوفًا بالصفات كالحياة والعلم والقدرة وغيرها وكان مركبًا، ولو كان مركبًا كان محدثًا، فتعين أن تنفى عنه الصفات، وأن لا يوصف بوصف زائد على مجرد الذات.

فهذا قد أخذه متأخرهم عن متقدمهم، وغيروا بذلك عقائد الخلق وموهوا على ضعفاء البصائر، ونفوا لأجله أجلى الحقائق وأوضحها وأحقها بالإثبات، وتركوا لأجله ما هو معلوم من الدين بالضرورة ثابت في الكتاب والسنة.

فأكبر الأدلة على بطلان هذا الطاغوت مخالفته للأدلة اليقينية من الكتاب والسنة فمخالفة المعلوم بالضرورة باطل بلا ريب، ثم بقطع النظر عن ذلك هو في نفسه باطل يستفسر أهله عن مرادهم بالتركيب، فإن التراكيب المصطلح عليها كثيرة فيقال لهم: هل تعنون بهذا التركيب «التركيب الامتزاجي الاختلاطي» كتركب الإنسان والحيوان من عدة أعضاء ومن الأركان الأربعة؟ أم تعنون بذلك «تركيب المجاورة» كتركيب السقف على البنيان والجسر على النهر، فإن عنيتم واحداً من هذين الأمرين لم يلزم شيء منهما في إثبات صفات الباري التي أثبتها لنفسه وأثبتها له رسوله ﷺ عند أحد من العقلاء. وإن عنيتم «التركيب من الجواهر الفردة» وهي الجزء الذي لا يتجزأ، أو من الهيولي والصورة، فأكثر العقلاء لا يتصورون الجواهر الفردة فضلاً عن إثباتها، بل من تصور الأمر على ما هو عليه علم بطلان ذلك وأنه لا وجود له ولا يتركب منه موجود، ثم على التقدير الباطل الممتنع فلا يلزم من إثبات الصفات تركبه من هذه الحالات.

وإن عنيتم أنه تركب من الذات والصفات فما المحذور من هذا الإثبات، فسموه ما شئتم فلن يترك بتسمية المبطلين له بالأسماء المنفردة. وصورة التلازم هكذا: لو كان موصوفًا بالصفات لزم أن يكون موصوفًا بالصفات، كما يقول القائل: لو كان موجوداً لكان موجوداً، ولو كان حيًا لكان حيًا. فإذا اتحد اللازم والملزوم كان اللازم للحق بلا شك حقًا.

والقصد أنهم يطالبون بوجود معاني هذه التراكيب في الكتاب والسنة أو كلام أهل اللغة، ولن يجدوها، فإن هذه الأسماء من اصطلاح فلاسفة اليونان.

ثم يقال ثانيًا: هب أنه كان يسمى تركيبًا فليس لكم دليل على نفي هذا الذي تسمونه «التركيب» لأنه ثابت في الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة، وما ثبت بذلك فمحال أن يقاومه دليل آخر. وهنا شيء يسمونه «التركيب من الماهية والوجود» وهل الماهية هي الوجود أو هي غيره؟ فمتى قالوا إنها الوجود لم يتصور تركيب كما هو قول لبعض المتكلمين، ومتى قالوا: هي غيره ارتبكوا في هذا الموضع

لأن «التركيب» عندهم باطل، وكل شيء اقتضىٰ معنىٰ التركيب في جانب الباري فهو باطل، فلهذا منهم من أطلق الكلام نفيًا وإثباتًا، ومنهم من توقف، والتحقيق أن يقال إن وجود كل شيء هو عين ماهيته، وماهيته عين وجوده، فإذا اختلف اعتبارهما ذهنًا وعينًا وخارجًا ورسمًا فكل واحد من المذكورات له اعتبار مختص به.

فصل

في أحكام التراكيب الستة

ما تقدم من شرح «التراكيب» فإنما هو اصطلاح للمتكلمين أخذوه عن فلاسفة اليونان. أما حكمها في الواقع فإن القسمين الأولين «تركيب الامتزاج» كالحيوان و«تركيب الجوار» كالسقف مع الجدار فهما التركيبان المعروفان في النطق والعين والذهن، وقد تقدم أنه لا يلزم من إثبات صفات الله على الوجه الوارد في الكتاب والسنة شيء منها عند كل أحد. والثالث والرابع «التركيب من الجواهر المنفردة» أو «من الهيولي والصورة» أكثر العقلاء لا يثبتونهما ويرون أنه لا حقيقة لذلك كما تقدم، وعلىٰ إثباتهما عند من يقول به فلا يلزم ذلك في إثبات الصفات. وأما التركيب الخامس والسادس عند المصطلحين عليهما فقد تقدم أنه لا يسمىٰ هذا تركيبًا وعلىٰ فرض تسميته ليس لهم دليل واحد علىٰ نفيه، لكن لما كانت عقيدتهم الفاسدة أدتهم إلىٰ نفي صفات الله جعلوا يتوسلون إلىٰ قولهم بكل شبهة تروّجه، وإذا قالوا لا مشاحة في الاصطلاح فلنا أن نسمي ذلك تركيبًا، قيل: لا مشاحة في الاصطلاحات التي لا تتضمن محذورًا، وأما تمكين المبطل أن يصطلح هو وذووه اصطلاحات يتوسلون بها إلىٰ رد الحق ونصر الباطل فهذا يشاح فيه كل المشاحة ويدفع بكل وسيلة، فإن اصطلاحهم هذا ردّوا به ما ثبت في الكتاب والسنة من صفات الله وعلوه علىٰ عرشه وتكليمه بوحيه وتكليمه من شاء من عباده ورؤية

العباد له وغير ذلك مما هو ثابت في الكتاب والسنة .

والدليل العقلي والنقلي إنما قام ودل على استناد الكون جميعه إلى الرب العظيم في إيجاده وإمداده وبقائه وجميع شئونه وما يحتاج إليه، وكذلك دل على انتهاء الكون إلى الله وأن إلى ربك المنتهى في كل شيء . فالأصل الأول افتقار جميع العالم العلوي والسفلي إلى الله في كل شيء وغناه الكامل عنها، والأصل الثاني فيه إثبات كمال أوصافه و أن له غاية الكمال الذي لا يتصوره المتصورون، ولا يعبر عن كنهه المعبرون، فإن محمداً ﷺ أعلم خلقه قال : «**لا أُحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك**» وإذا سبحه يوم القيامة عندما يشفع للخلق يفتح عليه من محامد الله وثنائه وتمجيده ما لم يفتحه على أحد من الأولين والآخرين، فكل مخلوق قاهر لمخلوق آخر ثم ذلك القاهر فوقه من هو أقدر منه حتى تنتهي العزة والقدرة للواحد القهار . وكذلك كل عالم فوقه من أعلم منه، حتى ينتهي العلم إلى المحيط علمه بكل شيء .

وهكذا جميع أوصاف الكمال تنتهي كلها إلى من هو بها أحق من كل موجود وهو الذي له الكمال المطلق بكل معنى واعتبار . وليس المحذور من إثبات الصفات كما توهمته الجهمية، وإنما أكبر المحاذير وأفظعها من إثبات إلهين اثنين . وأما إذا قيل إن الإله واحد متفرد في وحدانيته كثير الأسماء والصفات فهو الحق الأكبر الذي لا أحق منه ولا أعظم، وهو أكبر الأصول وهو أصل الكمال، فإن النقص يرجع إلى أمرين : إما سلب كماله وصفاته، وإما اعتقاد الشركة لله تعالى . فالذم كله راجع إلى هذين الأمرين، كما أن الحمد والمدح والثناء راجع إلى إثبات صفات الله ونعوته .

ومن تأمل هذا العلم كله، وتغلغل فكره فيما احتوى عليه من آثار القدرة والرحمة والحكمة، رآه شاهداً بلسان المقال ولسان الحال بأن الله هو الخالق وحده، المعبود وحده، الذي له كل صفة كمال ورحمة وحكمة ومدح وثناء وتعظيم، وأنه على كل شيء قدير، فعال لما يريد، له الحياة الكاملة والقيومية التامة فلا تأخذه سنة ولا نوم، قام بنفسه بما هو عليه من كمال الغنى والعظمة، وقام بجميع

المخلوقات، فكل يوم هو في شأن، يدبر الأمر، يفصل الآيات.

فهذه الأصول يشهد بها الكون لله الواحد القهار، لكن الجهمية ردّوا هذه الشهادات المبنية على البراهين القواطع بشبه يونانية لا تسمن ولا تغني من جوع.

وإذا أردت أن تعرف حقيقة التركيب الذي يصول به المتكلمون ويقدمونه على كل شيء فعبر عن المعاني المقصودة الصحيحة بعبارات واضحة، خصوصًا الألفاظ القرآنية والألفاظ النبوية، فإنها مضمون لها العصمة وقد استولت على غاية البيان، فقل في هذا الذي سموه تركيبًا ونفوا صفات الله لأجل هذا قل كاشفًا للمعنى: لو كان موصوفًا بصفات الكمال كان موصوفًا بصفات الكمال، ولو كان موصوفًا بأنه العلي الأعلى لكان عليًا أعلى، ولو كان موصوفًا بالكلام لكان موصوفًا بالكلام، ونحو ذلك من العبارات البينة الواضحة التي تعبر عن المعنى الصحيح بعبارة صحيحة، وفيها يتحد اللازم والملزوم، فإذا عبر عنه النافي بعبارت أُخر وتدرج بها إلى نفيها ظهر أنه مكابر معاند عندما ينكشف المعنى بالعبارات المذكورة، فإذا أصر على التعبير بالعبارات البدعية فقل: إن أردت ما ذكرنا من هذاالمعنى الواضح فنحن نقبل المعنى الذي دل عليه الشرع ولو عبر عنه بأي عبارة تكون.

فصل

في أقسام التوحيد
والفرق بين توحيد المُرسلين، وتوحيد النفاة والمعطلين

أما توحيد الفلاسفة فهو إثبات وجود مطلق لا ذات له ولا اسم ولا صفة ولا فعل، ومضمون هذا إنكار وجود الله أصلاً، لأن هذا الذي نعتوه لا يمكن وجوده في الخارج، وإنما يتصوره الذهن الفاسد كما يتصور الخيالات التي لا حقيقة لها، والشرك عندهم إثبات الذات والصفات.

وكذلك توحيد الاتحادية القائلين بأن الوجود واحد، فلا ثم رب ولا مربوب وإنما الخالق عندهم عين المخلوق ولكن الحس والوهم يظن تباينهما، وإلا فالكل شيء واحد. ومحققهم لا يصل إلىٰ تحقيق قولهم الباطل حتىٰ يخرق الحس والعقل فضلاً عن الوهم والخيال، فحينئذ يصل إلىٰ هذا التوحيد الذي حقيقته الكفر برب العالمين وتعطيله عن أسمائه وصفاته وأفعاله، وهو قريب من توحيد الفلاسفة أو هو هو لكن التعبير اختلف، والشرك عند هؤلاء إثبات التباين بين الخالق والمخلوق، فجعلوا التوحيد شركًا والتعطيل حقًا، ولما احتج المحتج عليهم فقال: «فصوصكم» تخالف القرآن فقال: القرآن كله شرك وإنما التحقيق في كلامنا. فقاتل الله من عد هذه الطائفة من أمة محمد وهم برآء من جميع الأنبياء، ولا أظن أحدًا يعرف قولهم وفي قلبه مثقال ذرة من إيمان فيستريب في أمرهم ويعرف أنهم مباينون للدين كل المباينة.

وأما توحيد الجهمية فقد تقدمت حكايته، والشرك عندهم إثبات صفات الله التي نطق بها الكتاب والسنة.

وأما توحيد الجبرية فقد تقدم أيضًا قولهم: إن العبد مجبور علىٰ أفعاله لا اختيار له فيها، وعندهم أن الله هو الفاعل للطاعات والمعاصي.

فهذه الأنواع المذكورة مع ما اشتملت عليه من الكفر بالله والتكذيب لأنبيائه وإبطال أمره وشرعه هي الأقوال الرائجة بين الناس المنصورة عند جماهير المتكلمين فاقرن بينها وبين توحيد الأنبياء والمرسلين تجد الفرق العظيم.

فصل

في توحيد الأنبياء والمرسلين

وهذا هو التوحيد الحقيقي الصحيح، وهو الذي لا يصدق علىٰ مسماه سواه، فإنه الاعتراف بتوحد الباري بكل صفة كمال وجمال وجلال ومجد وحمد وعظمة

وكبرياء، والعمل بمقتضى هذا من التعظيم الكامل لله والحب التام والخضوع له وإخلاص العمل له. فهو نوعان: علمي اعتقادي وعملي. وقدم المصنف الاعتقادي لأن التوحيد العملي يتفرع عنه ويقوى بقوته، ولأنه أكبر البراهين على توحيد الإلهية ووجوب إفراد الباري بالعبادة ولأن معظم الخلاف مع أهل الكلام الباطل في هذا النوع.

وهذا النوع مبني على أصلين عظيمين: أحدهما: تنزيه الباري وتقديسه عما لا يليق بجلاله وما ينافي كماله، وحاصل هذا النوع يعود إلى تنزيه الله عن مشاركة أحد من المخلوقين لله في شيء من صفات كماله أو في حق من حقوقه وخصائصه، وإلى حفظ صفات كماله عن أمور ثلاثة: عن تشبيهها بصفات المخلوقين، أو نفيها عن الله، أو نفي بعض معانيها. فيعلم أن له الكمال المطلق الذي لا يمكن التعبير عن عظمته وكنهه، وأن له من ذلك الكمال غايته ومنتهاه وأكمله، فهو المنزه عن الشريك والظهير والعوين والشفيع بلا إذنه، وهو الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوًا أحد، وهو المنزه عن السنة والنوم والموت والتعب واللغوب، وأن يغيب عن سمعه أو بصره أو علمه شيء، وهو المنزه عن كل ما ينافي كماله وعظمته وجلاله.

فصل

في النوع الثاني وهو الثبوتي

وهذا النوع هو المقصود الأعظم، وما مضى وسيلة وتتميم وحفظ لهذا النوع. فإن جميع ما ينزه الله عنه فإنما ذلك لأجل ثبوت ضده. وهذا النوع مبناه على إثبات جميع صفات الله الموجودة في الكتاب والسنة والأسماء الحسنى ومعانيها على وجهها والتفقه في معرفة معانيها والتحقق بها تصديقًا ومعرفة وتعبدًا لله بها.

وكلما قويت هذه الأمور وقوي التوحيد في القلب حتىٰ يكون في قلوب العارفين الربانيين أعظم من الجبال الرواسي، وأطيب وأحلىٰ وألذ من كل اللذات.

وذلك بإثبات أنه (العليّ الأعلى) بكل وجه واعتبار: علوّ الذات، وعلو القدر، وعلو القهر. فعلوّ الذات هو أنه مستو علىٰ عرشه، فوق جميع خلقه، مباين لهم، وهو مع هذا مطلع علىٰ أحوالهم، مشاهد لهم، مدبر لأمورهم الظاهرة والباطنة، متكلم بأحكامه القدرية وتدبيراته الكونية وبأحكامه الشرعية. وأما علو القدر فهو أن صفاته كلها صفات كمال، وله من كل وصف ونعت أكمله وغايته، وأما علو القهر فهو قهره تعالىٰ لجميع المخلوقات، فالعالم العلوي والسفلي كلهم خاضعون لعظمته مفتقرون إليه في كل شئونهم.

ومن أسمائه العظيمة (الأول، والآخر، والظاهر، والباطن): وقد فسرها النبي ﷺ تفسيراً كاملاً واضحًا فقال: «**أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء**» ففسر كل اسم بكل معناه، ونفىٰ عنه كل ما يضاده، فمهما قدر المقدرون وفرض الفارضون من الأوقات السابقة المتسلسلة إلىٰ غير نهاية فالله قبل ذلك، وكل وقت لاحق مهما قدّر وفرض فالله بعد ذلك، ولهذا لا يستحق اسم (واجب الوجود) إلا هو، فمن خصائصه أنه لا يكون إلا موجوداً كاملاً فلا يشاركه في وجوب الوجود أحد، فوجوب وجوده بنعوته الكاملة في جميع الأوقات، وهو الذي أوجد الأوقات وجميع الموجودات، وكلها مستندة في وجودها وبقائها إلىٰ الله، فالأول والآخر يتضمنان إحاطته بجميع الأزمنة وجميع المخلوقات من كل وجه، والظاهر والباطن يقتضيان إحاطته بجميع الأمكنة وأنها تنتهي إلىٰ الله في العلوّ والقرب، ولا منافاة بين الأمرين في حقه تعالىٰ لأنه ليس كمثله شيء في جميع نعوته، فهو العلي في دنوّه القريب في علوه.

ومن أسمائه الحسنى(الكبير، العظيم، الجليل): وهو الذي له كل عظمة

وكبرياء وجلال.

ومعاني العظمة نوعان: أحدهما: أنه متصف بصفات المجد والعظمة والكبرياء.

والثاني: أنه يستحق أن يعظم غاية التعظيم، ويخضع العباد لجلاله وكبريائه وإخلاص المحبة والعبودية له، ومن كمال عظمته تنزيهه عن كل صفة نقص، وتقديسه عن أن يماثله أحد من خلقه.

ومن أسمائه (الجليل، الجميل): وما أحسن الجمع بينهما، فإن «الجليل» من له صفات الجلال والكبرياء والعظمة، و«الجميل» من له نعوت الحسن والإحسان، فإنه جميل في ذاته، وجمال المخلوقات بأسرها من آثار جماله، وهو الذي أعطاهم الجمال، فمعطي الجمال أحق بالجمال، وهو جميل في أسمائه لأنها كلها حسنىٰ. وجميل في صفاته إذ كلها صفات كمال. وجميل في أفعاله فلا أحسن منه حكمًا ولا وصفًا.

ومن أسمائه العظيمة (الحميد، المجيد): فالحمد كثرة الصفات والخيرات، والمجد عظمة الصفات وسعتها، فهو الحميد لكثرة صفاته الحميدة، المجيد لعظمتها وعظمة ملكه وسلطانه، فهو يقارب الجمع بين الجليل والجميل.

ومن أسمائه الحسنى (السميع، البصير): الذي يسمع جميع الأصوات باختلاف اللغات علىٰ تفنن الحاجات، فالسر عنده علانية والبعيد عنده قريب، ويرىٰ دبيب النملة السوداء في جوف الصخور في الليالي المظلمة وجريان القوت في أعضائها وعروقها الدقيقة الضئيلة، وسريان المياه في أغصان الأشجار والنبات، ويرىٰ خيانات الأعين، وما هو في أخفىٰ الأمكنة.

ومن أسمائه الحسنى (العليم): الذي أحاط علمه بكل شيء، يعلم ما كان، وما يكون، وما لم يكن لو كان كيف كان يكون، ويعلم الواجبات والممتنعات والجائزات وما في أقطار العالم العلوي والسفلي.

﴿ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلاَّ يَعْلَمُهَا وَلا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الأَرْضِ وَلا رَطْبٍ وَلا يَابِسٍ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ ﴾ [الانعام: ٥٩].

﴿ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ﴾ [طه: ٧].

وهو تعالىٰ لم يزل ولا يزال (متكلمًا) بكلماته الكونية والشرعية.

﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلاً ﴾ [الانعام: ١١٥].

صدقًا في الأخبار وعدلاً في أوامرها ونواهيها.

﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [لقمان: ٢٧].

وكلامه تعالى نوعان: نوع بلا واسطة كما كلم موسىٰ وآدم وحواء ومحمداً ليلة المعراج ويكلم عباده في الآخرة وفي الجنة، ونوع بواسطة أنبيائه ورسله.

ومن أسمائه (القوي، العزيز، المتين، القدير): ومعانيها متقاربة تقتضي كمال قوته وعظمته وكبريائه فلا يملك الخلق نفعه فينفعونه ولا ضره فيضرونه، وكمال اقتداره علىٰ جميع الموجودات والمعدومات، وأن جميع العالم طوع قدرته ومشيئته يتصرف فيها بما يشاء وكيف يشاء.

﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾ [يس: ٨٢].

وقال تعالىٰ: ﴿ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ [يونس: ٦٥].

وهي عزة الامتناع والقوة والقهر والغلبة، كلها قد كملت لله الواحد القهار من جميع الوجوه.

ومن أسمائه (الغني): بذاته عن جميع مخلوقاته، فلا يحتاج إلىٰ أحد من خلقه بوجه من الوجوه فكل المخلوقات مفتقرة إليه في إيجادها وإعدادها وإمدادها في أمور دينها ودنياها في جلب المنافع ودفع المضار، وهو الذي أغناها وأقناها، ومن كمال غناه أنه لم يتخذ صاحبة ولا ولداً ولم يكن له كفواً أحد، ومن سعة غناه أن جميع الخيرات والعطايا والنعم في الدنيا والآخرة والنعيم المقيم مما لا عين رأت ولا

أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر قطرة من بحر غناه وجوده وكرمه، فهو الغني بذاته المستغني عن جميع مخلوقاته، المغني لعباده بما أدرّه عليهم من الخيرات وأنزله من البركات.

ومن أسمائه الحسنى (الحكيم): وهو الذي يضع الأمور مواضعها اللائقة بها، وله الأحكام الشرعية والأحكام القدرية، وله الحكمة في شرعه والحكمة في قدره، فأحكامه الشرعية هي ما جاءت به الرسل، وهي متعلق رضاه ومحبته ومناط أمره ونهيه، والأحكام الكونية القدرية وهي جميع التدابير جليلها وصغيرها الواقعة في العالم العلوي والعالم السفلي، وقد يجتمع في حق المؤمن الحكمان إذا أطاع الله، وقد ينفرد الحكم القدري في وجود ما وجد من المعاصي والمباحات، ولذلك يقال: من وافق الحكم الشرعي فقد وافق رضى الله تعالى ومحبته، فإن الله يحب المؤمنين والمتقين والصابرين، ومن وافق حكمه القدري فقط فإن كان معصية فله الذم والعقوبة لمخالفته لأمر الله وتجرؤه على معاصيه، وإن كان مباحًا فلا له ولا عليه، ولكن قد يفوته من الخير ما هو بصدد فعله. والقضاء صفة الله، والله لا يوصف إلا بكل وصف جميل، والمقضيّ فعل الإنسان وصنعته وهو ينقسم إلى محمود ومذموم ومباح فلذلك وجب التفصيل في الرضا بالقضا، فالرضا بنفس ما يقدره ويرضاه بقطع النظر عن فعل العبد لازم. والرضا بالمقضيّ الذي هو فعل العبد فيه تفصيل بحسبه إن كان خيرًا تعين الرضاء به وإن كان شرًا تعين عدم الرضاء، فأحكام الرب القدرية والشرعية وكذلك أحكام الجزاء كلها متضمن لها اسمه (الحكيم) وهو الذي له الحكم بين عباده لا حاكم إلا هو بالحق والعدل والحمد.

وأما الحكمة فهي وضع الأشياء مواضعها، وتنزيلها منازلها اللائقة بها، وهو تعالى قد أتقن ما صنعه وأحسن ما شرعه، فالمخلوقات كلها والشرائع مشتملات على الحكم والغايات الحميدة، كما أنها في نفسها في غاية الإحكام، فمن أجلِّ الغايات في ذلك أنه خلق الخلق وشرع الأمر ليعرف بأسمائه وصفاته، وليعبد وحده لا شريك له، ويحمد ويشكر ويثنى عليه، ويخلص له الدين، وكذلك ليبتلي

عباده أيهم أحسن عملاً، وليجازيهم بأعمالهم خيرها وشرها، فالحكيم هو الحاكم بين عباده في أقداره وشرائعه وجزائه وكون أحكامه في نفسها جارية على الحكم والحق في أصلها وفرعها وغاياتها وثمراتها، وتفصيل هذه الجمل كثير جداً.

فصل

ومن أسمائه (الحليم، الحي، الستار، الصبور، العَفُوُّ): وكل هذه الأسماء تتعلق بجرائم العباد وذنوبهم، فإنه تعالى الجواد المطلق من جميع الوجوه والاعتبارات، فكما أنه الجواد بإعطاء الخيرات ونيل المواهب والهبات والبركات فإنه الجواد بالحلم عن العاصين، والستر على المخالفين، والصبر على المحاربين له ولرسله المبارزين، والعفو عن الذنوب، فالعباد يبارزونه بالعظائم وبما يغضبه، وهو تعالى يسدي إليهم النعم ويصرف عنهم النقم كأنهم لم يعصوه، ويعافيهم ويرزقهم كأنهم لم يزالوا يشكرونه، وكذلك لا يزالون مقيمين على ما يوجب أخذهم بالعقوبات المتنوعة، وهو يمهلهم ليتوبوا، ويذكرهم لينيبوا، والعبد يجاهره بالمخالفات والرب يستحيي من فضيحته ويسدل عليه ستره القدري وستره الشرعي:

﴿**وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَابَّةٍ**﴾ [فاطر: ٤٥].

هذا مع كمال غناه عنهم، وكمال قدرته عليهم، ونهاية حاجتهم وفقرهم إليه، واضطرارهم إليه في كل لحظة ونَفَس. وفي الحديث الصحيح: «**لا أحد أصبر على أذى سمعه من الله يجعلون له الولد وهو يعافيهم ويرزقهم**» وفي الصحيحين مرفوعًا: «**قال الله تعالى: كذّبني ابن آدم ولم يكن له ذلك، وشتمني ابن آدم ولم يكن له ذلك، أما تكذيبه إياي فقوله إن لي ولداً وأنا الواحد الأحد الفرد الصمد ولم يكن له كفواً أحد، وأما شتمه إياي فقوله: لن يعيدني كما بدأني، وليس أول الخلق بأهون عليَّ من إعادته**» هذا وهو تعالى يسمع ما يقولون ويعلم ما تُكِنُّ صدورهم وما به يتفوهون، وهو يلاطفهم بنعمه، ويتحبب إليهم بكرمه، فيا ويح

المعرضين عنه ماذا حرموا من الخيرات، ويا سعادة المنقطعين إليه ماذا ادخر لهم من الألطاف والكرامات، ويا بؤس العاصين ما أقل حياءهم وأعظم شقاءهم وأشد جرأتهم.

فصل

ومن أسمائه الحسنى (الشهيد، الرقيب): وهو المطلع على ما في الضمائر وأكنته السرائر ولحظته العيون وما اختفى في خبايا الصدور، فكيف الأقوال والأفعال الظاهرة.. ومقام الإحسان الذي هو مقام «المراقبة» التعبد لله بهذين الاسمين الكريمين، وحفظ الخواطر أن تساكن ما لا يحب الإطلاع عليه.

ومن أسمائه (الحفيظ): هو يتضمن شيئين: حفظه على العباد جميع ما عملوه بعلمه وكتابته وأمره الكرام الكاتبين بحفظه، وحفظه لعباده من جميع المكاره والشرور. وأخص من هذا حفظه لخواص عباده الذين حفظوا وصيته وحفظوه بالغيب بحفظ إيمانهم من النقص والخلل، وحفظهم وحمايتهم من الخطل والزلل، وحفظه عليهم دينهم ودنياهم. قال النبي ﷺ: «**احفظ الله يحفظك**» أي احفظ أوامره بالامتثال، ونواهيه بالاجتناب، وحدوده لا تتعدها، يحفظك في دينك ودنياك.

ومن أسمائه الحسنى (اللطيف): الذي لطف علمه حتى أدرك الخفايا والخبايا، وما احتوت عليه الصدور، وما في الأرض من خفايا البذور، ولطف بأوليائه وأصفيائه فيسرهم لليسرى، وجنبهم العسرى، وسهل لهم كل طريق يوصل إلى مرضاته وكرامته، وحفظهم من كل سبب ووسيلة توصل إلى سخطه، من طرق يشعرون بها، ومن طرق لا يشعرون بها. وقدر عليهم أموراً يكرهونها لينيلهم ما يحبون، فلطف بهم في أنفسهم فأجراهم على عوائده الجميلة وصنائعه الكريمة، ولطف لهم في أمور خارجة عنهم لهم فيها كل خير وصلاح ونجاح، فاللطيف مقارب لمعاني الخبير الرءوف الكريم.

ومن أسمـائه (الرفيق): في أفعاله وشرعه. ومن تأمل ما احتوىٰ عليه شرعه من الرفق وشرع الأحكام شيئًا بعد شيء وجريانها علىٰ وجه السداد واليسر ومناسبة العباد وما في خلقه من الحكمة إذ خلق الخلق أطوارًا، ونقلهم من حالة إلىٰ أخرىٰ بحكم وأسرار لا تحيط بها العقول، وهو تعالىٰ يحب من عباده أهل الرفق، ويعطي علىٰ الرفق ما لا يعطي علىٰ العنف، وييسر من جرىٰ علىٰ ما يحبه أموره كلها.

والرفق من العبد لا ينافي الحزم، فيكون رفيقًا في أموره متأنيًا، ومع ذلك لا يفوّت الفرص إذا سنحت، ولا يهملها إذا عرضت.

ومن أسمائه (المجيب): لجميع الداعين، وإجابة خاصة للمضطرين، وأخص من ذلك إجابته للمحبين الخاضعين لعظمته المنكسرة قلوبهم من أجله، فإجابته تعالىٰ عامة للمخلوقات، بَرِّها وفاجرها، بإعطائهم ما سألوه بلسان المقال، وما احتاجوه بلسان الحال.

كما قال تعالىٰ: ﴿وَآتَاكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ [إبراهيم: ٣٤].

والإجابة المذكورة أسبابها في الكتاب والسنة كإجابته للمضطرين وللمحبين والوالد لولده والمسافر والمريض ونحوهم.

ومن أسمائه (المغيث): وهو المنقذ من الشدائد الفادحة والكروب.

﴿قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ [الأنعام: ٦٣].

ومن أسمائه الحسنى (الجواد، الكريم، الوهاب): الذي عم بجوده أهل السماء والأرض، فما بالعباد من نعمة فمنه، وهو الذي إذا مسهم الضرُّ فإليه يرجعون، وبه يتضرعون، فلا يخلو مخلوق من إحسانه طرفة عين، ولكن يتفاوت العباد في إفاضة الجود عليهم بحسب ما منّ الله به عليهم من الأسباب المقتضية لجوده وكرمه، وأعظمها تكميل عبودية الله الظاهرة والباطنة، العلمية والعملية، القولية والفعلية والمالية، وتحقيقها باتباع محمد ﷺ في الحركات والسكنات.

فصل

ومن أسمائه الحسنى (الودود): بمعنىٰ الوادّ وبمعنىٰ المودود، فهو المحبوب لأنبيائه ورسله وأتباعهم محبة لا يشبهها ولا يماثلها شيء من المحابّ، كما أن محبوبهم ليس كمثله شيء في كماله، فلا يرون كمالاً لهم ولا صلاحًا ولا فلاحًا إلا بمحبة ربهم، ومحبته في قلوبهم أحلىٰ من كل شيء وألذّ من كل شيء وأقوىٰ من كل شيء، وبقوة محبته قاموا بعبوديته الظاهرة والباطنة، وروح العبودية هي المحبة وهو الذي وضع هذه المحبة في قلوبهم فأحبوه، وكل من كانت محبته أكمل كانت عبوديته لله أقوىٰ وأتم. يحبون ربهم لذاته، ويحبونه لما قام به من صفات الكمال ونعوت الجلال والجمال، ويحبونه لما يغذوهم به من نعمه الظاهرة والباطنة، وخصوصًا أكبر النعم وهو نعمة الإسلام الخالص والإيمان الكامل، وهو تعالىٰ يحبهم لكمال إحسانه وسعة بره، بل حبهم لله تعالىٰ محفوف بحبين منه لهم: حب وضعه في قلوبهم فانقادوا له طوعًا واطمأنت به قلوبهم، ثم أحبهم جزاء حبهم، وكمل لهم محبته، والفضل كله منه، والمنة لله أولاً وآخرًا، فمن تقرب منه شبرًا تقرب الله منه ذراعًا، ومن تقرب منه ذراعًا تقرب منه باعًا، ومن أتاه يمشي أتاه الله هرولة، كما نطق به الصادق المصدوق.

ومن أسمائه الحسنى (الشكور): وهو الذي يشكر القليل من العمل الخالص النقي النافع، ويعفو عن الكثير من الزلل، ولا يضيع أجر من أحسن عملاً، بل يضاعفه أضعافًا مضاعفة بغير عد ولا حساب. ومن شكره أن يجزي بالحسنة عشرة أمثالها إلىٰ سبعمائة ضعف إلىٰ أضعاف كثيرة، وقد يجزي الله العبد علىٰ العمل بأنواع من الثواب العاجل قبل الآجل، وليس عليه حق واجب بمقتضىٰ أعمال العباد، وإنما هو الذي أوجب الحق علىٰ نفسه كرمًا منه وجودًا، والله لا يضيع أجر العاملين إذا أحسنوا في أعمالهم وأخلصوا لله تعالىٰ.

ومن أسمـائه الحسنى (الغـفور، الغفـار، التواب): الذي يغـفـر ذنوب التائبين، الغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحًا ثم اهتدىٰ، الرجاع لعباده بالخيرات وحلول البركات ومغفرة الذنوب وستر العيوب، وتوبة العبد محفوفة بتوبتين من ربه: تاب عليه أولاً فأقبل بقلبه علىٰ التوبة والإنابة والرجوع، ثم تاب عليه ثانيًا بالقبول والجزاء والإحسان.

فصل

ومن أسمائه الحسنى (الصمد): وهو الذي صمدت له المخلوقات بحاجاتها وملماتها الدقيقة والجليلة، وذلك لكمال عظمته وسعة جوده وسلطانه وعظمة صفاته.

ومن أسمائه (القهار، الجبار): وهو القوي العزيز الذي قهر المخلوقات كلها، ودانت له الموجودات بأسرها. ومن لوازم قهره أن يقتضي أنه كامل الحياة والعلم والقدرة، والجبار بمعنىٰ القهار، وبمعنىٰ أنه يجبر الكسير، ويغني الفقير، ويجبر القلوب المنكسرة من أجله، ويجبر عبده المؤمن بإصلاح حاله، وهو بمعنىٰ العلي الأعلىٰ وبمعنىٰ المتكبر عن كل نقص وسوء ومثال.

ومن أسمائه (الحسيب): بمعنىٰ الرقيب المحاسب لعباده المتولي جزاءهم بالعدل والفضل، وبمعنىٰ الكافي عبده همومه وغمومه، وأخص من ذلك أنه الحسيب للمتوكلين ﴿**وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ**﴾ [الطلاق: ٣]. أي كافيه أمور دينه ودنياه.

وهو (الرشيد): وهو الذي أقواله رشد، وأفعاله رشد، وهو مرشد الحائرين في الطريق الحسي والضالين في الطريق المعنوي، فيرشد الخلق بما شرعه علىٰ ألسنة رسله من الهداية الكاملة، ويرشد عبده المؤمن، إذا خضع له وأخلص عمله أرشده إلىٰ جميع مصالحه، وييسره لليسرىٰ وجنبه العسرىٰ.

ومن أسمائه (الحكم، العدل): الذي إليه الحكم في كل شيء، فيحكم تعالىٰ

بشرعه، ويبين لعباده جميع الطرق التي يحكم بها بين المتخاصمين، ويفصل بين المتنازعين. من الطرق العادلة الحكيمة، ويحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه، ويحكم فيهم بأحكام القضاء والقدر، فيجري عليهم منها ما تقتضيه حكمته، ويضع الأشياء مواضعها وينزلها منازلها، ويقضي بينهم يوم الجزاء والحساب، فيقضي بينهم بالحق، ويحمده الخلائق على حكمه حتى من قضى عليهم بالعذاب يعترفون له بالعدل وأنه لم يظلمهم مثقال ذرة.

فصل

ومن أسمائه(القدوس، السلام): وهو المعظم المقدس عن كل عيب، السالم من كل نقص، ومن أن يكون له مثل أو كفو أو نديد أو سمي، وذلك لكماله وكمال أسمائه الحسنى وصفاته العلى.

ومن أسمائه (الفتاح): وفتحه نوعان: فتح بأحكامه القدرية والشرعية والجزائية، وهو حكمه بين عباده، يشرع الشرائع، ويسن لعباده الأحكام والوسائل والطرق التي يهتدون بها إلى جميع منافعهم ومصالحهم، ويحكم بين الرسل وأتباعهم وبين أعدائهم، فيكرم الرسل وأتباعهم في الدنيا والآخرة، ويهين أعداءهم ويكون هذا أكبر دليل على أن هؤلاء على الحق وأولئك على الباطل. والنوع الثاني: فتحه لعباده الرحمة والبركة.

قال تعالى: ﴿**مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكْ فَلا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ**﴾ [فاطر: ٢].

ويفتح لعبده المؤمن أبواب المعارف وحلاوة الإيمان وسرور اليقين وسهولة الطاعات وتيسير القربات. اللهم افتح علينا فتوحك على العارفين.

ومن أسمائه (الرزاق): لجميع المخلوقات، فما من موجود في العالم العلوي

والعالم السفلي إلا متمتع برزقه، مغمور بكرمه، ورزقه نوعان:

أحدهما: الرزق النافع الذي لا تبعة فيه. وهو موصل العبد إلىٰ أعلىٰ الغايات، وهو الذي علىٰ يد الرسول ﷺ بهدايته وإرشاده. وهو نوعان أيضًا: رزق القلوب بالعلوم النافعة والإيمان الصحيح، فإن القلوب لا تصلح ولا تفلح ولا تشبع حتىٰ يحصل لها العلم بالحقائق النافعة والعقائد الصائبة، ثم التحقق بالأخلاق الجميلة والتنزه عن الأخلاق الرذيلة، وما جاء به الرسول كفيل بالأمرين علىٰ أكمل وجه، بل لا طريق لها إلا من طريقه.

والنوع الثاني: أن يغني الله عبده بحلاله عن حرامه وبفضله عمن سواه. والأول هو المقصود الأعظم وهذا وسيلة إليه ومعين له، فإذا رزق الله العبد العلم النافع والإيمان الصحيح والرزق الحلال والقناعة بما أعطاه الله منه فقد تمت أموره واستقامت أحواله الدينية والبدنية، وهذا النوع من الرزق هو الذي مدحته النصوص النبوية واشتملت عليه الأدعية النافعة. وأما النوع الثاني وهو إيصال الباري جميع الأقوات التي تتغذىٰ بها المخلوقات بَرُّها وفاجرها المكلفون وغيرهم فهذا قد يكون من الحرام كما يكون من الحلال. وهذا فصل النزاع في مسألة هل الحرام يسمىٰ رزقًا أم لا، فإن أريد النوع الأول وهو الرزق المطلق الذي لا تبعة فيه فلا يدخل فيه الحرام فإن العبد إذا سأل ربه أن يرزقه فلا يريد به إلا الرزق النافع في الدين والبدن وهو النوع الأول، وإن أريد به مطلق الرزق وهو النوع الثاني فهو داخل فيه فما من دابة في الأرض إلا علىٰ الله رزقها. ومثل هذا يقال في النعمة والرحمة ونحوها.

ومن أسمائه الحسنى (النور): فالنور وصفه العظيم، فأسماؤه حسنىٰ، وصفاته أكمل الصفات، وأفعاله تعالىٰ رحمة وحمد وحكمة، وهو نور السماوات والأرض، وبنوره استنارت قلوب المؤمنين، وبنوره استنارت جنات النعيم، والنور الذي هو وصفه من جملة نعوته العظيمة، وأما النور المخلوق فهو نوعان: نور حسي كنور الشمس والقمر والكواكب وسائر المخلوقات المدرك نورها بالأبصار، والثاني:

نور معنوي وهو نور المعرفة والإيمان والطاعة، فإن لها نوراً في قلوب المؤمنين بحسب ما قام في قلوبهم من حقائق المعرفة ومواجيد الإيمان وحلاوة الطاعة وسرور المحبة، وهذا النور الذي يمنع صاحبه من المعاصي ويجذبه إلى الخير ويدعو إلى كمال الإخلاص لله، ولهذا كان من دعاء النبي ﷺ: «**اللهم اجعل في قلبي نوراً وفي سمعي نوراً وفي بصري نوراً ومن بين يدي نوراً ومن خلفي نوراً وفوقي نوراً وتحتي نوراً، اللهم أعطني نوراً وزدني نوراً**».

وهذا النور الذي يعطيه الله عبده أعظم منة منه عليه، وهو أصل الخير، وهذا النور مهما قوي فإنه مخلوق، فإياك أن تضعف بصيرتك ويقل تمييزك وعلمك فتظن هذا النور نور العيان ومشاهدة القلب لنور الذات المقدسة، وإنما هو نور المعرفة والإيمان، ويبتلى بهذا بعض الصوفية الذين ترد عليهم الواردات القوية فيقع منهم من الشطح والخطل ما ينافي العلم والإيمان، كما أن كثيف الطبع جافي القلب قد تراكمت عليه الظلمات وتوالت عليه الغفلات فلم يكن له من هذا النور حظ ولا نصيب، بل ربما ازدُريَ من سفاهة عقله وقلة وجده هذه الأحوال وزهد فيها، فمتى منّ الله على العبد بمعرفة صحيحة متلقاة من الكتاب والسنة وتفقه في أسماء الله وصفاته وتعبد الله بها واجتهد أن يحقق مقام الإحسان فيعبد الله كأنه يراه فإن لم يكن يراه فإنه يراه ولهج بذكر الله تعالى استنار قلبه وحصل له من لذة المعرفة ومواجيد الإيمان أعظم اللذات، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم.

فصل

ومن أسمائه الحسنى (المقدم، والمؤخر، المعطي، المانع، الضار، النافع، الخافض، الرافع): من أسمائه الحسنى ما يؤتى به مفرداً ويؤتى به مقروناً مع غيره وهو أكثر الأسماء الحسنى، فيدل ذلك على أن لله كمالاً من إفراد كل من الاسمين

فأكثر وكمالاً من اجتماعهما أو اجتماعها .

ومن أسمائه ما لا يؤتىٰ به إلا مع مقابلة الاسم الآخر لأن الكمال الحقيقي تمامه وكماله من اجتماعهما ، وذلك مثل هذه الأسماء ، وهي متعلقة بأفعاله الصادرة عن إرادته النافذة وقدرته الكاملة وحكمته الشاملة ، فهو تعالىٰ المقدم في الزمان والمكان والأوصاف الحسية ، والمقدم في الفضائل والأوصاف المعنوية ، والمؤخر لمن شاء في ذلك ، المعطي من شاء من القوة والقوىٰ الحسية والعقل والمعارف والكمالات المتنوعة ، المانع لمن يشاء ممن لا يستحق ذلك ، وهو تعالىٰ النافع لمن شاء من عباده بالمنافع الدينية والدنيوية ، الضار لمن فعل الأسباب التي توجب ذلك ، وكل هذا تبع لحكمته وسننه الكونية وللأسباب التي جعلها موصلة إلىٰ مسبباتها .

فإن الله تعالى جعل مقاصد للخلق وأموراً محبوبة في الدين والدنيا، وجعل له أسبابًا وطرقًا ، وأمر بسلوكها ويسرها لعباده غاية التيسير ، فمن سلكها أوصلته إلىٰ المقصود النافع ، ومن تركها أو ترك بعضها أو فوت كمالها أو أتاها علىٰ وجه ناقص ففاته الكمال المطلوب فلا يلومن إلا نفسه ، وليس له حجة علىٰ الله ، فإن الله أعطاه السمع والبصر والفؤاد والقوة والقدرة وهداه النجدين وبين له الأسباب والمسببات ولم يمنعه طريقًا يوصل إلىٰ خير ديني ولا دنيوي ، فتخلفه عن هذه الأمور يوجب أن يكون هو الملوم عليها المذموم علىٰ تركها .

واعلم أن صفات الأفعال التي منها هذه الأسماء كلها متعلقة وصادرة عن هذه الصفات الثلاث: القدرة الكاملة ، والمشيئة النافذة ، والحكمة الشاملة التامة . وهي كلها قائمة بالله ، والله متصف بها ، وآثارها ومقتضياتها جميع ما يصدر عنها في الكون كله من التقديم والتأخير والنفع والضر والعطاء والحرمان والخفض والرفع ، لا فرق بين محسوسها ومعقولها ، ولا بين دينيها ودنيويها ، فهذا معنىٰ كونها أوصاف أفعال لا كما ظنه أهل الكلام الباطل أن الفعل هو عين المفعول ، وأنه لم يقم بالله منها وصف ، فهذا مخالف للعقل والنقل ، وقول متناقض في

نفسه، فإن الآثار تدل على المؤثر كما أن الوصف يدل على الأثر، فهما شيئان متلازمان لا ينفك أحدهما عن الآخر، دل الكتاب والسنة والعقل على ذلك، فمن فرق بينهما فأثبت المفعول ونفى الفعل فقوله غير معقول ولا منقول.

واعلم أن الأفعال الاختيارية للباري نوعان: نوع متعلق بذاته المقدسة كالاستواء على العرش والنزول كل ليلة إلى سماء الدنيا والمجيء والإتيان ونحوها، ونوع متعلق بالمخلوقات كالخلق والرزق والعطاء والمنع وأنواع التدابير الكونية والشرعية. والله أعلم.

فصل

أسماء الله كلها حسنى، وكلها تدل على الكمال المطلق والحمد المطلق، وكلها مشتقة من أوصافها، فالوصف فيها لا ينافي العلمية، والعلمية لا تنافي الوصف.

ودلالتها ثلاثة أنواع: دلالة مطابقة إذا فسرنا الاسم بجميع مدلوله.

ودلالة تضمن إذا فسرناه ببعض مدلوله.

ودلالة التزام إذا استدللنا به على غيره من الأسماء التي يتوقف هذا الاسم عليها. فمثلاً (الرحمن) دلالته على الرحمة والذات دلالة مطابقة.

وعلى أحدهما دلالة تضمن لأنها داخلة في الضمن، ودلالته على الأسماء التي لا توجد الرحمة إلا بثبوتها كالحياة والعلم والإرادة والقدرة ونحوها دلالة التزام، وهذه الأخيرة تحتاج إلى قوة فكر وتأمل، ويتفاوت فيها أهل العلم، فالطريق إلى معرفتها أنك إذا فهمت اللفظ وما يدل عليه من المعنى وفهمته فهمًا جيداً ففكر فيما يتوقف عليه ولا يتم بدونه، وهذه القاعدة تنفعك في جميع النصوص الشرعية فدلالاتها الثلاث كلها حجة لأنها معصومة محكمة.

فصل

في بيان حقيقة الإلحاد في أسماء رب العـالمين وذكـر أقسـام الملـحدين

وهذا الفصل في نفي الإلحاد في أسماء الله وصفاته من تمام إثبات صفات الكمال وتفرد الرب بنعوت العظمة والجلال، فعلى العبد المؤمن أن يحققها علمًا وتعبدًا لله بها ونفيًا للإلحاد فيها. وحقيقة الإلحاد فيها هو الميل بها عن الاستقامة إما بإثبات المشاركة فيها لأحد من الخلق، كإلحاد المشركين الذين اشتقوا لآلهتهم من صفات الله ما لا يصح إلا لله، كتسميتهم اللات من الإله، والعزى من العزيز، ومناة من المنان وكل مشرك تعلق بمخلوق اشتق لمعبوده من خصائص الربوبية والإلهية ما برر له عبادته، وأعظم الخلق إلحادًا طائفة الاتحادية الذين من قولهم إن الرب عين المربوب، فكل اسم ممدوح أو مذموم يطلق على الله عندهم، تعالى الله عن قولهم علوًا كبيرًا. وإما نفي صفات الله وإثبات أسماء لا حقيقة لها كما فعل الجهمية ومن تفرع عنهم، وإما بجحدها وإنكارها رأسًا إنكارًا لوجود الله كما فعل زنادقة الفلاسفة فهؤلاء الملحدون قد انحرفوا عن الصراط المستقيم ويمموا طرق الجحيم.

فصل

في النوع الثاني من نوعي توحيد الأنبياء والمرسلين المخالف لتوحيد المعطلين

وهذا النوع يسمى توحيد الإلهية وتوحيد العبادة، وهو إفراد الله بالعبادة الظاهرة والباطنة، وحقيقة هذا التوحيد هو الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر

والقدر خيره وشره، والتقرب إلىٰ الله بمعرفة ذلك وفهمه واعتقاده فإنه أصل التوحيد وأساسه، ثم القيام التام بعبودية القلب وهي قوة الإنابة إلىٰ الله بمحبته وخوفه ورجائه وسائر أعمال القلوب، ثم القيام بالصلاة فرضها ونفلها، والزكاة والصدقة والصيام والحج والعمرة والجهاد في سبيله بالقول والفعل، وأداء حقوق الله وحقوق عباده الواجبة والمستحبة، وترك ما يكرهه الله ورسوله من المحرمات والمكروهات، وإخلاص ذلك كله لله تعالىٰ، فكل هذا داخل في عبادة الله وتوحيده، ولا يتم ذلك إلا بتكميلها بالصدق وهو الجد والاجتهاد في إيقاعها علىٰ أكمل الوجوه وأحسنها، وأن تكون موافقة لمرضاة الله وما شرعه رسوله.

فهذه الثلاث: الإخلاص والمتابعة والصدق، من اجتمعت له تم له هذا التوحيد. فإن الإخلاص ينفي الشرك الأكبر الجلي وهو صرف نوع من العبادة لغير الله واتخاذ ندّ مع الله.

وكمال الإخلاص ينفي الشرك الأصغر في الألفاظ ووسائل الشرك، والصدق ينفي الكسل والفتور ونقصان العمل، والمتابعة تنفي البدع القولية الاعتقادية والبدع الفعلية، فبهذا يتحقق التوحيد، وكمال هذا بتكميل محبة الله وتقديمها علىٰ كل محبة، ومحبة ما يحبه الله وكراهة ما يكرهه الله من الأشخاص والأعمال والأزمنة والأمكنة.

وبراهين هذا التوحيد أقوى البراهين: براهينه العلم بتفرد الرب بالربوبية والعظمة والكبرياء والسلطان، وأنه ما بالعباد من نعمة ظاهرة وباطنة إلا منه، وهو الذي يأتي بالحسنات ويدفع السيئات، وهو المنفس لكرب المكروبين وإغاثة المضطرين، وهو الذي يجير ولا يجار عليه.

﴿وَهُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ الْغَيْثَ مِنْ بَعْدِ مَا قَنَطُوا وَيَنشُرُ رَحْمَتَهُ وَهُوَ الْوَلِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [الشورىٰ: ٢٨].

ومن براهينه أن جميع الكتب السماوية وجميع الرسل صلوات الله وسلامه

عليهم دعوا إلىٰ توحيده وإخلاص العمل له . وأنه مركوز في عقول جميع العقلاء ـ التي لم تغيرها العقائد الباطلة ـ وجوب عبادته وحده لا شريك له ، ووجوب حمده وشكره وإخلاص العمل له .

ومن براهينه معرفة أوصاف ما عبد من دونه من جميع المخلوقين ، وأنه ليس فيهم من خصائص الإلهية والربوبية شيء بل هم ناقصون فقراء عاجزون ﴿ لا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلا فِي الأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴾ [سبأ : ٢٢] .

﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُو مِن دُونِ اللَّهِ مَن لاَّ يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَن دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ ۝ وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كَافِرِينَ ﴾ [الأحقاف : ٥ ، ٦] .

فنسأل الله الكريم الوهاب أن يملأ قلوبنا من معرفته ومحبته وإخلاص الدين له ، وأن يكمل لنا توحيده بقوة الإنابة إليه والشوق إلىٰ لقائه والتلذذ بخدمته واللهج بذكره . وأن يحبب إلينا الإيمان ويزينه في قلوبنا . ويكرّه إلينا الكفر والفسوق والعصيان ويجعلنا من الراشدين . إنه جواد كريم .

فصل

في صف العسكرين وتقابل الصفين واستدارة رحى الحرب العوَان، وتصاوُل الأقران

وهذا في المقابلة بين الحق وأهله وبين الباطل وأهله علىٰ وجه العموم ، فأهل الحق هم الرسل الكرام والأنبياء العظام وأئمة الهدىٰ ومصابيح الدجىٰ والعلماء الربانيون والفقهاء والصالحون وطبقات أهل العلم والإيمان علىٰ توالي الزمان خلاصة الخلق

وأكمل الناس إيمانًا ويقينًا وأرجحهم عقولاً وأصوبهم آراء، وسلاحهم وبراهينهم جميع الكتب السماوية، وجميع العلوم الصحيحة الموروثة عن الأنبياء والنقل الصحيح والعقل الصريح. وأما أهل الباطل فهم كل زنديق ومارق وجاحد وملحد منافق ممن مرجت عقولهم وانحرفت أديانهم واختلت عقائدهم وعدمت فيهم الفضيلة واتصفوا بكل خصلة رذيلة. وأما سلاحهم فمناسب لحالهم: زبد عقولهم التي هي شبه لا تسمن ولا تغني من جوع، قدموها على نصوص الوحي والسنة والقرآن فأوهت منهم العقائد وعدموا الإيمان والإيقان، فشرح حال العسكرين يكفي في معرفة المُحقّ من المبطل.

فصل
في عقد الهدنة بين المُعَطِّلة والمُلْحِدِين

لما اتفق أهل التعطيل مع ملاحدة الفلاسفة على عزل الكتاب والسنة عن الاستدلال بهما على أعلى المطالب وأشرف الأصول، ووافقهم على الأصل الذي ردوا به الوحي وما جاء به الرسول، وخضعوا لهم في كثير من أصولهم وبحوثهم، وسلموا لهم كثيرًا من أصولهم الباطلة، وعجزوا عن مقاومتهم عند مناظرتهم بما أعطوهم من سلاحهم، عقدوا بينهم وبينهم الهدنة، وقالوا بلسان الحال، وربما صرحوا به في لسان المقال: هلم نتفق على مقاومة أهل السنة والجماعة - وسموهم بالأسماء الشنيعة - هلمَّ نقاتل من قابلونا بالسنة والقرآن، وصالوا علينا بالأدلة العقلية والنقلية، وسفهوا أحلامنا وعابوا عقائدنا وجهروا بالقدح في أصولنا. فلما التقى الجمعان عرف الجهمية وزنادقة الفلاسفة أنه لاسبيل لهم إلى مقاومة الحق، ولا يدان لهم أن يقاوموا صحيح المنقول وواضح الدلالة والمدلول وصريح المعقول بآراء المتهوكين وأقيسة الحائرين وإفك المفترين وتزوير المزورين، تالله إن أدنى سرية من سرايا الحق إذا قابلت الباطل بأجمعه سحقته، وإن واحدًا من شواهد الحق إذا وزن

بجميع شبه الباطل محقه وأتلفه، وإذا أردت أن تعرف حقيقة ذلك فتأمل هذا الفصل، وهو:

فصل
في مصارع النُّفَاة المُعَطِّلين بأسِنَّة أهل الإثبات المُوَحِّدين

ذكر المصنف في هذا الفصل أنه لا يتم للإنسان معرفة حقيقة أهل البدع وما آلت إليه بدعهم من البطلان والاضمحلال حتى يقف على تصانيف شيخ الإسلام حقيقة الذي لم يحز هذا اللقب أحد بتمامه وكماله غيره، فهو شيخ الإسلام في أصول الدين وفروعه، وفي نصر الحق وجهاد أهل الباطل على اختلاف مللهم ونحلهم، فمن وقف على تصانيفه رآها كافية شافية، ورأى فحول أهل الكلام وأئمتهم وأساطين الفلاسفة وزنادقة أهل الوحدة وغيرهم ممن يشار إليهم بالأصابع ويرمقون بالأبصار ويخضع الكثير لأقوالهم وأصولهم قد تبين جهلهم وبان عيهم وتحقق بطلان ما كانوا ينصرونه من الأقوال الباطلة التي طالما أضلت الخليقة، فصارت بهذا البيان والتحقيق من هذا الإمام العظيم في حيز المحال، وأباد خضراءهم، وقتلهم بسلاحهم الذي به صالوا وردّ عليهم بحججهم التي طالما في ميادينها جالوا، فلم يبقِ من فحولهم وأئمتهم، وأكابرهم أحداً إلا أرداه ووضح للناس ضلاله وعماه، فرحمة الله عليه من إمام عظيم منّ به الرحمن الرحيم في زمان تكاثرت فيه البدع، وتفاقمت فيه الطرائق المنحرفة، ورفع فيه أهل الإلحاد رءوسهم فمزق جمعهم كل ممزق وذكر من تصانيفه المعروفة ما مخبره كاف عن وصفه، وهي ولله الحمد موجود أكثرها، وكل إصلاح في هذه الأوقات الأخيرة لا يخفى على صاحب البصيرة أن لكتبه فيه الأثر الأكبر والحظ الأوفر.

فصل

في بيان أن المصيبة التي حلّت بأهـل التعطيل والكفـران من جـهة الأسماء التي ما أنزل الله بها من سلطان

اعلم أن العصـمة والنجاة بالوقـوف مع الألفاظ الشرعية كما أن الدين هو ما دلت عليه تلك الألفاظ من المعاني، فهي الكفيلة بكل هدىً وبيان، العاصمة من كل خطأ وخطل وفساد، المتمسك بها قد استمسك بالعروة الوثقى، وهي التي دلالاتها الثلاث المطابقة والتضمن والالتزام كلها حق وصدق، وأما الأسماء والألفاظ البدعية التي لم ترد في الكتاب والسنة فإن تعليق الاعتقادات والأقوال والأحكام عليها يجر إلى أقوال باطلة وضلال مبين، فانظر إلى أهل الكلام الباطل من الجهمية والمعتزلة والقدرية ومن تفرع عنهم لما علقوا اعتقاداتهم على الألفاظ البدعية ضلوا وأضلوا، ولو هدوا لرشدهم وتمسكوا بألفاظ الوحي ومعانيه لهدوا إلى الصراط المستقيم.

فصل

في كسر الطاغوت الذي نَفَوْا به صفاتِ ذي الملكوت والجبروت

وهذا الطاغوت هو شبهتهم الباطلة حيث زعموا أن إثبات الصفات للباري تستلزم التجسيم. لأننا لا نشاهد موصوفًا بالصفات إلا هذه الأجسام، والله ليس كمثله شيء، فتعين الصفات وتعطيلها وأن نتأولها ونأتي لها بمعانٍ مناسبة لها.

هذا حاصل هذا الطاغوت الذي من سمع به ممن لا بصيرة له هاله قولهم وخضع له وظن أن هذا الحق وهان عليه ردّ ما جاء في الكتاب والسنة من الصفات، لأنه أعد هذا الطاغوت ترسًا له.

فيقال في إبطال هذا الطاغوت: قد علم ثبوت الصفات المتنوعة لله تعالى في الكتاب والسنة بألفاظ كثيرة وأساليب متنوعة صريحة يكفي بعضها في إفادة العلم اليقيني، فكل شبهة تناقض هذا المعلوم المفهوم فإنها باطلة كائنة ما كانت، بأي لفظ عبر عنها، وبأي أسلوب حرفت. وكذلك قد علم بالضرورة من الدين ثبوت الصفات وهي أصل الأصول وأُسُّ الدين، ودلالة الكتاب والسنة عليها أعظم بكثير من دلالتها على الأحكام التي لا ينازع فيها مسلم كالصلاة والزكاة والصوم والحج وجميع الأحكام الشرعية، فمن حاول إبطال النصوص الكثيرة الدالة على ثبوت الصفات كان محاولته لإبطال بقية شرائع الدين أهون بكثير، ومن نظر الأمر وأمعن التأمل جزم أن محاولة هدم السماوات والأرض والجبال الشوامخ أسهل من محاولة إبطال نص واحد من هذا الأصل الذي قامت عليه العقائد والعلوم والأعمال والخلق والأمر.

ويقال في إبطاله أيضًا: إن تصوره وتصور لوازمه وما يلزم منه من الزور والافتراء والإلحاد وإبطال أصول الإيمان وتشييد أصول الإلحاد والزندقة يكفي العاقل في رده وإبطاله فضلاً عن الأدلة الأخر الدالة على بطلانه.

ويقال أيضًا على وجه التنزل والفرض والتقدير في مقام المجادلة، إذ ألح المعطل وأبى إلاّ أن إثبات الصفات يستلزم التجسيم والتركيب ونحوهما مما قالوه من هذا الجنس، فلنا على هذا ثلاثة أجوبة:

الجواب الأول: المنع، فنقول يكفينا لردّ قولكم أن نقول إنه ممنوع، فكل دعوى مجردة لم تقم على قواعد البراهين اليقينية إذا منعها المجادل كفى في ردها، ودعواهم هذه من هذا القبيل.

الجواب الثاني: إذا قلتم إنه لازم على كل حال وأبيتم إلا ذلك فنقول: ما تدعون لزومه من الجسم ونحوه إن كان لازمًا لإثبات صفات الباري قلنا به لأنا نقول بالحق ولازم الحق حق، فكل نص من الكتاب والسنة نقول به وبجميع لوازمه كما هو الفرض على كل مسلم، كما أننا نعتقد ما دل عليه مطابقة وتضمنًا، والإلزام الذي ذكرتموه في الحقيقة إلزام منكم لله ورسوله، فالله ورسوله منهما النص على إثبات تلك الصفات، فويح من استدرك على الله وعلى رسوله وخطأهما، فهل أعظم من هذا الإلحاد؟ فنحن معاشر أهل السنة والجماعة لم نأت بكلام من تلقاء أنفسنا وإنما قلنا ما قاله ربنا ونبينا الذي فرض علينا وعليكم أن نأخذ به كله وأن لا نرد منه شيئًا ولا نستدرك عليه.

فإن قنعتم بهذا الجواب الذي لا يسع مسلمٌ الخروج عنه وإلا انتقلنا معكم إلى الجواب الثالث: ما تعنون بالجسم الذي نفيتم به الصفات وألزمتم به أهل السنة هذا الإلزام الذي لا يصدر ممن في قلبه إيمان وتعظيم لله ورسوله. هل مرادكم به أن كل من قام بنفسه فهو جسم، أو كل من هو عال على خلقه فهو جسم. فعلى هذه التقادير قد دلت البراهين اليقينية والصريحة التي لا معارض لها أصلاً على ثبوت الصفات وعلو الباري على خلقه واستوائه على عرشه، فتعين على كل مسلم تصديقها والاعتراف بها. فإن كان الجسم لازمًا للإثبات فهو الحق والصواب، وإن لم يكن لازمًا للإثبات فإن إلزامكم لأهل السنة تشنيع وهوى محض. وإن أردتم بالجسم غير ذلك فعينوا واحداً، فحينئذ تحتاجون إلى أمرين:

أحدهما: أن تبرهنوا على لزوم ذلك المعنى الذي عنيتم ونفيتم به الصفات.

الثاني: أن تبرهنوا على نفي هذا اللازم على تقدير لزومه.

ومن المعلوم أن هذه طلبات مفحمة لا جواب عنها لا من مقلديهم ولا من أئمتهم، فتعين بطلان هذا الطاغوت الذي نفوا به صفات الباري. والحمد لله رب العالمين.

فصل

في مبدأ العداوة الواقعة بين المُثْبِتِين المُوَحِّدين وبين النَّافِين المُعَطِّلين

فالعداوة منشأها من المآخذ والأدلة التي بنىٰ عليها كل فريق منهما اعتقادته وأقواله وأحواله، وأنها في غاية التباين، وقد تقدم مرارًا أن المثبتين الموحدين بنوا عقيدتهم علىٰ ما قاله الله في كتابه وقاله رسوله ﷺ وما كان عليه الصحابة والتابعون لهم بإحسان، وأيد ذلك العقل الصحيح والفطرة المستقيمة، والمعطلة عكسوا الأمر فجعلوا عقولهم الفاسدة وآراءهم الضالة أصلاً عليه يعتمدون، فهذا التخالف في الأصل والطريق من لازمه التعارض والتخالف والتعادي، ومن أراد الوفاق بدون اتفاق فقد رام المحال.

فصل

في بيان أن التعطيل أساسُ الزَّندقة والكُفران، والإثباتَ أساسُ العِلم والإيمان

ووجه ذلك ظاهر، فإن أصولهم التي ذكرناها وشرحناها مرارًا تقتضي ما ذكره المصنف. فإثبات صفات الله علىٰ الوجه الوارد في الكتاب والسنة هو أصل العلوم وأسُّ الإيمان، فأصول الإيمان وفروعه لا تبنىٰ ولا تثبت ولا تقوىٰ ولا تتم إلا بإثبات الصفات، وأما تعطيل الصفات ونفيها لا فرق بين الصفات الذاتية وبين صفات الأفعال فهذا بعينه هو الكفر والإلحاد، فمن لا وصف له ولا فعل هل يتصور وجوده فيكون وجود كل الموجودات أكمل من وجود من قالوا فيه ذلك.

وأيضًا من كان من قوله إن أدلة الوحيين أدلة لفظية ظنية وأدلة عقول زنادقة الملحدين براهين يقينية فهذا إبطال للوحي وكفر بالرسالة وترجيح لأقوال أعداء الرسل على ما جاءت به الرسل، فالمثبتون لصفات الله قلوبهم ملآنة من تعظيم الله والخضوع له وألسنتهم على الدوام تلهج بذكره، وهم في كل وقت في مزيد من إيمانهم وأحوالهم بخلاف المعطلين.

فصل

في بهت أهل الشرك والتعطيل في ذَمِّهم أهل التوحيد بتنقيص الرسول

وهذا يعدُّ من العجائب، فإن أهل التعطيل كما تقدم عزلوا كلام الله وكلام رسوله عن الاحتجاج بهما في هذا الباب، وزعموا أن أدلة الوحيين لفظية ظنية، وأنها تدل على التجسيم، وأن من قال بما دلت عليه من المعاني المفهومة بلا ريب فهو كافر، وقدموا عليهما أصول أهل الإلحاد، ثم مع هذا زعموا أن أهل السنة والجماعة الذين لم يقدموا على الوحيين رأي أحد وقالوا بما دلت عليه بأنواعها الثلاثة وجعلوا الوحيين هما الأصل الذي ترجع إليه الأقوال والمذاهب كلها فما وافقهما فهو مقبول وما خالف الوحيين فهو مردود وما لم يعلم موافقته أو مخالفته فهو موقوف، ولم يتقدموا بين يدي رسوله بمقالة لا أصولية ولا فروعية، زعم أهل التعطيل مع هذا أنهم منتقصون للرسول، وهذا من أعظم قلب الحقائق وجعل الحق باطلاً والباطل حقًا والمحسن مسيئًا والمسيء محسنًا، فمن عرف ما قاله أهل السنة وما قاله الجهمية في هذا الباب عرف أن الإيمان بالله ورسوله وتعظيم الله ورسوله دائر مع ما قاله أهل السنة إثباتًا ونفيًا وظاهرًا وباطنًا، فإنهم كما عظموا ربهم بالإيمان بكل ما دل عليه الكتاب والسنة من صفات عظمته وكبريائه وانقادت قلوبهم وجوارحهم لذلك وشهدت به ألسنتهم فهم القائمون بتعظيم الرسول حقًا والإيمان به إذ قالوا نشهد أن

ما جاء به الرسول حق يجب الإيمان به كله في جميع أبواب العلم في أصول الدين وفروعه، ويجب الانقياد له واتباعه وتقديمه على غيره، وميزوا بين الحق المختص بالله وهو عبادته وحده لا شريك له فلا يستحق هذا الحق ملك مقرب ولا نبي مرسل ولا غيرهما. والحق المختص بالرسول وهو تعزيره وتوقيره وتبجيله، والحق المشترك هو الإيمان بالله ورسوله ومحبة الله ورسوله وطاعة الله ورسوله.

وأما غيرهم من أهل التعطيل والشرك فإنهم عزلوا الوحيين عن الاحتجاج بهما وقدموا عليهما أقوال المكذبين بالرسل وأعطوا الرسول من الحق المختص بالله من التأله والغلو ما لا يليق إلا بالله وشابهوا النصارىٰ في غلوهم بعيسىٰ ابن مريم، إلىٰ غير ذلك من أوصافهم المناقضة للدين، فأي الفريقين أحق بتعظيم الرسول، وأيهم أولىٰ به في الدنيا والآخرة. لا يستريب العاقل المنصف أن أهل الشرك والتعطيل هم المتنقصون للرسول، المنقوصون حظهم من الإيمان بالله ورسوله.

ونظير رمي المعطلين للمثبتين في طريقتهم رمي المشركين للموحدين أنهم ينتقصون الرسول إذ لم يجعلوا للرسول من حق الله الخاص شيئًا، فلم يدعوه ولا تضرعوا إليه، ولا غلوا فيه غلو النصارىٰ كما فعله المشركون، ولا فعلوا في زيارته كفعل المشركين الذين استغاثوا به في كشف شدائدهم وتمسحوا بقبره ورفعوا أصواتهم بالضجيج الجافي عنده وزعموا أنهم هم الموحدون وأن الموحدين متنقصون، فهل تنقص الرسول من قدم طاعة الرسول علىٰ كل طاعة، واتبعه في أصول الدين وفروعه، وقام بتوقيره وتبجيله اللائق بجنابه الشريف، وعلم أنه ﷺ أكمل الخلق في جميع الصفات الحميدة، وأنه أعلاهم مقامًا وأوجههم عند الله وأقربهم منه، وقدم محبته علىٰ محبة نفسه ووالديه وأولاده والناس أجمعين، وعلم أن عنوان محبته الاهتداء بهديه والاقتداء بأقوال وأفعاله والتأدب التام بين يدي سنته وأن لا يرفع عليها مذهب ولا عقيدة ولا قول أحد من الناس كائنًا من كان، والتأدب عند زيارته ﷺ، واعتقاد أن زيارة مسجده مع زيارته من أفضل القربات وسلوك طريق الأدب في ذلك، وأن أحدهم إذا وصل إلىٰ تلك الربوع الشريفة والأمكنة

المنيفة ابتدأ في مسجده ﷺ فصلى تحية المسجد ركعتين بطمأنينة وسكون وخضوع لله تعالى وحمد وثناء لله الذي منَّ عليه بوصوله. ثم يقوم إلى ما بين يدي الرسول ﷺ مستقبلاً وجهه الكريم غاض الطرف خافضًا صوته يخاطبه في هذه الحال كما يخاطبه في حياته فيقول:

«السلام عليك يا رسول الله وخيرته من خلقه وصفوته من عباده، أشهد أنك قد بلغت الرسالة وأديت الأمانة، ونصحت الأمة، وبينت الهدى من الضلال والرشاد من الغي والحق والباطل، وجاهدت في الله حق جهاده وهديت الخلق ببيانك وإرشادك وقولك وفعلك وهديك إلى صراط مستقيم، فلم يبق خير إلا دللت الأمة عليه وبينته وأرشدت إلى طرقه، ولا شر إلا حذرتها عنه وعن مسالكه وسبله. وأشهد أن الله قد جمع لك من الفضائل والخصائص والمزايا والكمالات ما لم يجمعه لأحد من الأنبياء والمرسلين، فجزاك الله عن أمتك خير الجزاء، وصلى الله عليك وملائكته وجميع خلقه صلاة كاملة تامة، وآتاك الوسيلة والفضيلة والمقامات المحمودة».

ويثني عليه بكل ما يقدر عليه من الثناء الذي يليق بجنابه وهو أهله، بأبي هو وأمي، ويصلي عليه، ثم ينحرف يمنة فيسلم على أبي بكر الصديق، ثم على عمر بن الخطاب رضي الله عنهما، وذلك كله بأدب وطمأنينة وغض صوت وخضوع واستحضار لشخصه الكريم كأنه في حياته. فهذه الزيارة للموحدين تملأ القلب إيمانًا وتصديقًا ومحبة للرسول وشوقًا إليه وتعظيمًا وتبجيلاً، ثم ينصرف فيجعل الحجرة عن يساره ويستقبل القبلة ويدعو الله بما أحبه من خير دينه ودنياه وآخرته. أفمن كانت هذه حالهم مع الرسول مع وسنته لا يميلون عما قاله وفعله قيد شعرة يكونون متنقصين له؟! أم المتنقصون له في الحقيقة من خالفوا هذه الطريقة المستقيمة من كل وجه؟ فأهل السنة يقولون للمعطلين والمشركين ما قاله متبعوهم صلوات الله وسلامه عليه لأعدائه حين بين السبيل وأوضح المسالك ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤].

فصل

في تعيين أن اتِّباع السُّنَن والقرآن طريقُ النَّجاة من النيران

وذلك أن الطرق كلها مسدودة لا يوصل منها إلىٰ الله وإلىٰ ثوابه ولا ينجو بها العبد من عقابه إلا بطريق واحد وهو طريق السعادة والنجاة من العذاب، وهو اتباع كتاب الله الذي هو حبله المتين، وصراطه المستقيم، واتباع رسوله محمد ﷺ بالأقوال والأفعال وسائر الأحوال.

وتفصيل هذه الجملة أن تأخذ كتاب الله وما صحت به السنة عن رسول الله، خصوصًا كتب الصحاح كالبخاري ومسلم، فتقرأها وتفهم معانيها وتقدر أن الخطاب من الله ورسوله كأنك مشافه للرسول جالس بين يديه مع أصحابه، وتعلم أنه لا يصح إيمانك حتىٰ تعتقد وجوب عرض أقوال الخلق كلهم علىٰ قول الرسول، فما وافق ذلك فهو مقبول، وما خالفه فهو مردود، وما لم يعلم موافقته أو مخالفته فهو موقوف. وتوضيح ذلك أن تقدر جميع مقالات الخلق معدومة لا وجود لها؛ لأن الله لم يوجب طاعة أحد من الخلق غير رسوله، فتتلقىٰ العقائد والأحكام: الأصول والفروع عن رسول الله ﷺ، ولولا التعصب والهوىٰ لكانت هذه الطريقة لا يشك مسلم أنها فرض عام علىٰ الناس كلهم.

وإذا عرفت أنه ﷺ قد جمع الله له كمال العلم وكمال النصح وقوة البيان الذي لا يشاركه في شيء من ذلك مشارك عرفت أن كلامه هو الغاية في الإرشاد والهداية واستفادة أصناف العلوم والحقائق من كلامه، مع وجوب طاعته وتحقيق عصمته، فهذا برهان قاطع علىٰ استيلاء كلامه علىٰ غاية البيان وإتمام الإرشاد، فالنقلة عنه أصدق الناس وأعظمهم تحريًا للصدق وأعرفهم بكلامه، وكلامه معصوم وصدق، فكيف يعدل مع هذا عن كلامه إلىٰ قول غيره المنافي له في هذه الأمور؟! فقد وضح

السبيل للسائرين فسر عليه مجداً، واهجر كل قاطع يقطعك عنه، فكل من قطع عن نيل المقاصد العالية فقد برهن على عداوته وكل من أعانك من سيرك فهو الصديق ولو كان من أبعد الناس .

فصل

في تيسير السير على المُثْبِتين المُوَحِّدين وامتناعه على المُعَطِّلِين والمشركين

العبد منذ عقل أمره وعرف النجدين فهو يسير إلى الدار الآخرة في ليله ونهاره وحركته وسكونه، ولكن الخلق يتفاوتون في سيرهم المستقيم وسيرهم المنحرف تفاوتًا عظيمًا، فأعظم الطريق الموصلة إلى الله وإلى كرامته وأيسرها وأسهلها وأصحها وأحسنها هي طريق المثبتين لصفات ربهم المخلصين له في أعمالهم، فالسير إلى الله هو سير القلوب بالعقائد الصحيحة النافعة التي تملأ القلب معرفة ويقينًا وإيمانًا وإخلاصًا وقوة وطيبًا وسروراً. ومدارها على إثبات صفات الكمال ونعوت الجلال، وتسهل على العبد الطاعات وأصناف القربات، وتورث محبة الله واللهج بذكره .

وهذه الأخلاق التي هي أعلى الأخلاق وأكملها تمنع صاحبها من وقوع المخالفات، فإن وقعت منه بادر إلى الإقلاع والتوبة النصوح، وكلما كان العبد أعرف بالله كان له أحب وله أخشى وأرجى وأطمع في فضله، وأما المعطلون فقطعوا هذا الطريق على أنفسهم وعلى السائرين؛ لأن المحبة تتعذر إذا لم يعرف العبد ربه، ولا يمكن أن يعرفه إلا بصفاته ونعوته فكان المعطلون محجوبين عن هذا المطلب الأعلى .

واعلم أنه لا بد للخلق أن يسألوا عن أمرين: ماذا كنتم تعبدون؟ وماذا أجبتم المرسلين؟ والجواب الصحيح عن السؤال الأول هو تجريد التوحيد عن شوائب الشرك كبيره وصغيره، وعن السؤال الثاني: تجريد متابعة النبي ﷺ، وتقديم قوله وحكمه على قول غيره وحكم غيره. فنسأل المولى الذي ابتدأ بالإحسان وختم

بالإحسان وعلم حالة الإنسان وما هو عليه من النقصان أن يتولانا بلطفه، ويمن علينا بتوحيده الكامل، وإخلاص العمل لأجله، وتجريد متابعة نبيه، وأن لا يزيغ قلوبنا إنه هو الوهاب.

فصل

في ظهور الفرق بين الطائفتين، وعدم التباسه إلاّ على من ليس بذي عينين

وهذا الفرق بين أهل السنة وغيرهم هو الفرق بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، فأهل السنة يدعون إلىٰ كتاب ربهم وسنة نبيهم ويتلقون أصول الدين وفروعه عنهما ولا يعطلون الصفات بل يثبتونها، ومن سواهم بالعكس من ذلك يكذبون ويحرفون ويفوضون. وقد تقدم من تفاصيل فروقهم ما يكفي. ونظيره الفصل الذي بعده.

فصل

في ظهور التفاوت بين حظ المُثبتين والمُعَطِّلين من وحي رب العالَمين

وذلك أنه يظهر التفاوت بين الخلق مدحًا وذمًا وحقًا وباطلاً بصفاتهم ومآخذهم وأصولهم وأخلاقهم وثمرات أعمالهم وقوة أدلتهم وضعفها. فلأهل السنة والجماعة من كلام الله الحقيقة، لا يعدلون إلىٰ المجاز الذي وضع أخيرًا. كما اتفق أهل الأصول والعلوم علىٰ ذلك في كل كلام، وغيرهم يتتبعون المجازات والاحتمالات البعيدة الشاذة المخالفة للظاهر وللمعلوم من الدين بالضرورة تحقيقًا لقوله تعالىٰ: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ

تأويله﴾ [آل عمران: ٧].

وكليات أدلة أهل السنة قواطع الأدلة من الكتاب والسنة، وقواطع العقل التي اتفق العقلاء على صحتها، واتباع إجماع الصحابة رضي الله عنهم والتابعين لهم بإحسان وأئمة الهدى ومصابيح الدجى، وليس للنافين منها دليل واحد، وإنما أدلتهم شبه تدل على سفاهة مبديها وضلاله، وينقض بعضها بعضًا، وإذا استدلوا فبكلام أرسطو وابن سينا والفارابي وابن الخطيب ممن عرف انحرافهم عن الحقائق الدينية، وخير ما يستدلون به كلام أبي الحسن الأشعري مع أنهم خالفوه فيما أثبته من العلو والاستواء على عرشه ونحو ذلك من الإثباتات التي صرح بها في كتبه (الإبلة) وغيرها كما هو معروف، فخيار أئمتهم خالفوه حين قال الحق وقرر الصواب ووافق أهل السنة فيه، وهذا غاية الخذلان.

وطريق أهل السنة إذا فرض التعارض بين النقل عن المعصوم وبين ما خالفه من الآراء قدموا النقل، والآخرون بالعكس. وطريق أهل السنة النفي المجمل والإثبات المفصل: ينفون عن الله أنواع النقائص والعيوب ومماثلة أحد من خلقه، ويثبتون على وجه التفصيل كل ما جاء به الكتاب والسنة من صفات الله ونعوته. والمعطلون يثبتون مجملاً وينفون مفصلاً: يثبتون ألفاظًا مجملة لا تسمن ولا تغني من جوع، وينفون نفيًا مفصلاً لجميع الصفات والأفعال لله. فأي الفريقين أحق باتباع الكتاب والسنة.

فصل

في بيان الاستغناء بالوحي المنزل من السماء عن تقليد الرجال الآراء

وذلك أن الله جعل كتابه تبيانًا لكل شيء، وأمر برد ما تنازع فيه الخلق من المسائل الأصولية والفروعية لله ولرسوله، وأخبر أنه أكمل لعباده الدين، فالوحي الذي هو الكتاب والسنة كفيل بجميع ما يحتاجه العباد في أمور دينهم من أصول وفروع، بل

وفي أمور دنياهم، فيه بيان الأصول العظيمة بيانًا منوعًا مصرفًا بأساليب متعددة، وطرق متنوعة، وفيه بيان جميع الأحكام، وفيه الإرشاد جملة وتفصيلاً إلىٰ المنافع والمصالح الدينية والدنيوية، فيه علوم التوحيد والرسالة وتفاصيلها بأكملها وفيه علم الأحكام في العبادات والمعاملات والأنكحة والجنايات وغيرها، وفيه علم الجزاء وتفاصيل الجزاء الدنيوي والجزاء الأخروي، وفيه بيان الأسباب ومسبباتها تفصيلاً وإجمالاً.

فالكتاب والسنة إذا تم علم العبد بهما حصل له الكفاية والشفاء والهداية في كل أبواب العلم، ولم يحتج معهما إلىٰ رأي أو قياس إلا في بيان حكمهما واستنباط أسرارهما. وقد يخفىٰ علىٰ العالم بعض نصوص الكتاب والسنة أو يفوته بعض معانيها فيضطر إلىٰ القياس علىٰ قواعد الشرع وأصوله، فالقياس يُصار إليه عند الاضطرار كما قاله الأئمة الشافعي وأحمد وغيرهما.

والقياس الصحيح من العدل والميزان الذي أمر الله به وهو داخل في الشريعة، وإنما ينكر منه القياس الفاسد المخالف للنص أو لأصول الشريعة، أو القياس الضعيف الذي لم يستوف شروطه. والقياس الصحيح مبني علىٰ الجمع بين المتماثلين والتفريق بين المختلفين، وهذا الاستغناء المذكور بالوحي لا يتم إلا بالإقبال التام علىٰ الكتاب والسنة، وأن يكون ذلك أكبر همة طالب العلم وغاية بغيته، وأن يلغي جميع الموانع والمعارضات التي تحول بينه وبين هذا المطلوب من التعصب والتقليد الأعمىٰ ونصرة غير الحق.

وذكر المؤلف رحمه الله حاله في طلب العلم وأنه في ابتداء أمره ما زال متقيدًا بقيود التقليد، غير منطلق الفكر في العلم الصحيح، ثم إن الله يسر له بحسن قصده وشدة طلبه أن خلع القيود وأقبل علىٰ الكتاب والسنة، وحصل منهما خيرًا كثيرًا وشرح الله صدره للهدىٰ، واتسعت دائرة معارفه، واتضح له الفرق العظيم بين حالته الأولىٰ والثانية، وغرض المؤلف أنه أخبر عن تجربة ومشاهدة، وليرغب في هذه الطريقة التي لا يسلكها إلا الكمل من العباد. ولكن هذه الطريقة لها شروط بينها في هذا الفصل وهو قوله.

فصل

في بيان شروط كفاية النَّصَّين والاستغناء بالوحيين

وجملة شروط ذلك وحاصلها يرجع إلى أمرين: وجود المقتضىٰ، وهو الإقبال التام علىٰ الكتاب والسنة، وبذل الجهد في معرفة معانيهما والاهتداء بهما. ولا بد أيضًا من دفع المانع وهو التصميم الجازم علىٰ دفع كل ما عارض النصين من المذاهب والمقالات والقواعد والعوائد التي جرت عليها أكثر الخليقة وأوجبت من مخالفة الوحيين أمورًا كثيرًا متىٰ دفعها العبد وأعرض عنها اتسعت دائرة علمه ومعرفته، فبالتجرد عنها والإقبال التام علىٰ الوحيين وسلوك كل طريق يعين علىٰ معرفتهما والاستنارة بنور العلماء والاهتداء بهداهم تحصل الكفاية التامة.

والناس في حالهم مع الأئمة والعلماء ثلاثة أقسام:

أحدها: من غلا فيهم وجعل أقوالهم معصومة بمنزلة أقوال الرسول وقدمها علىٰ الكتاب والسنة، مع أن كل إمام له قبول في الأمة قد حث علىٰ اتباع الكتاب والسنة، وأمر أن لا يتبع من أقواله ومذهبه ما خالف الكتاب والسنة.

القسم الثاني: من ألغىٰ أقوال العلماء وأهدر مقالات أئمة الهدىٰ ومصابيح الدجىٰ ولم يستغن بنور فهمهم، ولا استعان بعلومهم، أو بعد ما استفاد منها لم يشكرهم علىٰ ذلك، فهذا قد حرم خيرًا كثيرًا، والذي حمل هؤلاء علىٰ ذلك ظنهم أو وجوب اتباع الرسول وتقديم قوله علىٰ قول كل أحد يوجب الزهد في أقوال الصحابة والتابعين لهم بإحسان وأئمة الهدىٰ، وهذا من الغلط الفاحش، فإن الصحابة وأهل العلم هم الوسائط بين الرسول وبين أمته في تبليغ سنته ألفاظها

ومعانيها، فالمتبع لهم في ذلك مهتد بأفهامهم، مقتبس من أنوارهم، مستفيد من استنباطاتهم للمعاني النافعة، والدقائق التي لا تكاد تخطر على أذهان كثير من أهل العلم ولا تكاد الأفهام تدركها، فمن فضل الله على الأمة أن مَنَّ عليهم بهؤلاء العلماء الربانيين المربين لهم بنوعين من أنواع التربية العالية:

أحدهما: التربية العلمية، يربونهم بصغار العلم قبل كباره، وبإيصال معاني الكتاب والسنة إلى أذهانهم وعقولهم بالتعليم الشفاهي، وبتصنيف كتب العلم النافع المتنوعة التي لا يقدر العباد أن يصفوا ما اشتملت عليه من العلوم والفوائد التي لهم اليد البيضاء في استنباطها من الكتاب والسنة، وفي تربيتها وتفصيلها وتقسيمها، وجميع النظائر والمتماثلات والشروط والأركان والموانع، وتفريق المعاني المتباينة وأصناف الفوائد المتنوعة.

النوع الثاني: تربية عملية، يربون أخلاقهم ويحثونهم على كل خلق حميد، ببيان حكمه ومرتبته وما يترتب عليه من الفوائد، ويبينون لهم الأسباب والطرق التي يكتسبونها به، والموانع التي تعوقهم عن الاتصاف به. فهم في الحقيقة غذاء القلوب والأرواح، وهم أطباء أدواء القلوب وعللها، يعلمونهم بأقوالهم وأفعالهم وهديهم، فهؤلاء لهم الحق الأكبر على الأمة، ولهم من المحبة والتعظيم والتوقير والشكر على محاسنهم وإحسانهم المتنوع فوق كل حق بعد حق الله وحق رسوله.

ولهذا كان **القسم الثالث** الذين وفقوا لمعرفة أقدارهم، وقاموا بحقوقهم، وشكروهم على فواضلهم وفضائلهم، واكتسبوا من علومهم وقدروها حق قدرها، وعرفوا أنهم غير معصومين، وأن أقوالهم تابعة لأقوال الرسول، وأن كل واحد منهم يؤخذ من قوله ما احتوى عليه من الهدى والعلم والرشاد والإصابة، ويترك منه ما أخطأ فيه، ولا يذم على خطئه إذ هو مجتهد في إصابة الحق وخطأهم مغفور، وسعيهم مشكور. وإذا ردوا ما قاله أحد هؤلاء السادة لما يرونه من الضعف ومخالفة

الدليل الشرعي بينوا ضعف القول ومرتبته، ولم يقدحوا في قصد أهل العلم والدين ولم يذموهم على هذا، ويقولون كما هو الواجب أن يقولوا: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلاًّ لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠].

فهؤلاء أدوا الواجبين: جمعوا بين تقديم الكتاب والسنة على كل شيء، وبين معرفة أقدار العلماء وأئمة الهدى والقيام ولو ببعض حقهم، فنسأله أن يمن علينا ويجعلنا من أهل هذا القسم الثالث، ويجعلنا ممن يحبه ويحب من يحبه ويحب العمل الذي يقرب إلى حبه.

فصل

في لازم المذهب: هل هو مذهبٌ أمْ لا

أما كلام الله وكلام رسوله فإنه كله حق، ودلالاته الثلاث حق: دلالة المطابقة والتضمن ودلالة الالتزام، لأنه تنزيل من حكيم عليم حميد، محكم قد علم الله ما يلزم وحيه وما تتوقف عليه كلماته وكلمات رسوله من الشروط والمتممات التي يتوقف كثير من المعاني عليها.

فهذا النوع من الكلام لا يدخل في الخلاف الذي أشار إليه المؤلف، وأما كلام أهل العلم وأرباب المذاهب في الأصول والفروع فدلالة المطابقة والتضمن معلوم أنها داخلة في كلامهم لأنها هي معنى الكلام، وأما إذا قالوا مقالة ولزم منها أقوال أخر متوقفة عليها صحيحة أو فاسدة فالصواب والتحقيق الذي يدل عليه الدليل أن لازم المذهب الذي لم يصرح به صاحبه ولم يشر إليه ولم يلتزمه ليس مذهبًا، لأن القائل غير معصوم، وعلم المخلوق مهما بلغ فإنه قاصر، فبأي برهان نلزم القائل بما لم يلتزمه، ونقوّله ما لم يقله، ولكننا نستدل بفساد اللازم على فساد الملزوم، فإن لوازم

الأقوال من جملة الأدلة على صحتها وضعفها وعلى فسادها، فإن الحق لازمه حق، والباطل يكون له لوازم تناسبه فيستدل بفساد اللازم خصوصًا اللازم الذي يعترف القائل بفساده على فساد الملزوم، كما تقدم في إلزام الجهمية على أقوالهم الفاسدة لوازم يعترفون بفسادها ويكفرون من قال بتلك اللوازم، كإلزامهم في قولهم في الإيمان إنه مجرد إقرار العبد بأن الله ربه، أنه يلزم من هذا القول الحكم بإيمان إبليس وفرعون وقوم عاد وثمود وقوم نوح وكل مكذب للرسل إذا كان يعترف بالله.

وكذلك نفيهم لصفات الله وأفعاله وعلوه على خلقه من لوازم التعطيل المحض ونفي وجود الله بالكلية. وكذلك تقدم لوازم قولهم في تفسيرهم لكلام الله أنه يلزم منه أن كلام الخلق كلهم كلام الله كما قاله الاتحادية. والقول بنفي الرسالة ونحوها مما مر ومر توجيهه. فهذه الإلزامات الصحيحة. وأما إلزام أهل الكلام لأهل السنة القول بالجسمية أو التشبيه إذا أثبتوا الصفات فهو إلزام منهم باطل في نفسه، باطل في نفس إلزامهم، وتقدم وجه فساده واستفسارهم الذي يبطل به قولهم، فإلزامهم لأهل السنة ما لم يلتزموه افتراء منهم وتقوّل عليهم، واللازم الذي قالوه باطل بالنص والإجماع لأن الله ليس كمثله شيء في جميع صفاته، فكما أثبت لنفسه عظيم الصفات فقد نفى عنه مماثلة أحد من المخلوقين وأن يكون له كفو أو ندّ.

وقد تمادت هذه الطائفة أرباب الكلام الباطل حتى أن بعض من يشار إليه منهم بالفضل والعلم حكى الإجماع أن خلق العرش بعد خلق السماوات والأرض. وما حمله على هذا القول الذي فاه به وخالف نص الكتاب والسنة وإجماع الأمة إلا تفسير الاستواء بالاستيلاء والخلق، وأن قوله:

﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ ﴾ [الأعراف: ٥٤].

يعني على زعم هذا المفتري: ثم خلق العرش. والقول إذا وصل إلى هذه الحالة السمجة فهو نهاية الافتراء والتحريف والتعصب.

فصل

في الردِّ عليهم في تكفيرهم أهل العلم والإيمان وذكر انقسامهم إلى أهل الجهل والتفريط والبدعة والكفران

وبهذا التفصيل في هذا الفصل يتضح إنصاف أهل السنة في معاملتهم لأعدائهم من أهل البدع والمعطلين، كما يتضح جراءة أعدائهم وافتراؤهم حيث جعلوا ميزان الكفر والإيمان مخالفتهم وموافقتهم، فمن وافقهم على بدعتهم ونفيهم فهو المؤمن عندهم، ومن خالفهم فهو كافر. فانظر إلى هذه الجراءة العظيمة، وحكمهم على أهل السنة والشريعة بالكفر والخروج من الدين بغير بينة ولا برهان، بل بالتعصُّب والأقوال التي لم ينزل الله بها من سلطان، فلو أنهم حين ابتلوا بهذه البدعة الباطلة قالوا: هذا رأينا الذي رأيناه ولم يتعدوا هذا العدوان لكان أهون شرًا وأقل مصيبة عليهم، ولكنهم جمعوا بين الشرين وجمعوا بين الضلالتين، وهذا من عقوبات الله القدرية لقلوب أعرضت عن وحيه وتعوضت عنه آراء كل أفاك أثيم، فنسألك اللهم عافيتك ولطفك.

أما أهل السنة والجماعة فيسلكون معهم ومع جميع أهل البدع المسلك المستقيم المبني على الأصول الشرعية والقواعد المرضية، ينصفونهم ولا يكفرون منهم إلا من كفره الله ورسوله، ويعتقدون أن الحكم بالكفر والإيمان من أكبر حقوق الله وحقوق رسوله، فمَنْ جحد ما جاء به الرسول أو جحد بعضه غير متأول من أهل البدع فهو كافر، لأنه كذّب الله ورسوله، واستكبر على الحق وعانده، فكل مبتدع من جهمي وقدري وخارجي ورافضي ونحوهم عرف أن بدعته مناقضة لما جاء به الكتاب والسنة، ثم أصر عليها ونصرها فهو كافر بالله العظيم مشاقٌ لله ورسوله

من بعد ما تبين له الهدىٰ، ومن كان من أهل البدع مؤمنًا بالله ورسوله ظاهرًا وباطنًا، معظمًا لله ورسوله ملتزمًا ما جاء به الرسول ﷺ، ولكنه خالف الحق وأخطأ في بعض المقالات وأخطأ في تأويله من غير كفر وجحد للهدىٰ الذي تبين له لم يكن كافرًا، ولكنه قد يكون فاسقًا مبتدعًا، أو مبتدعًا ضالاً، أو معفوًا عنه لخفاء المقالة وقوة اجتهاده في طلب الحق الذي لم يظفر به.

ولهذا كان الخوارج والمعتزلة والقدرية ونحوهم من أهل البدع أقسامًا متنوعة: منهم من هو كافر بلا ريب كغلاة الجهمية الذي نفوا الأسماء والصفات وقد عرفوا أن بدعتهم مخالفة لما جاء به الرسول، فهؤلاء مكذبون للرسول عالمون بذلك. ومنهم من هو مبتدع ضال فاسق كالخوارج المتأولين والمعتزلة المتأولين الذين ليس عندهم تكذيب للرسول ولكنهم ضلوا ببدعتهم وظنوا أن ما هم عليه هو الحق، ولهذا اتفق الصحابة رضي الله عنهم في الحكم علىٰ بدعة الخوارج ومروقهم كما وردت بذلك الأحاديث الصحيحة فيهم، واتفقوا أيضًا علىٰ عدم خروجهم من الإسلام مع أنهم استحلوا دماء المسلمين وأموالهم وأنكروا الشفاعة في أهل الكبائر وكثيرًا من الأصول الدينية، ولكن تأويلهم منع من تكفيرهم.

ومن أهل البدع من هو دون هؤلاء ككثير من القدرية وكالكلابية والأشعرية فهؤلاء مبتدعة ضالون في الأصول التي خالفوا فيها الكتاب والسنة وهي معروفة مشهورة، وهم في بدعهم مراتب بحسب بعدهم عن الحق وقربهم، وبحسب بغيهم علىٰ أهل الحق بالتكفير والتفسيق والتبديع، وبحسب قدرتهم علىٰ الوصول إلىٰ الحق واجتهادهم فيه وضد ذلك، وتفصيل القول فيه يطول جدًا.

فأهل السنة والجماعة عندهم من الأصول الصحيحة، وملازمة ما دل عليه الكتاب والسنة، والتصديق بذلك كله والخوف من الله ما يمنعهم من التعدي علىٰ الخلق وعلىٰ أعدائهم من أهل البدع والكلام الباطل، ولا يحملهم بغضهم وعداوتهم علىٰ مجاوزة الحد فيهم، بل ينزلون كلاً من أقسامهم منزلته، متبعين في

ذلك ما جاء به الوحي وما دلت عليه أصوله، عالمين بالحق، راحمين للخلق، يدينون باتباع الكتاب والسنة ويتبرأون ممن خالف ذلك، ويسألون الله أن يعافيهم من أهل البلاء، ومن أعظم البلاء البدع في الدين. والله أعلم.

فصل
في تلاعب المُكَفِّرين لأهل السُّنة والإيمان بالدين كتلاعب الصبيان

أهل الكلام الباطل والبدع جعلوا دينهم ما قالته شيوخهم، فإذا جاءتهم نصوص الوحي قالوا: هذا مجمل، هذا مؤوّل، هذا كذا هذا كذا. وأما أقوال شيوخهم فلا يعتريها عندهم إجمال ولا إشكال، ولا يحل لأحد مخالفتها ولو كان ذلك لقول الله وقوله رسوله، فهل أبلغ من هذا التلاعب بالدين. .

أمَّا أهل السنة والجماعة فعندهم أن نصوص الوحي صريحة بينة واضحة كما هو مشاهد، معصومة توجب العلم واليقين، لا تحل مخالفتها ولو اجتمعت عقول أهل الأرض وآراؤهم على مخالفة نص واحد منها. فالنص عندهم أعظم وأجل من أن يعارض بغيره، ولهذاكان أهل البدع لم يعيبوا أهل السنة بمخالفة شيء من النصوص وإنما عابوا عليهم مخالفة أئمة أهل البدع. ولما كان أبو الحسن الأشعري فيه سنة وبدعة، وأثنى عليه أهل السنة بما معه من السنة وما نصره من الحق وما ردّ به على المعتزلة وغيرهم، وأنكروا عليه ما يقوله مماخالف فيه الحق وخالفوه في ذلك، عاب أهل الكلام على أهل السنة مخالفة أبي الحسن في أقواله البدعية، وهم في أنفسهم قد تناقضوا: فإنهم وافقوا الأشعري في أقواله المبتدعة، وخالفوه بما ذكره في كتابه: «الإبانة» وغيرها، من التصريح بعلو الله واستوائه على عرشه وإثباته للصفات وردّه على الجهمية وموافقته للإمام أحمد وأصحابه كما صرح بذلك كله. وإنما ثبت على

قوله في الكلام النفسي وبقي على مذهب ابن كلاب كما تقدمت حكايته. فأي الفريقين أحق بالحق إن كنتم تعلمون.

وهكذا صنيع أهل السنة مع كل من عرف بالعلم والإيمان، يعتقدون فضله ومقامه الذي أقامه الله به من العلم والإيمان، ويوافقونه فيما قاله من الحق، ويستفيدون من علمه، ويردّون ما غلط فيه من الباطل، لعلمهم أنه لا معصوم إلا رسول الله وإلا إجماع الأمة، وهؤلاء المبتدعة ليس لهم جواب عن هذا التحقيق إلا التكفير والتبديع والشكاية إلى الملوك ليؤيدوا ما قالوه من الباطل.

فصل

في بيان أن أهل الحديث هم أنصار رسول الله ﷺ وخاصته ولا يبغض الأنصار رجل يؤمن بالله واليوم الآخر

ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ قال عن الأنصار: «**لا يبغضهم إلا منافق**» وذلك بأسباب إيمانهم ومسابقتهم ونصرتهم التامة لرسول الله ﷺ وذبهم عنه من يريده بسوء. كذلك أهل السنة والجماعة وأهل الحديث هم أنصار دينه وكتابه ورسوله: نصروا الرسول بعد وفاته كما نصره الأنصار في حياته، فمحبتهم من الإيمان وبغضهم من النفاق، ولذلك قيل لهم: «أهل السنة والجماعة» و«أهل الحديث» لانتسابهم لسنته دون المقالات كلها والمذاهب وغيرها، لأن الإنسان لا ينسب لشيء إلا لاتصاله به، بخلاف غيرهم فإنهم تباينت نسبهم إما إلى القائلين كالجهمية والكلابية والأشعرية ونحوهم، وإما إلى المقالات كالقدرية والجبرية والمعطلة، أو إلى الأمكنة أو إلى الأشخاص ونحو ذلك. ولا ينجي العبد من النار إلا اتباع السنة والقرآن، والناس في الحقيقة هم المتبعون لهما، وخيار أهل الحق علماؤهم لأنهم

هدوا واهتدوا وشرار أهل الباطل علماؤهم لأنهم ضلوا وأضلوا، والجهال من هؤلاء وهؤلاء وسط بين الكمل الذين هم أهل العلم والإيمان وبين أئمة الباطل.

فصل

في تعيين الهجرة من الآراء والبدع إلى سنته كما كانت فرضًا من الأمصار إلى بلدته

وذلك أن الهجرة من بلد الكفر إلى بلد الإسلام ومن بلاد البدع إلى بلاد السنة واجبة عند وجود سببها وهو العجز عن إظهار الدين والسنة مع القدرة على الهجرة. وهذه قد تجب في وقت دون وقت وفي مكان دون مكان وعلى شخص دون آخر بحسب وجود سببها أو عدمه. وأما الهجرة إلى الله ورسوله بالإخلاص والمتابعة فهي فرض عين على كل شخص وفي كل مكان وزمان، وهي روح الدين وحقيقة الإيمان. فعلى كل عبد أن يقصد رضا ربه وطلب رضوانه في كل ما يأتي وما يذر في أقواله وأفعاله وسره وعلنه، بأن يكون حبه لله وفي الله وبغضه لله وولايته وعداوته لله، وينيب إلى ربه في جميع أعماله قلبه.

وعليه مع ذلك أن يكون في أقواله وأفعاله واعتقاداته وأصول دينه وفروعه متابعًا لرسول الله متلقيًا عنه جميع دينه، وأن يعرض جميع المقالات والمذاهب على ما جاء به الرسول ﷺ، فما وافقه قبله، وما خالفه رده، وما أشكل أمره توقف فيه. فالعمل المقبول ما جمع هذين الوصفين. وقد صنف المؤلف في هذين الأصلين كتابًا سماه «سفر الهجرتين» فصَّلَ فيه مجمل ما ذكره في هذا الفصل تفصيلاً تامًا. ومن تفضل الله عليه بهذين الأمرين - الإخلاص والمتابعة - كان سيره إلى الله مستوعبًا لجميع أوقاته على سهولته ويسره، وصار القليل من عمله كثيرًا، وقد سبق المكثرين من الأعمال وهو مطمئن في سيره. فعلى العبد أن يسأل ربه أن يوفقه للقيام بهاتين

الهجرتين، مع جده واجتهاده في تحقيقهما، وأن يضطر إليه في طلب الهداية، ويستعيذ به من شر نفسه وسيئات أعماله، وأن يعيذه من أكبر شرور نفسه وهو التكبر والهوىٰ فإنهما يجمعان الشرور كلها، لأن أعظم ما يصد العبد عن الحق إما تكبره عنه وإما هواه وأغراضه النفسية وإما الأمران، ولا يسلم العبد ويستقيم أمره حتىٰ يكون متواضعًا للحق يعرف نفسه حقيقة وأنه أحقر وأصغر من أن يكون في أخلاقه وإرادته معارضة للحق، وأن يكون هواه تبعًا لما جاء به الرسول. والمعافي من عافاه الله من التكبر والهوىٰ بكمال تواضعه وبقوة صبره وحسن قصده، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

فصل

في ظهور الفرق المبين بين دعوة الرسل ودعوة المُعَطِّلين

الرسل صلوات الله وسلامه عليهم دعوا إلىٰ الحق النافع، وغيرهم دعا إلىٰ الباطل الضار. الرسل حققوا أصل التوحيد والرسالة والمعاد، وأعداؤهم خالفوهم في الأصول الثلاثة أو بعضها وقصروا فيما أثبتوه منها. الرسل أثبتوا لله نعوت الكمال وصفات المجد والعظمة والجلال، ونفوا عنه النقائص والعيوب والتشبيه والمثال، وأعداؤهم نفوا عنه كل وصف جميل وعطلوه عن كل نعت جليل، وأثبتوا ألفاظًا لا حقائق لها إلا النقص والعدم. الرسل جاءوا بالحق الواضح في تبيين الأصول والفروع، وأعداؤهم حرفوا نصوصهم: كذبوا ما كذبوا منها، ووبدلوا ما تمكنوا من تبديله، وحرفوا ما عجزوا عن تغيير لفظه. فلا يخفىٰ الفرق بين ما يدعو إليه كل رسول، خصوصًا خاتمهم وإمامهم محمد ﷺ، وبين ما يدعو إليه المعطلون وأهل الكلام الباطل، وأن الدعوتين متباينتان غاية التباين.

فصل

في شكوى أهل السُّنَّة والقرآن أهل التعطيل والآراء المخالفين للرحمن

لما عجز أهل التعطيل عن نصرة باطلهم ومعارضة أهل العلم والإيمان أيّدوا باطلهم بكثرة الشكاوىٰ إلىٰ ولاة الأمور والسلاطين، وزوروا عليهم نوعين من الزور: مَوَّهوا عليهم بدعهم وألبسوها ألفاظًا مزخرفة وعبارات مموهة، ورفعوها بأقوالهم وهي وضيعة، وعظموها وهي حقيرة، وهوّلوها وهي أجسام بلا أرواح وأسماء بلا مسميات وألفاظ لا حقائق لها. والتمويه الثاني أنهم سموا أهل السنة والجماعة بالأسماء القبيحة: سموهم مجسمة مشبهة نوابت حشوية، ووضعوا لهم من الاحتقارات والازدراءات شيئًا كثيرًا، فصادفت من الولاة آذانًا صاغية وقلوبًا معرضة وعلومًا قاصرة وأهواء مختلفة، فصار لأقوال المبطلين عندهم رواج مبني علىٰ هذه التمويهات، وساعدوهم علىٰ كثير من باطلهم بأفعالهم وقمع أهل السنة والجماعة، ولكن الحق في علوّ دائم وأهله لا يزالون علىٰ الحق ثابتين، وفي نصرته صامدين، وعلىٰ ربهم متوكلين، وبوعده الصادق ونصره واثقين، وهم مع حججهم العلمية وبراهينهم اليقينية وثباتهم التام مع هذه المعارضات والمقاومات من أهل الباطل وأنصارهم فهم لا يشتكون إلا إلىٰ الله، فهم يشتكون إليه ما لقوا من أهل الباطل من أقوال وشبهات لا حظَّ لها من العلم، ومن أناس متناقضين لا يستقيمون علىٰ طريقة واحدة، بل كل طائفة تدعو إلىٰ غير ما دعت إليه الأخرىٰ، وكلهم في خوضهم يلعبون، وبعلومهم المخالفة لعلوم الرسل فرحون، وتجرأوا علىٰ تحريف النصوص، وعدم التأدب والتوقير لكلام الله وكلام رسوله، وهم يسألون الله العافية في الدنيا والآخرة.

فصل

في أذان أهل السُّنَّة الأعلام بصريحها جهرًا على رءوس منابر أهل الإسلام

الأذان المعروف هو الإعلام بدخول الوقت بذكر مخصوص معروف، وهو من أعظم شعائر الدين الظاهرة. فأهل السنة الأعلام - وهم العلماء الربانيون - نادوا على رءوس منابر الإسلام جهراً وعلنًا، بصريحها، بصريح السنة الدالة على الأصول الدينية والقواعد الإيمانية، وصرحوا بأنه لا يصح ولا يتم الدين والإيمان والإسلام إلا بذلك.

وهذا الأذان فرض على كل أحد إجابته ظاهراً وباطنًا. وحاصل هذا الأذان العظيم هو أن يكبر الله ويعظم بإثبات جميع صفاته العظيمة، كعلوه على خلقه، واستوائه على عرشه، والشهادة أنه الفعال لما يريد، وأن له صفات الذات وصفات المعاني وصفات الأفعال ثابتة على الوجه الثابت في الكتاب والسنة، والله أكبر عما يقوله الملحدون والمحرفون علواً كبيراً. فأهل السنة يعلنون بجميع الأصول الدينية، ولا يبالون بلوم اللائمين ومخالفة المخالفين.

فصل

في تلازم التعطيل والشِّرك

تقدم أن لازم المذهب ليس بمذهب على الإطلاق، ولكن يستدل بفساد اللازم وبطلانه على فساد الملزوم، وهذا اللازم الذي هو الشرك من أكبر الأدلة على فساد التعطيل. ووجه ذلك أن كل عبد مضطر إلى الله في كل أموره الدينية والدنيوية ليس

له غنًى عنه طرفة عين، وإليه يلجأ في مهماته ويقصده في كل حاجاته. فإذا انتفت صفات الله على قول المعطلين - كحياة الله وعلمه وقدرته وإرادته ورحمته وحكمته - لم يكن عند هذا المنفيِّ عنه هذه الصفات مطالب الخلق وفزعت الخليقة إلى غيره وتوجهت القلوب لمن يعلم بأحوالها ويقدر على مصالحها ومنافعها ودفع مضارها، واضطرهم هذا الأمر إلى الشرك، وأما الإثبات لصفات كماله فإنه أصل التوحيد، وأوصاف الكمال هي المقتضية لإجابة الدعوات وتحصيل جميع المطلوبات، وبذلك يحصل للقلب الإنابة التامة والإخلاص الكامل لوجود المقتضى من الداعي والمدعوّ، فالداعي وجود ضرورته التامة في كل أموره، والمدعوّ عنده جميع المطالب ولديه كل الرغائب، وهو الكفيل والوكيل، وهو نعم المولى ونعم النصير. فالإثبات مستلزم لكمال الإخلاص والتوحيد، والنفي مستلزم للشرك.

وفي هذا المقام انقسم الناس ثلاثة أقسام: جاحد للرب لا يثبت شيئًا من صفاته وهو ملتفت بقلبه وقالبه إلى المخلوقات، وهذا شر الخليقة. ومشرك بالله يدعوه ويدعو غيره ويرجوه مع تعليق رجائه بغيره. وموحد وهو المخلص الذي يدعو الله في الرغبات والرهبات وجميع الحالات، وهو الجامع لنوعي التوحيد: التوحيد العلمي الاعتقادي المبني على إثبات الصفات، والتوحيد العملي وهو إخلاص الدين لله المستمد من التوحيد العلمي.

فصل

في بيان أن المعطَّل شرٌّ من المُشْرك

وهذا انتقال من الشر إلى أعظم منه، وذلك أن المعطل إما أن يكون معطلاً للذات، أو معطلاً لكماله بنفي بعض صفاته، وذلك قدح في ألوهية الله لأن الألوهية هي جميع صفات الكمال. وأما الشرك فهو تعظيم يجهل من المشرك حيث

يظن بجهله أنه ليس بأهل أن يسأل الله ويتوجه إليه، فاتخذ وسيلة ووليجة بزعمه الباطل تقربه إليه، فهو من هذا الوجه معظم لله، ولكن التعظيم إذا كان علىٰ غير الصراط المستقيم فإنه مناف للتعظيم، فإن المشركين قاسوا رب العالمين بالملوك المخلوقين. فرأوا أن الملوك لا يوصل إليهم إلا بالشفعاء والوجهاء عندهم، وهذا من أعظم الجهل، فإن الفرق بين الله وبين الملوك ثابت من جميع الوجوه، فالملوك غير عالمين بأحوال رعيتهم ويحتاجون إلىٰ من يسترحمهم لهم ويستعطفون عليهم لعجزهم وضعف قدرتهم وعلمهم وحاجتهم الشديدة إلىٰ مساعدة الرعية لهم، والله هو القوي العزيز القدير الرحيم.

والملوك تخفىٰ عليهم أحوال الرعايا يحتاجون إلىٰ من يخبرهم بها، والله محيط علمه بكل شيء جملة وتفصيلاً، والملوك قد لا يريدون مصالح رعاياهم فيحتاجون لمن يتوسط لهم عندهم أن يجعلهم مريدين رحمتهم، والله تعالىٰ أرحم الراحمين وأرحم بعباده من الوالدة بولدها، فلهذه الأسباب احتاج الملوك إلىٰ وسائط وشفعاء يشفعون عندهم، وأما الرب تعالىٰ فإن جميع الشفعاء يخافونه، ولا يشفع عنده إلا بإذنه، فالشفاعة كلها ملك لله تعالىٰ وهو الذي يتفضل بها علىٰ من يشاء من عباده ممن رضي الله قوله وعمله من أهل الإخلاص والتوحيد. فهذه الشفاعة هي التي دلت عليها نصوص الكتاب والسنة، فالمشركون غلطوا أشد الغلط إذ أثبتوا شفاعة بغير إذنه وللمشركين به، فتعلقوا بالمخلوقين، وأشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانًا. وفي الجملة الأمر كله لله والحكم كله لله والشفاعة كلها لله والولاية كلها لله، فمن تولىٰ ربه بالإيمان الكامل بأسمائه وصفاته وإخلاص العمل له وترك كل ما يكرهه تولاه ربه ولاية خاصة، فلطف به ويسره لليسرىٰ وجنبه العسرىٰ وأصلح له أحواله كلها.

والمقصود أن المشرك وإن كان مفتريًا كافرًا فالمعطل شر منه، لأنه عطل كماله ونفىٰ صفاته، ويلزم من ذلك نفي أفعاله وربوبيته، وإن كان قد لا يشعر بهذا اللزوم.

فصل

في مثل المُشْرك والمُعَطِّل

وهذا يقارب الفصل الذي قبله من حيث إن المعطل شر من المشرك، ويزاد في تنويع العبارة ومخالفة الأسلوب، فإن المعطل عطل صفات المولىٰ ونفىٰ حقيقة ملكه وسلطانه الذي هو الأمر والنهي والأقدار والتدابير المتنوعة، ونفىٰ أن يكون فعالاً لما يريد وأن يكون متكلمًا إذا شاء بما شاء، فأين هذا من المشرك الذي أثبت صفات المولىٰ وأثبت ملكه وأفعاله؟ لكنه مع ذلك زعم أنه من تمام تعظيمه لله لا يدخل عليه إلا بوسائط يخضع لهم ويدعوهم ويتوكل عليهم ليوصلوه إلىٰ الملك ويرفعوا حوائجه ويتوجهوا بجاههم عنده في قضائها.

بهذا تجد الفرق بين الاثنين، مع أن كلاً منهما لا حظَّ له من الدين، وليس له في الآخرة من خلاق.

فصل

فيما أعدَّ الله من الإحسان، للمتمسكين بالوحي عند فساد الزمان

ذكر المؤلف في هذا الفصل الآثار الواردة في فضل المتمسكين بسنة رسول الله عند فساد الزمان، وأن المحيي لسنته له أجر خمسين من الصحابة، كما في سنن أبي داود، وله شاهد في صحيح مسلم «**إن العبادة وقت الهرج والفتن كهجرة إليَّ**» و«**من أحيا سنة أميتت بعدي كان معي في الجنة**» رواه الترمذي وروىٰ أيضًا: «**إنما**

مثل أمتي مثل الغيث لا يدري أوله خير أم آخره» إلىٰ أن قال: «**كيف تهلك أمة أنا في أولها والمسيح في آخرها**»، وفي القرآن: ﴿**ثُلَّةٌ مِّنَ الْأَوَّلِينَ ﴿٣٩﴾ وَثُلَّةٌ مِّنَ الْآخِرِينَ**﴾ [الواقعة: ٣٩، ٤٠].

والآثار في هذا المعنىٰ كثيرة أشكل معناها علىٰ كثير من أهل العلم، لاتفاق الأمة علىٰ أن الصحابة رضي الله عنهم أفضل الأمة علمًا وعملاً وتصديقًا وصحبة لرسول الله ﷺ وسبقًا إلىٰ كل خصلة جميلة وشهودهم للمشاهد مع رسول الله ﷺ، لهذا أشكلت هذه الآثار التي قد يخطر ببال من سمعها تفضيل علىٰ ذكر فيها من الصحابة، ولكن يقال فيها:

التحقيق أن الفضل نوعان: أحدهما: تفضيل مطلق في جميع الفضائل فهذا النوع لا يصل أحد فيه إلىٰ درجة الصحابة فضلاً عن أن يفضلهم فيه، فالصحابة رضي الله عنهم أفضل الأمة علمًا وإيمانًا وعملاً علىٰ وجه الإطلاق والعموم.

والنوع الثاني: هو الفضل المقيد بأن يوجد في الشخص تميز عن غيره في خصلة من خصال الخير، لسبب من الأسباب المختصة التي لا يشاركه فيها صاحب الفضل المطلق، وفي هذه الحالة الخاصة قد يقال إنه أفضل من الفاضل في هذه الحال الخاصة المقيدة، والفاضل أفضل منه في جهات وفضائل أخرىٰ.

فعلىٰ هذا، المتمسك بسنته عند فساد الناس والمحيي لها عند إماتتها إنما تميز بتبريزه وانفراده وقوته العظيمة مع قوة المعارضات وعدم العوين والمساعد علىٰ الخير، وفي الحالة التي هونت عليه هذا الأمر الشاق من الرغبة التامة وإحياء السنن التي أميتت عمل عظيم لا يوجد له نظير، والرب تعالىٰ شكور لا يضيع أجر من أحسن عملاً، ولا ما تحمله المتحملون من أجله من المشاق والمصاعب.

فهذه الإشارة تكفي في هذا المقام، وتفتح للعبد وجه الجمع بين النصوص. والله أعلم.

فصل

فيما أعد الله في الجنة
لأوليائه المتمسّكين بالكتاب والسُّنَّة

ذكر المصنف فصولاً متعددة في تفاصيل نعيم الجنة التي وعدها المتمسكون بالكتاب والسنة، فهذا جزاؤهم إذا قدموا على ربهم. ونحيل القارئ على كتاب المؤلف «حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح» فإنه كالشرح لهذه الفصول، ولكونها واضحة المعاني، قراءتها تفسيرها، اكتفينا بالتحويل على الكتاب المذكور.

وحسبنا الله ونعم الوكيل، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وصلى الله على محمد وسلم.

قال ذلك وكتبه الفقير إلى ربه في شئوونه كلها عبد الرحمن بن ناصر بن سعدي، غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين، في اليوم العاشر من جمادى الآخرة سنة ١٣٦٧هـ.

* * *

فهرست الموضوعات